جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

توجيه التَّراكيب القرآنية في معاني القرآن للفرَّاء بين الأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعماليّة

إعداد الطالب
سالم عايد صباح العمامرة

إشراف
الدكتور منصور الكفاوين

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة والنحو/ قسم اللُّغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سالم عايد العمامرة الموسومة بـ:

توجيه التراكيب القرآنية في معاني القرآن للفرّاء بين الأفضلية القواعدية والأفضلية الإستماعية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة **دكتوراة في اللغة العربية وادابها**.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. منصورعبدالكريم الكفاوين		2016/4/21	مشرفاً ورئيسا
د. فايز عيسى المحاسنة		2016/4/21	عضواً
د. خلف عايد الجرادات		2016/4/21	عضواً
د.سيف الدين طه الفقراء		2016/4/21	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار... إلى من علّمني العطاء دون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل فخر... إلى والدي في جنّات الخلد إن شاء الله.

إلى بسمة الحياة ... إلى من كان وجودها سرّ نجاحي... وحنانها بلسم جراحي... إلى والدتي الغالية.

إلى سندي، وقوّتي، وملاذي بعد الله ... إلى إخوتي.

إلى رفيقة دربي ... إلى من آنستني في دراستي، وشاركتني همومها ... زوجتي الغالية.

إلى فلذات كبدي، وسعادتي الدائمة ... الذين طالما بعثروا أقلامي، ودفاتري ... إلى أبنائي... جواد... تيم ... تالا.

سالم عايد العمامرة

الشكر والتقدير

الحمد لله على نعمه، وآلائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمَّد – صلى الله عليه وسلَّم- وعلى آله، وصحبه، ومن سار على دربهم إلى يوم الدِّين، وبعد:

فبعد أن استوت هذه الرسالة على سوقها، أتقدَّم بشكري، وتقديري إلى أستاذي الفاضل منصور الكفاوين، الذي قبل الإشراف على هذه الدراسة، وما فتئ يقدِّم لي الإرشاد، والمساعدة، والتوجيه طوال مدّة هذه الدراسة، وإنّي رأيتُ فيه رعاية الأب لأبنائه، وتواضع العالم لتلاميذه، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

وأتوجَّه بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء، والدكتور فايز المحاسنة، والدكتور خلف جرادات، الذين تفضَّلوا بقبول مناقشة هذة الدراسة، وتحمّلهم عناء قراءتها، وتصويب ما ورد فيها من أخطاء يهدونها إليّ، لتحسينها، فجزاهم الله عنِّي خير الجزاء.

سالم عايد العمامرة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
المقدمة	1
الفصل الأول: التمهيد:	7
1.1 ترجمة الفراء	7
2.1 كتاب معاني القرآن	9
3.1 الشاهد لغة واصطلاحا	11
4.1 الشاهد القرآني	12
5.1 مدخل إلى نظرية الأفضلية اللغوية	14
6.1 الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية	17
7.1 نظرية الأفضلية اللغوية	23
8.1 بدايات نظرية الأفضلية اللغوية	24
9.1 عناصر نظرية الأفضلية اللغوية	25
10.1 خصائص نظرية الأفضلية اللغوية	27
11.1 مستويات نظرية الأفضلية اللغوية	32
12.1 جذور النظرية في التراث النحوي العربي	33
الفصل الثاني: توجيه التراكيب القرآنية في باب المرفوعات:	36
1.2 الإسناد لغة واصطلاحاً	36
2.2 المبتدأ:	38
1.2.2 الرفع على الابتداء	38

2.2.2 حذف المبتدأ 42
3.2 الخبر: 46
1.3.2 حذف الخبر 46
4.2 النواسخ: 49
1.4.2 حذف اسم كان 49
2.4.2 تقديم خبر ليس على اسمها 51
3.4.2 إنْ النافية العاملة عمل ليس 55
4.4.2 حذف خبر إنَّ 58
5.2 لا النافية للجنس 60
6.2 الفاعل 64
الفصل الثالث: توجيه التراكيب القرآنية في باب المنصوبات: 67
1.3 المفعول به 67
2.3 المفعول المطلق 69
3.3 المفعول معه 72
4.3 النداء 75
5.3 الاختصاص 78
6.3 التحذير 82
7.3 الاستثناء 84
8.3 الحال 88
9.3 التمييز 92
الفصل الرابع: توجيه التراكيب القرآنية في باب المجرورات: 96
1.4 العطف على الضمير المجرور بحرف الجرّ دون إعادة الجارّ 96
2.4 زيادة حروف الجر 101
3.4 الفصل بين المضاف والمضاف إليه 105
الخاتمة 109
المراجع 111

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	المفاضلة بين الشواهد	41
2	شواهد حذف المبتدأ	45
3	شواهد حذف الخبر	48
4	شواهد حذف اسم كان	51
5	شواهد تقديم خبر ليس على الاسم	54
6	شواهد إنْ النافية العاملة عمل ليس	57
7	شواهد حذف خبر (إنّ)	60
8	شواهد (لا) النافية للجنس	63
9	شواهد الفاعل	66
10	شواهد المفعول به	69
11	شواهد المفعول المطلق	71
12	شواهد المفعول معه	75
13	شواهد النـــِّداء	77
14	شواهد الاختصاص	81
15	شواهد التحذير	83
16	شواهد الاستثناء	87
17	شواهد الحال	91
18	شواهد التمييز	95
19	العطف على المجرور بحرف الجر دون إعادة الجار	100
20	زيادة حرف الجر (الباء)	104
21	الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه	108

الملخص

توجيه التراكيب القرآنية في كتاب معاني القرآن للفرَّاء بين الأفضليَّة القواعديَّة والأفضليَّة الاستعماليَّة

سالم عايد صباح العمامرة

جامعة مؤتة، 2016م

هدفت هذه الدراسة إلى رصد بعض التراكيب القرآنية في كتاب معاني القرآن للفـرَّاء، والعمل على توجيهها توجيهاً يجمع بين النظرة اللغوية عند النحويين، والقرَّاء، والنظرة اللغوية الحديثة، مُعتمداً في آلية التوجيه على نظرية الأفضليَّة اللغويَّة، سعياً إلى إعـادة النظـر فـي التراكيب القرآنية مرَّة أخرى حتى لا يكون الأمر في هذه الدراسة اللغوية قاصراً علـى حفـظ تلك القواعد، والأحكام، واستظهارها استظهاراً آليّاً لا يمازج الفكر، ولا يعود على اللغة بفائـدة جديدة، وقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي.

وجاءت هذه الدّراسة في أربعة فصول، وخاتمة، بحيث يندرج تحت كل فصل مجموعة من المباحث، وهي موزّعة على النّحو الآتي، الفصل الأول فيه التَّمهيد الذي ضَمَّ نبـذة عـن الفرَّاء، وكتابه معاني القرآن، وأهميته، كما تضمَّن تعريفاً للشَّاهد لغة، واصطلاحاً، والحـديث عن الشَّاهد القرآني، وأهميته في الدِّراسات النَّحويَّة، وموقف النحويين من الاستشهاد بـه، ثـم جاء الحديث عن نظرية الأفضليَّة في اللغـة، بجانبيهـا الأفضـليَّة القواعديَّـة، والأفضـليَّة الاستعماليَّة، وتضمَّن كذلك توضيح مفهوم نظرية الأفضليَّة اللغويَّة، وبـداياتها، وعناصـرها، وخصائصها، ومستوياتها، وخَتَمْتُ التَّمهيد بالحديث عن جذور نظرية الأفضليَّة اللغويَّـة فـي التراث النحوي العربي. وأمَّا الفصل الثاني فتضمَّن توجيـه التراكيـب القرآنيـة فـي بـاب المرفوعات، وقد اشتمل على المبتدأ، والخبر، والنواسخ الفعلية، والحرفية، و(لا) النافية للجنس، والفاعل. وتناول الفصل الثالث توجيه التَّراكيب القرآنية في أبـواب المنصـوبات، ويتضـمَّن الحديث عن المفاعيل، المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، و(ما حُمِل على المفعول به: مثل النِّداء، الاختصاص، والتَّحذير)، والاستثناء، والمشبه بالمفعول به كالحال، والتمييز. وخُصِّص الفصل الرابع لتوجيه التراكيب القرآنية في باب المجرورات، ويتضمَّن العطف على الضمير المجرور بحرف الجر دون إعادة الجار، وزيادة حرف الجر(البـاء)، والفصـل بـين المضاف والمضاف إليه. وقد أتبعت هذه الفصول خاتمة جعلت فيها أهم النتائج التي توصَّـلْتُ إليها في هذه الدِّراسة.

Abstract

The Direction of Quranic Constructions, in Ma'any AlQuran Lilfarra, between Grammatical Optimality and Utilizational Optimality.

Salem Ayed Al- Amamreh

Mu'ta University, 2016

This study aims at monitoring some of Quranic constructions in the look of Ma'any Al-Quran Lilfarra and directing of these constructions to combine between linguistic of syntactican, readers and modern linguistic viewpoint, depending on Optimality Theory seeking to take a second look on Quranic constructions because this study will not be limited on keeping that rules and memorizing them out of thought. This study depends on descriptive method .

This study consists of four sections and conclusion. Every section includes a group of researches. The first section includes a precise about Al-Farra and his book. In addition, it includes the definition of Quranic evidence and it's important in syntactic studies. Furthermore, it includes the definition of Grammatical Optimality and Utilizational Optimality and the definition of Linguistic Optimality, it's origion, it's levels, it's components and it's characteristics. This section is concluded by the origin of Optimality Theory on some of former Syntacticans.

The second section includes the direction of Quranic constructions in the side of attributional relations. It includes subject, predicate, verbal transcriptions, negative.

The third section deals with the direction of Qoranic constructions on accusative cases and deals with objects, calling and warning.

The fourth section deals with the direction of Quranic constructions on genitive cases. In addition, it includes coryunction on genitive cases, separating between added word and genitive and the added preposition (b).

The conclusion accounts for the outcomes of this study.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسَّلام على خاتم المرسلين سيّدنا محمد – صلى الله عليه وسلَّم- وعلى أصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد نهل العلماء والباحثون في الماضي والحاضر من علوم القرآن الكريم، إعجازه، وبلاغته، وفصاحته، وتراكيبه، وغير ذلك، لذا فإنَّ كتب معاني القرآن تُعدُّ معيناً لا ينضب، ورافداً مهماً من روافد الدراسات اللغوية، في الأصوات، والصرف، والنحو، والمعجم، وهذا الأمر جعل العلماء، والباحثين يقفون على هذه الكتب، دراسة، وتمحيصاً، وتعليلاً، وتوجيهاً.

ولقد اخترت هذا الموضوع بناءً على توجيهٍ من أستاذي الفاضل الدكتور منصور الكفاوين، فأدْرَكتُ يقيناً، أنَّ أفضل خدمة يمكن أنْ أُقدِّمها – بجهدي المتواضع المقلّ- للغة العربية، إنَّما تَتِمُّ عن طريق القرآن الكريم، والبحث في شواهده القرآنية، ودراسة تراكيبه وفق النظريات اللغوية الحديثة، وقد وُسِمَ بـــ" **توجيه التراكيب القرآنية في كتاب معاني القرآن للفرَّاء بين الأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعماليّة** ".

أمَّا السبب الذي دعا الباحث إلى اختيار الفرّاء؛ فلأنَّ الفرَّاء يُعَدُّ رأس المدرسة الكوفيَّة، وعَلَما من أعلامها، فهو أبرع الكوفيين في النحو، واللغة، وصاحب ثقافة واسعة في علوم شتى، ممَّا جعل له مكانة عالية بين أقرانه الكوفيين، وغيرهم من نحاة عصره، فقد استحقَّ أنْ يكون زعيم الكوفيين بعد الكسائيّ، وإماماً من أئمتهم، حتى قيل عنه: النَّحو الفرَّاء، والفرَّاء أمير المؤمنين في النَّحو.

وأمَّا كتابه معاني القرآن فهو يُعَدُّ من أهمِّ الكتب التي تمثل المدرسة الكوفيّة، وهو من أكبر مؤلفات الفرَّاء، وأجمعها لآرائه، كما أنَّ هذا الكتاب يُعْنَى بما يشكل في القرآن الكريم لغة، وإعراباً لقراءاته، ودراسة عامة لأسلوبه، ومعانيه.

وتهدف هذه الدِّراسة إلى تَعقُّب التراكيب القرآنية في كتاب معاني القرآن، والعمل على توجيهها توجيهاً يجمع بين النظرة اللغوية عند النحاة، والقرَّاء، والنظرة اللغويّة الحديثة، مُعتمداً في آلية التوجيه على نظريّة الأفضليّة في اللغة، وهذا يعود

إلى الرغبة في توسيع دائرة التفكير النحوي، وسَعياً إلى إعادة النظر في التراكيب القرآنية مرّة أخرى، حتّى لا يكون الأمر في الدِّراسة اللغوية قاصراً على حفظ تلك القواعد والأحكام، واستظهارها استظهاراً آليّاً لا يمازج الفكر، ولا يعود على اللغة بفائدة جديدة.

وتُعَدُّ نظرية الأفضليّة اللغوية نظريةً حديثةً، وهي من أهمِّ تطورات النظرية التوليديّة التحويليّة، بعد أنْ أصدر تشومسكي برنامجه المُصَغَّر الذي يُعَدُّ من أهمِّ التطويرات على النظرية التوليدية التحويلية عام 1994م، الذي أَعْلَنَ من خلاله تحوله عن الجانب العقلاني، مُتَّجِهَاً نحو عدم إهمال الاستعمال اللغويّ، بعد أنْ كَثُرَت الانتقادات حول إخضاع اللغة للجانب العقلي، وجاءت هذه النظرية لتتَّجه بالبحث اللغوي إلى عدم إهمال الاستعمال اللغوي، وتَنوُّع الأداءات اللغوية[1].

ويمكن تطبيق هذه النَّظرية على مستويات اللغة العربية جميعها، وفي هذه الدِّراسة سأتناول تطبيق هذه النظريَّة على المستوى التركيبيّ، وسأتجنّبُ الحديث في المستويات اللغوية الأخرى إشفاقاً من الإطالة، وحتى لا تتشعَّب الدِّراسة.

ستسير هذه الدراسة في ركاب المنهج الوصفيّ التحليليّ، وهو منهج يصف الظاهرة اللغوية، ثمَّ يعمد إلى تفسيرها، وتحليلها في المواضع التي تحتاج إلى ذلك، وقد ركَّزت فيها على دراسة مستوى التركيب اللغوي (التراكيب القرآنية)، مع الاستفادة من مستويات التحليل اللغوي.

حديثنا عن الدراسات السابقة لن يطرح الدراسات التي تطرَّقت لكتاب معاني القرآن للفرَّاء، وإنَّما أُشير إلى أنَّ التراكيب القرآنية، وتوجيهها في هذا الكتاب لم تُدرس وفق نظرية الأفضليّة في اللغة.

ولم يجد الباحث – في حدود علمه – دراسة تناولت نظرية الأفضلية اللغوية في الجانب التركيبي في اللغة العربية سوى دراسة واحدة للباحث أحمد عبد المجيد القيسي، الموسومة بـــ:" **توجيه الشاهد القرآني في كتاب معاني القرآن وإعرابه**

([1])انظر، عبابنة، يحيى، الوسائل التعليمية الحديثة وأهميتها في تطوير أساليب تـــدريس اللغـــة العربية، 249.

للزجَّاج في ضَوء نظرية الأفضلية اللغوية (دراسة في ضوء علم اللغة المعاصر) "، وقد قام صاحبها بتقييم توجيهات الشَّواهد القرآنية عند الزجَّاج، وتصنيفها، في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية. وقد أفاد الباحث من هذه الدِّراسة في الإطار النظري لنظرية الأفضلية، إذ سلك الباحث المنهج نفسه في عرض الإطار النظري لهذه النظرية، أمَّا تناول هذه الدِّراسة للشواهد في كتاب معاني القرآن للفراء، فقد اختلف في طريقة التوجيه، فوجهت هذه الدِّراسة الشواهد القرآنية من خلال النظر إلى أن النظام اللغوي يتكون من المادة اللغوية(الاستعمال اللغوي)، ومن القواعد النحوية التي وضعها النحاة، وأن الاستعمال اللغوي هو الأساس الذي من خلاله بنيت القواعد والأحكام، فما خالف هذه القواعد من أداءات وردت ضمن عصر الاحتجاج فلا يجوز ردّها أو تضعيفها، فالذي ينبغي أن تتبع القواعد الاستعمال لا العكس، كما أنني لم أغفل الجانب الدلالي لأهميته في تفضيل تركيب على آخر أحياناً، وأشير هنا إلى أنني التقيت بالدكتور أحمد السكارنة وهو أستاذ في قسم اللغة الانجليزية في جامعة مؤتة، وأفدت من ملحوظاته حول هذه النظرية، حيث ذكر لي أنه كتب بحثاً حول هذه النظرية باللغة الانجليزية وهو بعنوان: (A Proposed Model of Optimality Theory for Jordanian Arabic Broken plurals)

وقد وجهني إلى الاطلاع على بحثه المذكور آنفاً، وأرشدني إلى بعض المصادر والمراجع الإنجليزية، كما أنني أفدت من لقائي معه حول تطبيق هذه النظرية على نصوص اللغة العربية.

وجاءت هذه الدّراسة في أربعة فصول، وخاتمة، بحيث يندرج تحت كل فصل مجموعة من المباحث، وهي موزّعة على النّحو الآتي، الفصل الأول فيه التَّمهيد الذي ضمَّ نبذة عن الفرَّاء، وكتابه معاني القرآن، وأهميته، كما تضمَّن تعريفاً للشَّاهد لغة، واصطلاحاً، والحديث عن الشَّاهد القرآني، وأهميته في الدِّراسات النَّحويَّة، وموقف النحويين من الاستشهاد به، ثم جاء الحديث عن نظرية الأفضليّة في اللغة، بجانبيها الأفضليّة القواعديّة، والأفضليّة الاستعماليّة، وتضمَّن كذلك توضيح مفهوم نظرية الأفضليّة اللغويّة، وبداياتها، ومكوّناتها، وخصائصها، ومستوياتها، وختمتُ التَّمهيد بالحديث عن جذور نظرية الأفضلية اللغوية في التراث النحويّ.

وأما الفصل الثاني فتضمَّن توجيه التراكيب القرآنية في باب المرفوعات، وقد اشتمل على المبتدأ، والخبر، والنواسخ الفعلية، والحرفية، الفاعل.

وتناول الفصل الثالث توجيه التراكيب القرآنية في أبواب المنصوبات، ويتضمن الحديث عن المفاعيل، المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، و(ما حُمِل على المفعول به: مثل النداء، والاختصاص، والتحذير)، والاستثناء، والمشبَّه بالمفعول به كالحال، والتمييز.

وخُصِّص الفصل الرابع لتوجيه التراكيب القرآنية في باب المجرورات، ويتضمن العطف على الضمير المجرور بحرف الجر دون إعادة الجار، وزيادة حرف الجر(الباء)، والفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وقد أتبعت هذه الفصول خاتمة جعلت فيها أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها في هذه الدراسة.

ولقد قمت بجمع (التَّراكيب القرآنيّة) من كتاب معاني القرآن للفرَّاء، ثم ذكرتُ الوجوه التي قُرئَت بها هذه التراكيب، ثم عَرَضْتُ توجيهات النَّحويين والمفسِّرين، ومن ثمّ بَيَّنْتُ توجيه الفرَّاء لهذه التَّراكيب، ومن ثمّ وضعت جدولاً ضمَّنْتُه مجموعة من القيود المرتبة حسب الأهميَّة، أي من الأكثر أهميَّة إلى الأدنى أهميَّة، ثم عَرَضْتُ الوجوه التي ذكرها الفرَّاء في كلِّ تركيب على مجموعة من القيود القواعديّة المشهورة، التي استنتجتها من القاعدة النحوية، والتَّركيب الأقل انتهاكاً لهذه القيود، يكون قد حقَّق الأفضليَّة القواعديّة، فإنْ حصل انتهاك، أوخرق لقيد من القيود توضع (*) لتدلّ على هذا الاختلال، فإذا كان الانتهاك في حدِّه الأدنى، أي للقيود غير المهيمنة، بحيث لا يؤدِّي إلى اختلال التَّركيب، ويُفْقِدَهُ الصحَّة فإنَّه يُقْبَل، ولا ترفضه الأفضليَّة، وأمَّا إذا كان هذا الانتهاك، أوالخرق للقيود المهيمنة، فأدَّى إلى اختلال التركيب، وفساد المعنى، فإنَّ الأفضليّة ترفضه، ولا تقبله.

ومن الجدير بالذكر أنَّ بعض التَّراكيب يمكن أنْ تنتهك القاعدة النَّحويَّة، أو بعض شروطها، فَتَفْقِدُ الأفضليَّة القواعديَّة، وعن طريق ذلك نستطيع أن نحدد مدى قرب التراكيب وبعدها عن القاعدة النحوية، وسواء اقتربت من القاعدة، أم ابتعدت فهي تُحقِّقُ الأفضليَّة الاستعماليَّة؛ لأنّها وردت ضمن القيود الزمنية، والمكانية،

فحقَّقَت هذه الأفضليَّة بانتمائها لعصر الاحتجاج، وكل التراكيب والأنماط الاستعمالية الواردة ضمن عصر الاحتجاج ليس بينها تفاضل من الناحية الاستعمالية، وبالتالي فإنَّ تقسيم التراكيب، والأنماط اللغوية إلى قسمين، قسم حقَّق الأفضليَّة الاستعماليَّة، وآخر حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة، سيُخَلِّص النحو العربي من تأويلات النحاة، وتمحُّلاتهم، وكثرة تفريعات القواعد، وتَعدّد احتمالات الإعراب، وتخطئة ما خالف القواعد، ومنها مثلاً نسبة الكثير من الاستعمالات العربية إلى اللحن، أوالضرورة، أوالشذوذ، وغيرها، فينبغي إعادة النظر في بعض القواعد النحوية؛ لأنَّ الاستعمال هو الأساس الذي استُنْبطت منه القاعدة النَّحويَّة.

ولا بد من الاشارة إلى أهمية الجانب الدلالي عند المفاضلة بين التراكيب اللغوية فهناك أنماط وتراكيب منظومة على هيئة ترتضيها قواعد النظم في العربية، ولكنها متباينة في المقبولية، فيمكن أن يكون مطلب التركيب السليم قد تحقق، ولكنَّه فقد المقبولية على وفق مقتضى العقل، وبناء على ذلك فإنه لا يمكن أنْ يُكتفى بقواعد النظم لتكون مرجعاً هادياً إلى السلامة اللغوية، ولذلك يتعيَّن استرفاد الجانب الدلالي المُنضَاف إلى تلكم القواعد النظمية التركيبية، وبذلك يصبح أمر التركيب المستقيم السلامة النظمية أولاً، والسلامة الدلالية ثانياً[1]. كما يمكن أن تحقق التراكيب المُراد المفاضلة بينها الأفضليتين القواعدية والاستعمالية مع تحقيقها للسلامة الدلالية، ومع ذلك نجد منها ما يتفوق على الآخر بتحقيقة أفضلية دلالية تكمن في الوضوح والإبانة، والمناسبة للسياق أكثر من التركيب الآخر.

وقد تنوَّعت مصادر الدِّراسة، فأفَادت من كتب النَّحو القديمة، والحديثة، وكتب القراءات القرآنية، وكتب التَّفسير، زيادة على كتب الشُّروح المختلفة، وكتب معاني القرآن، بالإضافة إلى بعض المراجع الأجنبية، والمترجمة.

([1])عرار، مهدي أسعد، ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل، دار وائل للنشر،ط3، (2003)، 58.

ورجعت إلى دواوين الشعراء، وكتب الشواهد الشعرية: منها خزانة الأدب للبغدادي، والدرر اللوامع للشنقيطي؛ لتخريج الشواهد الشعرية الواردة في هذه الدِّراسة.

وأمَّا الصعوبات التي واجهتني فكثيرة، أهمُّها قلَّة المصادر، والمراجع التي تحدَّثت عن نظرية الأفضليَّة اللغويَّة، نظراً لحداثة هذه النظريَّة في الدَّرس اللغوي، فتكاد الدِّراسات العربيَّة تخلو من مراجع مختصَّة بهذه النظرية سوى بعضها المُتَرجَم.

الفصل الأول

التمهيد

1.1 ترجمة الفراء[1]:

هو "أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلميّ، المعروف بالفرّاء، الديلميّ الكوفيّ، مولى بني أسد، وقيل مولى بني منقر كان أبرع الكوفيين،

([1]) أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبيّ، (ت: 351هـ)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، (د.ت)، 86، الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسيّ، (ت: 379هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، مصر، ط2، (د.ت)، 131، ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، (ت: 438ه)، **الفهرست**، اعتنى به وعلق عليه: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت)، 98، الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت: 577ه)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (1998م)،90، القِفْطِيّ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، (ت:624ه)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط 1، (1986م) ج4/ 7، الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ، (ت: 626هـ)، **معجم الأدباء**، مطبوعات دار المأمون مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر، ج20/ 9، ابن خلِّكَان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ت:681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (1977م)، ج176/6، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت:911ه)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (1965م)، ج333/2، وابن العماد، شهاب الدين أبي فلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الحنبلي الدمشقي، (ت: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، حقَّقَهُ وعلّق عليه: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، (1988م)، ج39/3 ، الزِرِكْليّ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي فارس (ت: 1396ه)، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت، ط15، (2002م)، ج145/8، وبروكلمان، كارل، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط4، ج199/2.

وأعلمهم بالنَّحو، واللغة، وفنون الأدب"[1].

لُقِّب بالفرَّاء؛ "لأنّه كان يُحسِن نظم المسائل، وما عُرِف ببيع الفِرَاء، ولا شرائها قطُّ، وقال بعضهم: سُمّي فرَّاء لقطعه الخصوم، بالمسائل التي يُعْنَتُ بها، من قولهم قد فَرَى، إذا قَطَع"[2].

ولد أبو زكريا في الكوفة عام (144هـ)، وانتقل إلى بغداد، وجعل أكثر مقامه بها، وكان شديد طلب المعاش، لا يستريح في بيته، وكان يجمع طوال العام، فإذا كان في آخرها خرج إلى الكوفة فأقام بها أربعين يوماً في أهله يفرق عليهم ما جمعه ويبرّهم[3]، توفي – رحمه الله – عام (207) للهجرة[4].

"أخذَ الفرَّاء عِلمَه عن الكسائيّ، وهو عمدته، ثمَّ أخذ عن أعراب وثق بهم، مثل أبي الجَرَّاح، وأبي ثرَوان وغيرهما، وأخذ نُبَذَاً عن يونس، وأهل الكوفة يدَّعون أنَّه استكثر منه، وأهل البصرة يدفعون ذلك"[5].

وأمّا أبرز تلاميذه فهما: "سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السّمري، وغيرهما"[6].

"يُعَدُّ الفرَّاء أبرع الكوفيين، وأعلمهم بالنحو، واللغة، والأدب، حُكي عن أبي العباس ثعلب أنه قال: "لولا الفرَّاء لما كانت عربية؛ لأنّه خلَّصها وضبطها، ولولا

([1]) ابن خلِّكَان، وفيات الأعيان، ج 176/6.

([2]) ابن خلِّكان، وفيات الأعيان، ج 181/6، الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، (207ه)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجّار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنـــان، ط3، (1983م)، ج7/1-8، الأنباري، محمد بن القاسم، (ت: 328هـ)، **الأضداد**، تحقيق: محمـــد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1987م)، 159، و الأنصاري، أحمد مكّي،أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنـــون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، مصر، (1964م) 31 – 35.

([3]) ابن خلِّكان، وفيات الأعيان، ج180/6 – 181.

([4]) ابن خلِّكان، وفيات الأعيان، ج 181/6.

([5]) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، 86.

([6]) الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 90.

الفرَّاء لسقطت العربية؛ لأنَّها كانت تتنازع، ويدَّعيها كل من أراد، ويتكلّم الناس فيها على مقادير عقولهم، وقرائحهم فتذهب"[1]، وقال البَغداديّ: "وكان يقال: النَّحو الفرَّاء، والفرَّاء أمير المؤمنين في النَّحو[2]" وقال عنه أبو بكر الأنباري: "لو لم يكن لأهل بغداد، والكوفة من علماء العربية إلا الكسائيّ، والفرَّاء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس"[3].

2.1 كتاب معاني القرآن:

ألّف الفرَّاء كُتباً كثيرةً، وصلت إلى تسعة وعشرين كتاباً[4]، إلا أنّ أبرزها كتاب: "معاني القرآن" الذي يرجع سبب تأليفه إلى أنّ "عمر بن بكير كان من أصحابه، وكان منقطعاً إلى أبي الحسن بن سهل، فكتب إلى الفرَّاء أنَّ الأمير الحسن بن سهل، ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن، فلا يحضرني فيه جواب، فإنْ رأيتَ أنْ تجمع لي أصولاً، أو تجعل في ذلك كتاباً، أرجع إليه فعلت، فقال الفرَّاء لأصحابه: اجتمعوا حتى أملّ عليكم كتاباً في القرآن، وجعل لهم يوماً"[5]، وكان ذلك سنة (204هـ)، كما جاء في مقدمة الكتاب أنَّ راوي الكتاب محمد بن الجهم قال في صدر الكتاب: "هذا كتاب فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء - يرحمه الله – عن حفظه من غير نسخة، في مجلسه أوّل النهار من أيام الثلاثاوات، والجُمَع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومائتين"[6].

ويُعَدُّ هذا الكتاب كتاباً قيّماً، ومرجعاً وثيقاً، فهو أكبر مؤلفات الفرَّاء، وأجمعها لآرائه، ويعدّ المرجع الأوفى لنحو الكوفيين ومذهبهم، وهو المرجع الباقي لهذا

([1]) ابن خلَّكان، ج 176/6.

([2]) ابن خلَّكان، ج 176/6.

([3]) الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 93.

([4]) الأنصاري، أحمد مكّي، أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في اللغة والنحو، 32.

([5]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج13/1.

([6]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1/1.

المذهب الذي نستطيع الاحتكام إليه في توثيق كثير من آراء الكوفيين، ومسائل الخلافات بينهم، وبين البصريين[1].

وهذا الكتاب يُعنَى بما يشكل في القرآن الكريم لغةً، وإعراباً لقراءاته، ودراسة عامةً لأسلوبه، ومعانيه، وما يحتاج إلى بعض العناء في فهمه[2]، فلم يتناول الفرَّاء جميع آيات القرآن، وإنّما كان يتتبَّع القرآن سورةً سورةً، ثم يختار من كل سورة ما يراه من الآيات في حاجة إلى تفسير لغويّ[3].

الشَّاهد:

قام علماء اللغة، والنَّحويون بجهود واضحة تمثَّلت بجمع المادة اللغوية من البيئات الاستعمالية المختلفة، ثم النَّظر في هذه المادة المجموعة، لاستخلاص القواعد منها عن طريق ملاحظة الظواهر اللغويَّة، واطِّرادها، وألحقوا كلَّ قاعدة بشاهد، أو أكثر؛ لأنَّه "لا غنى لكل نحوي من شاهد يستشهد به؛ ليسند قاعدته، ويؤيد به وجهة نظره، ويدعم به مذهبه في مسألة ما"[4]، ولا عجب؛ "لأنَّ الشَّاهدَ حُجَّة النَّحوي في إثبات صحة القاعدة النَّحويَّة، وتقريرها، أو تجويز ما جاء مخالفاً القياس، أو الردّ على المخالف، وتفنيد رأيه، وإظهار ضعف مذهبه النحوي، أوعدم جوازه"[5].

([1]) انظر، رفيدة، إبراهيم، كتب النحو والتفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط3، (1990م) ج179/1.

([2]) انظر، الفرَّاء، معاني القرآن، ج11/1، رفيدة، إبراهيم، كتب النحو والتفسير، ج179/1.

([3]) انظر، الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (1980)، 93.

([4]) النايلة، عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، (1976)، 21.

([5])النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، 21.

3.1 الشَّاهد: لغةً واصطلاحاً:

جاء ذِكْرُ الشاهد في كتاب العين بقول الخليل: " وقد شَهِدَ عليَّ فلانٌ، بكذا شهادة، وهو شاهدٌ، وشَهِيدٌ... والشُّهُودُ: ما يَخْرُجُ على رأس الصَّبيّ، واحدها: شَاهِد، وهي الأغراسُ، والواحدةُ غرسٌ"[1].

وجاء في تهذيب اللغة أنَّ الشَّاهد: ": "هو اللسان من قولهم: لفلان شَاهِد حسن، أي عبارة جميلة"[2].

وذكر ابن فارس في مقاييس اللغة أنّ: "الشين، والهاء، والدال، أصل يدلُّ على حضور، وعلم، وإعلام"[3].

وجاء في لسان العرب:"الشَّهِيدُ: الحاضر، والشاهِدُ: العالِم الذي يُبَيِّنُ ما عَلِمَهُ، والشَّهادة: الخبر القاطع، وشَهِد الشَّاهِدُ عند الحاكِم: بَيَّنَ ما يعْلَمُه، وأظهره، والمُشَاهَدَة: الخَبَرُ القاطع، وشَهِدَهُ شُهُودَاً: أي حَضَرَه، فهو شاهدٌ، وقوم شُهود: أي حُضُور، والشَّاهِدُ: اللسان، من قولهم: لفلان شَاهِد حسن، أي عبارة جميلة، والشَّاهِد: الملك"[4].

([1]) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت: 175هـ): العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس،(د.ت)، ج3/398.

([2]) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت:370ه)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، (د.ت)، ج6/76.

([3]) ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت:395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د.ت)، ج3/221.

([4]) ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج3/243.

اصطلاحاً:

"هو قول عربيّ لقائل موثوق بعربيته، يورد للاحتجاج، والاستدلال به، على قول، أو رأي، والشَّاهد النَّحوي يكون آية قرآنيَّة، أو بيتاً من الشِّعر، أو قولاً سائراً"[1].

4.1 الشَّاهد القرآنيّ:

اعتمد النحاة العرب في استخلاص قواعد اللغة، وتقنينها على مصادر عدَّة، ويُعَدُّ القرآن الكريم أهمّ هذه المصادر، وأعلاها منزلةً، باتفاق العلماء على ذلك: "فكلّ ما ورد أنَّه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواءً أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذَّاً، وقد أطبَق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذة في العربيَّة، إذا لم تُخَالِف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها"[2].

فالقرآن الكريم "هو النصُّ العربيّ الصحيح المتواتر المُجمع على تلاوته بالطّرق التي وصل إلينا بها في الأداء، والحركات، والسكنات، فلم يتوفر لنصٍّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها، وتحرِّيها متناً، وسنَداً، ولم تعتنِ أمة بنصٍّ ما اعتنى المسلمون بنصِّ قرآنهم، فهو النصُّ الصحيح المُجمع على الاحتجاج به في اللغة، والنَّحو، والصَّرف، والبلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسَّند الصحيح حُجَّةً لا تضاهيها حُجَّة، أمَّا طرقه المختلفة في الأداء، فهي كذلك"[3].

ولكنَّ النَّاظر في مؤلفات النَّحويين، يرى التَّباين في موقف النحاة من القراءات القرآنية؛ فالبصريون "وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية،

([1]) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، ط1، (1985م)، 119-120.

([2]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط2، (2006م)، 39.

([3]) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، (1987م)، 28.

وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم، ولو بالتأويل قبلوه، وما أبَاها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشّذوذ"[1].

وهذا لا يمثل موقف عامّة البصريين؛ فسيبويه يَذكُر في كتابه أنَّ "القراءة سنّة لا تُخَالف"[2]، ولكنَّه لم يذهب في كتابه إلى تبيين موقفه من القراءات، أوالكَشف عن وجهها، وإنَّما كان في سبيل عَرض الأصول النَّحويَّة التي وجدها في لغة العرب من قرآن، وقراءات، وشعر، وأمثال، ولهجات، وقد استعان بالقراءات النَّادرة، والحروف المخالفة في بناء أصوله، مثلما استعان بالقراءات المعروفة، فمرَّة نجده يُثْبِتُ بها قاعدة، ومرَّةً يؤيّد القاعدة بها، وثالثةً يقيس عليها... أمّا إذا اصطدمت القراءة بمقاييسه، فإنَّنا لا نجده، يَعْدَم المَخرَج، والملاك العام لديه هو القبول، والاحترام"[3].

وأمّا الكوفيون: "فاحتجوا بالقراءات القرآنيّة مطلقاً متواترها، وشاذها؛ لأنَّ ذلك داخل في منهجهم المبنيّ على التوسع في الرواية، والأخذ بمعظم ما ورد فيه"[4].

ولكنَّ هذا المنهج أيضاً لم يكن يمثل عامة نحاة الكوفة، فمنهم من ردَّ بعض القراءات، ونعتها بالشذوذ، والوهم، ووصل الأمر بالفرَّاء، وهو من شيوخ المدرسة الكوفيَّة، أنْ يَحكُم على بعض القراءات أنَّها لا تعجبه، فقال في قراءة: "يُخَافا" – بضم الياء – من قول تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾[5]، ولا يعجبني ذلك"[6].

([1]) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، (1958م)، 337.

([2]) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، (1988م)، ج148/1.

([3]) الصغير، محمود أحمد، القراءات الشّاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، ط1، (1999م)، 113.

([4]) الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط3، 139.

([5]) سورة البقرة، [آية: 229].

([6]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج145/1.

ولا ريب أنَّ القراءات القرآنيَّة تُعَدُّ مصدراً مهمَّاً من مصادر التَّقعيد النَّحويّ عند النحاة بشكل عام، فنجدُ من قَبِلها، وجعلها أساساً في التَّقعيد، فثعلب يقول:"إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السَّبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام، كلام الناس فضَّلتُ الأقوى"[1]، ومما يدلِّل على أهميتها كذلك، نزوع النحاة في العصور المتأخرة إلى الاحتجاج بالقراءات جميعاً، كما عند ابن مالك الذي ذبَّ عن القراءات، ودافع عنها[2]، وأبي حيان الذي يقول:"وكثير من النحاة يسيؤون الظنَّ بالقُرَّاء، ولا يجوز لهم ذلك"[3].

5.1 مدخل إلى نظرية الأفضلية اللغوية:

شهدَ علم اللغة تطوراً واضحاً في القرن العشرين، فتجاوز الدراسات اللغوية التي أطلق عليها المحدثون المدرسة التقليديَّة، وهذه المدرسة غير محدَّدة المعالم تماماً في واقعها الفعليّ؛ لأنّها قائمة على مزيج من المنهجين الوصفيّ، والمعياريّ، كما اتَّسمت الدِّراسات اللغويَّة التقليديَّة بوصفها للنَّحو، وقواعد اللغة لغايات تعليميَّة بالدَّرجة الأولى، ومن هنا اتجهت إلى المعياريَّة[4].

وكان نتيجة هذا التَّطور ظهور المدرسة التركيبيَّة على يد العالم اللغوي دي سوسير، وازدهارها عند العالم بلومفيلد "وتركِّز هذه المدرسة على الجانب الوصفيّ في دراسة اللغة، باعتباره أساساً من أُسس الدِّراسة العلميَّة التجريبيَّة، كما اهتمت بالاعتماد على عينات مباشرة من الاستخدام، والأداءات اللغويَّة الفعليَّة، لوصف الظاهرة اللغويَّة"[5]، كما أنّها رأت أنّ اللغة يجب أنْ تُدرس في إطار سلوكيّ في

([1]) أبو حيَّان، محمد بن يوسف،(ت:745ه)، تفسير البحر المحيط، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1993م)،ج92/4.

([2]) انظر، السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 39

([3]) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج272/4.

([4]) عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ط1، (2005)، 20.

([5])عبابنة، والزعبي، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، 23.

ضوء ما يسمّى بالمثير، والاستجابة، فاللغة عبارة عن نتاج آلي، واستجابة كلامية، لحافز سلوكيّ ظاهر[1].

وبقي هذا الجانب الوصفيّ مسيطراً على الدَّرس اللغويّ حتى جاء العالم اللغوي نعوم تشومسكي، فبدأ ثورة في الدرس اللغوي حين أصدر كتابه "البنى النَّحويَّة"، ومنذ ذلك الحين تَغيَّر اتجاه الدَّرس اللغويّ من المنهج الوصفيّ المحض إلى منهج آخر جديد، هو ما يُعرف بالنَّحو التحويليّ، فقد قوّضَ الدعائم التي يقوم عليها علم اللغة الحديث، وأقام بناءً آخر يختلف في أصوله؛ لاختلاف نظرته إلى طبيعة اللغة[2].

لقد رأى تشومسكي أنَّ الدَّرسَ اللسانيّ يُركِّزُ على وصف السطح اللسانيّ كما هو بمقاييس المنبه، والاستجابة، وهذا يعني أنّ اللسانيّ يكادُ يعامل الإنسان بوصفه آلة تتحرك حسب قوانين تحددها مواقف معينة، وما على الباحث اللسانيّ إلا أنْ يطبّق إجراءات معينة للكشف عن هذا السُّلوك الإنسانيّ، فالنَّحو الوصفيّ لا يُقدّم إلا هذه الأنماط الشَّكلية من خلال إجراءات الاستكشاف، إنّ فكرة استقلال الدَّرس اللغوي، وعلميته لا تُقدِّم شيئاً يتصل بالإنسان باعتباره إنساناً، وإنّما تسعى إلى الوصف الآليّ خشية السقوط في التأويلات الميتافيزيقية"[3].

إنَّ النقطة الرئيسة التي تمثل حجر الأساس في هذه النَّظريَّة، أنَّ الإنسان يمتلكُ قدرة فطريَّة يستطيع من خلالها إنتاج الجمل، والتعبير عما في نفسه، وهذه القدرة تُولَد معه، وهي ما تميزه عن الحيوان، وهي قائمة على مجموعة من القواعد الكليَّة التي تَقومُ بضبط الجمل المُنتَجَة، وتنظيمها بقواعد، وقوانين لغويَّة عامَّة، وهي كليَّة شموليَّة عالميَّة موجودة عند جميع النَّاس، وبذلك فإنّ اللغة ليست استجابة لمثير،

([1]) انظر، عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدّة، ط1، (1984م)، 47.

([2]) انظر، الراجحي، عبده، النحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة، بيروت، (1979م)، 109.

([3]) انظر، الراجحي، النحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، 112.

أو تقليداً، أو محاكاة وإنما هي إبداعيَّة يستطيع الإنسان إنتاج جملٍ لا حصر لها، وجملٍ لم يسمعها من قبل[1].

وبناءً على ذلك ظَهَر مصطلحان يُعدَّان حجر الزَّاوية عند تشومسكي، وهما الكفاية، والأداء اللغويّ، فالأداء يعكس الكفاية، أي يعكس ما يجري في العُمق من عمليات، فالكلمة التي ننطقها، وتظهر على السَّطح تكمن تحتها عمليات عقليَّة عميقة، وهذا ما أطلقَ عليه تشومسكي البنية السَّطحيَّة والبنية العميقة[2].

وما نَودُّ قوله بعد هذا العرض الموجز لمرتكزات نظرية تشومسكي، أنَّها نظرية عقليَّة "انطلقت في وصف اللغة، ودراستها من الجانب العقلانيّ، باعتبار اللغة ظاهرة عقلانيَّة"[3]، ممَّا أدَّى إلى أنّ هذه النَّظريَّة ركَّزت على القدرة الداخليَّة عند الإنسان، وأهملت الأداء الذي يعكس تلك القدرة، إلا إذا كان هذا الهدف من دراسة الأداء استنتاج ما ينطوي عليه من قدرة داخليَّة.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذه النظرية تعرَّضت لكثير من التعديلات، سواء من تشومسكي نفسه، أو من غيره من العلماء.

فتشومسكي نفسه تحوَّل تحوّلاً حادّاً عن أمر البنى السَّطحيَّة، والعميقة بعدما تَعرَّض لنقد حادٍّ، تَمثَّل في مهاجمة الجانب العقلانيّ الذي انتهجه مع العمليَّة اللغوية، فانحَاز إلى الجانب التداوليّ، والدَّلالة مُتوِّجاً انحيازه هذا بنظرية البرنامج المُصَغَّر الذي لم يتحدث فيه إلا عن هيكل البنى العميقة، والبنى السَّطحيَّة[4].

"ولعلّ تشومسكي قد هدف من ابتداع هذه النظرية إلى أمرين، أحدهما غير معلن، وهو تَجَنُّبَ النَّقد الموجَّه إلى نظريته، بأنَّها نظرية عقلانيَّة محضة، وأنها لا

([1]) انظر، خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الآداب، الكويت، (1978م)، 96 – 97، والراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث، 113، وعمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، 56.

([2]) الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 115.

([3]) عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، 56.

([4]) انظر، عبابنة، يحيى، الوسائل التعليمية الحديثة وأهميتها في تطوير أساليب تدريس اللغة، 249.

تَلْتَفِتُ إلى التداوليَّة، أو ما نسميه براغماتيَّة اللغة، فجاءت هذه النَّظريَّة لتُعْلِنَ عن شيء من التَّحوّل القليل في النَّظرة العقلانيَّة، والتَّركيز عليها في حقل دراسة اللغة عند التحويليين، ومنهم تشومسكي، والالتفات إلى أنّ الاستعمال اللغويّ، وتداول الأداءات اللغوية أمور لا تقلّ أهميةً عن أهم الرَّكائز التي انطلق منها التحويليون في خطوات نظريتهم الأولى التي ترسخت بين عامي (1957 – 1965م)، وأما الأمر الثاني المعلن الذي هدف إليه تشومسكي من هذه النظرية، أو من برنامجه المصغر، فكان البحث عن أفكار عن اللغة الإنسانية على أن تكون هذه الأفكار، أو العبارات مبسَّطة جداً" [1].

وأدَّى هذا التَّحول إلى ظهور نظريَّة الأفضليَّة اللغويَّة، التي تُعَدُّ تطوراً لنظرية تشومسكي، وتشترك معها في تركيز كل منهما على التَّوصيف المنهجيّ، وفي تتبعهما للمبادئ الكونية، منطلقتين من أرضية بحث تجريبية تُعْنَى بالتَّصنيف اللغويّ، واكتساب اللغة الأولى مع وجود عدد من الاختلافات الجذريَّة بينهما، فالأفضليَّة لتستوعب التباينات العبر- لُغاتية من خلال نظريَّة النَّحو الكونيّ، تَفتَرضُ انتهاكيّة القيود الكونيَّة، وهذا الأمر لنْ تستوعبه الأطر النَّظريَّة المتقدمة لكونها تتبنى رؤية التَّنوع المقوماتيّ للمبادئ اللامنتهكة، بالإضافة إلى أنَّ نظريَّة الأفضليَّة تُعَدُّ ذات ارتباط سطحيّ، فهي لا تُعْنَى إلا بتقييم الصيغ السطحية[2].

6.1 الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية:

ذكرنا سابقاً أن تشومسكي تَحَوَّل عن المنهج الذي انتهجه مع العمليَّة اللغويَّة، الذي أخضع من خلاله اللغة إلى الجانب العقلانيّ، وأهمل الجانب التَّداوليّ فيها، فأدّى هذا التَّحوّل إلى ظهور نظريَّة الأفضليَّة اللغويَّة.

([1]) عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، 117.

([2]) انظر، كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود،(2004م)، مقدمة المؤلف، ز، ح.

ولتطبيق هذه النَّظريَّة على نصوص اللغة العربيَّة، يجب مراعاة خصوصيتها؛ لأنّ لكل لغة طبيعتها، ونظامها الخاص، ويرى يحيى عبابنة أن هذه النظرية بحاجة إلى التطوير العربي؛ لأنها في صورتها التي كُتِبَ عنها في الدراسات الغربية لا تكتسب الصفة العالمية، إلا بعد إجراء تعديلات تراعي خصوصية اللغات الأخرى؛ لأنها مرتبطة بالاستعمال اللغوي، ودعا إلى تقسيم الأفضليَّة إلى قسمين: الأول منهما يتعلق بالأفضليَّة الاستعماليَّة، والثَّاني يتعلق بالأفضليَّة القواعديَّة، حتى نتخلَّص من الصدام الواسع بين القاعدة النَّحويَّة، والتَّدريج الاستعماليّ العربيّ"[1].

لا شكَّ أنّ النِّظام اللغويّ في اللغة العربية يتكون من المادة اللغوية، أو ما يُعرَف بمتن اللغة، ومن القواعد النَّحويّة التي وضعت بعد فحص المادة اللغوية التي تمَّ جمعها، ثم تصنيفها واستنباط الأسس، والنظريات التي تحكمها[2]، ولقد بذل اللغويون، والنَّحويون جهوداً مضنيةً في صوغها من خلال منهج اتبعوه يقوم على جمع اللغة من مصادرها الموثوقة معتمدين في ذلك على مجموعة من الأصول النحوية، وهي السَّماع، والقياس، والتَّعليل، واستصحاب الحال.

ومما لا شكَّ فيه أنَّ هذا المنهج لا يخلو من بعض الأخطاء المنهجيَّة، ففرضهم أطراً زمنية، ومكانية، واعتمادهم على مستوى معين من الكلام، وبناء القاعدة على الأعم، والأغلب، أدَّى إلى أنَّهم بنوا أحكامهم، وقواعدهم باستقراء ناقص لكلام العرب، وحرموا الكثير من الأساليب، والأنماط اللغوية من التَّقعيد والقياس عليها[3].

ومن جانبٍ آخر، نجد أنَّ النحاة لم يغفلوا المستويات الأخرى من الكلام العربي، - على الرغم من اعتمادهم على اللغة الأدبية – في أثناء جمعهم، وتقعيدهم

([1]) انظر، عبابنة، يحيى، المتبقي والأفضلية اللغوية، طرق جديدة في النظر اللغوي، ورقة بحثية ألقاها في جامعة جدارا، إربد، تاريخ (2014/3/31)، 9.

([2]) انظر، عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط6، (1988م)، 80-81.

([3]) انظر، آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالـــث، دار مكتبة الحياة، ط1، (1980م)، 325-330.

للغة "فخلطوا بين المستويات اللغويَّة المختلفة، واعتبروا كل ما يسمعونه عربيَّة، ونسوا شيئاً مهماً، وخطير الأثر، وهو أنَّ ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعدِّدة، ينبغي التَّفرقة الحاسمة فيها بين المستويين: اللغة الفصحى، ثم مستوى اللهجات"[1].

ولهذا نجد تمَّام حسَّان يرى أنَّ اضطراب منهج النحاة، وتضارب القواعد يَتَأتَّى من جهتين:

الأولى: شمول دراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربيَّة تبدأ من حوالي مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام، وتنتهي بانتهاء ما يسمُّونه عصر الاحتجاج... وتلك حقبة لا يمكن أنْ تظل اللغة فيها ثابتةً على حالها، وإنَّما المعقول أن تكون اللغة قد تطوَّرت فيها من نواحي البنية، والنطق.

الثانية: يعمدون إلى لهجات متعدِّدة من نفس اللغة، فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً[2].

فالنُّحاة درسوا لهجات عربيَّة متعدِّدة، ليستخرجوا منها نظاماً نحويَّاً موحداً، وأنَّهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعددة من نحوها فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة، ومرحلة أخرى من تطور اللغة[3].

ولا ريب أنَّ جمع اللغة، وتقعيدها، وتقنينها، وتبويبها بهذه الطريقة أدَّى إلى ظهور صنفين من الأداءات اللغوية، الصنف الأول يدخل ضمن القاعدة النَّحويَّة، ويلتزم ضوابطها المقعَّدة، والصنف الثَّاني جاء مخالفاً لتلك الضَّوابط التي سنَّها النَّحويون، إذ وجدوا أنماطاً، وتراكيب لغوية لا يمكن أنْ تخضع للقاعدة، لكنّها تستطيع أن تفرض نفسها على القاعدة النَّحويَّة؛ لأنَّها بوجودها تمثل واقعاً استعماليَّاً ضمن فترة الاحتجاج لا يمكن تجاهله، والنحاة – بطبيعة الأمر – لا يستطيعون أن يتجاهلوا أيّ نمط استعماليّ، ولكن بمقدورهم أنْ يطوّعوا القواعد النَّحويَّة؛ لتستوعب

([1]) أبو المكارم، علي، أصول في التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، (2006)، 37-38 .

([2]) حسَّان، تمّام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، (2001م)، 32.

([3]) حسَّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (1994م)، 14.

جميع الأنماط، والتَّراكيب اللغويَّة، وإعادتها إلى الظَّواهر الأصول، "فعاملوا الكلام العربي أنَّه الفرع، والقاعدة هي الأصل، فإنْ أعوزهم التَّأويل، والتمحُّل أسعفهم الحكم بالقلِّة، أوالشُّذوذ،أو ما شاؤوا من أسماء كهذه يقضُون بها على كل ما يخالف ضوابطَهم، وأحكامَهم"[1].

وممَّا يجدر ذكره "أنَّ تنوّع أحكام أبناء اللغة الواحدة صدد عدد كبير من الجمل، أوصدد بعض الاستعمالات، ينبع أصلاً من اختلاف اللهجات الاجتماعيَّة، أو الإقليميَّة التي يستخدمها أبناء المجتمع اللغويّ الواحد، وقد أشار علماء العربية القدماء، إلى ألوان شتى من هذه الاستعمالات على المستوى الصَّوتيّ، والصَّرفيّ، والنَّحويّ، والدلالي... ومثل ذلك ما ترويه كتب اللغة، والنَّحو عن استعمالات ما الحجازيَّة، وما التميميَّة، فالخبر في الحجازيَّة منصوب، وبه نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[2]، أما في التميميَّة، فهو مرفوع أي: "ما هذا بشرٌ"، ومثل ذلك أيضاً في عمل النَّواسخ الحرفيَّة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[3]، وهذا ما يفسِّر لنا الجدل النَّحويّ الذي دار حول بيت الفرزدق المشهور:

كم عمَّةٍ لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري[4]

حيثُ جوَّزوا نصب كلمة (عمّة)، ورفعها، وجرّها، على تقديرات وتأويلات بعيدة والذي لا شكَّ فيه أنَّ الفرزدق نطق بالنَّصب؛ لأنَّه تميميّ، فهذا لحن قومه، ولهجتهم، وهو في ذلك أصدق من تأويلات النُّحاة، وقواعدهم، ومعنى ذلك أنَّ

([1]) حسن، عبَّاس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، (1966م)، 92.

([2]) سورة يوسف، [آية: 31].

([3]) سورة طه، [آية: 63].

([4]) الفرزدق، همام بن غالب، ديوانه، دار صادر، مطبعة الصاوي، بيروت، لبنان،(د.ت)، ج361/1

القواعد النَّحويَّة التي وضعها النُّحاة كان ينبغي أنْ تتَّسع لمثل هذه الاختلافات على أنَّها استعمالات صحيحة، وليست شاذّة"[1].

وما مضى يقودنا إلى أنَّ الكثير من الظَّواهر اللغويَّة التي جاءت مخالفةً للقاعدة النَّحويَّة كانت موجودةً، ومستعملةً ضمن فترة عصر الاحتجاج قبل وضع القواعد، فالتَّقعيد لم يُبْنَ على سماع كامل للغة، إضافة إلى شروط التَّقعيد عند النُّحاة، وخلطهم بين المستوى الفصيح، واللهجات، ثم تحكيم المنطق – وهو ما ينافي طبيعة اللغة – جعل قواعدهم قاصرة، وأحكامهم غير شموليَّة، ومن ثمَّ لجؤوا إلى تخطئة ما خالف قواعدهم، ووسموها بالضرورة، والشُّذوذ، والنُّدرة، والقلَّة، وغيرها من التسميات، فتَرتَّب على ذلك وجود فجوة واسعة بين القاعدة النَّحويَّة، والاستعمال العربي "فحكموا القاعدة في جميع مساحات اللغة، حتى ما يلتزم بها، وهو ليس بالقليل في اللغة العربية، علماً بأنَّ الفرق بين اللغة وما يخضع للقواعد منها كبير، وهو فرق يرتكز إلى الاستعمال والواقع، فالاستعمال يُخضع عدداً ليس هيّناً من الأداءات اللغوية للقواعد الصارمة التي كشف النحاة عنها، ولكنَّ مساحة ليست قليلة ظلَّت دون خضوع لهذه القاعدة، ولكنها ليست مساحة مرفوضة، بل يمكن أن نقول إنها متمردة على النظام العام على الرغم من صحتها ومقبوليتها في المؤسسة اللغوية"[2].

ومن الجدير بالذكر أنّ الناظر في بعض التَّراكيب القرآنيَّة، يجدُ أنَّ منها لا يخضع لقواعد النُّحاة، ولا يقبل تأويلاتهم، ممَّا أدَّى ببعض النَّحويين كالمازني، والمبرد، والزجاج، وغيرهم، إلى رميها بالضعف، والرداءة، والقلة، والشذوذ، واللحن[3]، والسَّبب هو تقديسهم لقواعدهم، وحرصهم على اتساقها، ولو على حساب الأداء الاستعماليّ الفصيح، وفي الحقيقة يمكن النظر إلى أنَّ هذه التراكيب التي

([1]) ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، (1985)،90 – 91، هامش المترجم.

([2]) عبابنة، يحيى، المتبقي والأفضلية اللغوية طرق جديدة في النظر اللغوي، 3.

([3]) انظر، الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، أفريقيا الشـــرق، المغـــرب، (2011م)، 38.

خالفت قواعد النحاة لا تُعَدُّ خروجاً عن نظام اللغة العربيَّة، وواقعها الاستعماليّ، بل هي خروج على القياس النَّحويّ، ولكنَّ سلطة القاعدة النَّحويَّة جعلت النحاة يلجؤون إلى تأويل ما خالف قواعدهم، وما لم يقبل التأويل ردوه، ولم يقبلوه، وذلك للحفاظ على قواعدهم.

وهذه الأنماط، والتراكيب اللغوية التي وسمت بالشُّذوذ والخطأ الواردة في القرآن يُعَدُّ من أقوى الحجج التي تجعلنا نُقرّ بصحة هذه الأنماط، والتَّراكيب، إضافة إلى أنَّ ما خطَّأهُ النُّحاة من كلام العرب، صدر عن ابن اللغة الذي يُحتجُّ بكلامه ضمن فترة الاحتجاج، وهذه الأنماط، والتَّراكيب الاستعماليَّة المتداولة، "ممَّا يغني اللغة ويرفدها، ولا ينقض عراها"[1]، فابن اللغة يمتلك معرفة ضمنية بقواعد لغته يستطيع من خلالها أن ينتج جمل لغته وأن يفهمها وأن يحكم عليها من حيث الصواب والخطأ، وهذا ما يسمى بالحدس اللغوي، وهذه الأحكام اللغوية هي التي توفر المادة اللغوية التي يضع اللغويّ، أوالنَّحويّ، من خلالها القواعد، فهو يقوم بملاحظة القضايا اللغوية واستنباط قواعد اللغة من خلالها[2].

وعلى ذلك فإن تحكيم القاعدة النَّحويَّة في الاستعمالات الخارجة عنها، سيؤدي إلى تلحين هذه الاستعمالات، وإخراجها من دائرة اللغة، أو نعتها بالرداءة، والشذوذ والقبح، والقلة وغيرها من المسميات، فعلى الرغم من أن الأداء الكلامي ناجم عن المعرفة الضمنية لابن اللغة بتنظيم قواعد لغته فإنه يتضمن عدداً من المظاهر التي يمكن اعتبارها طفيلية بالنسبة إلى التنظيم اللغوي الكامن ضمن الكفاية اللغوية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الخارجة عن إطار اللغة منها العوامل السيكولوجية (الذاكرة، الانفعالية، الانتباه...)، و العوامل السوسيو - ثقافية (الانتماء إلى مجموعة اجتماعية، طريقة التدريس) [3]، ولكنّ هذه الاستعمالات وردت ضمن

([1]) لوسركل، جان جاك، عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم والمركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، (2005م)، 7.

([2]) زكريا، ميشال،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، (1986م)، 9.

([3]) ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، 8.

القيود الزمنيَّة، والمكانيَّة، فحقَّقت أفضليَّة استعماليّة بانتمائها لعصر الاحتجاج، وهذا دليل على أنَّها لا تقلُّ شأناً عن الاستعمالات التي وافقت القواعد النَّحويَّة، وحقَّقت أفضليّة قواعديّة، وبالتالي فإنَّ تقسيم هذه الاستعمالات إلى قسمين، قسم حقَّق الأفضليَّة الاستعماليَّة، وآخر حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة، سيُخلِّص النَّحو العربيّ من تأويلات النُّحاة، وتمحُّلاتهم، وتعدُّد احتمالات الإعراب، وتخطئة ما خالف القواعد، ومنها مثلاً نسبة الكثير من الاستعمالات العربيَّة إلى اللحن، أو الضَّرورة، أو الشُّذوذ، وغيرها، فالقاعدة هي التي يجب أن تُعَدَّل؛ لأنَّ الاستعمال هو الأساس الذي استنبطت منه القاعدة.

7.1 نظرية الأفضلية اللغوية:

لا شكَّ أنَّ البحث اللغوي متسارع، فما تكاد تظهر نظرية لغوية حتى تتبعها أخرى تكمّلها، أوتخالفها، أوتَنْقُدُهَا، والأمر نفسه مع نظرية الأفضلية اللغوية التي هي عبارة عن نموذج، أومثال عام لكيفية هيكلة قواعد النحو والصرف وبنائها، وكانت بداية هذه النظرية على يدي العالمين (ألن برنس، وباول سمولنسكي) في عام (1991م) عندما قاما بتقديم نهج جديد للغة أطلق عليه في عام (1993م) اسم: (Optimality Theory)، أي نظرية الأفضلية، وأصبح معروفاً من خلال كتاباتهم واسعة الانتشار أن هذه النظرية تعني التفاعل بين القيود في النحو والصرف، وكان تأثير هذا العمل الكتابي في مجال علم الأصوات شاملاً ومباشراً، ومنذ عام (1993م) حفَّز هذا العمل إعداد بحوث مهمة في علم النحو، وعلم دلالات الألفاظ، وعلم اللغة الاجتماعي، وتاريخ علم اللغة، وغيرها من المجالات[1].

وتُعَدُّ نظرية الأفضليَّة اللغويَّة نظريةً حديثةً، وهي من أهمِّ تطورات النظرية التوليدية التحويلية، بعد أنْ أصدرَ تشومسكي برنامجه المُصَغَّر الذي يُعَدُّ من أهمِّ التطويرات على النظرية التوليدية التحويلية عام 1994م، الذي أَعْلَنَ من خلاله

([1]) انظر، McCarthy, John J., "What is Optimality Theory?" (2007); 1.

تحوله عن الجانب العقلانيّ، مُتَّجِهَاً نحو عدم إهمال الاستعمال اللغويّ، بعد أنْ كَثُرَت الانتقادات حول إخضاع اللغة للجانب العقلي[1].

وبما أنَّ نظرية الأفضليَّة اللغويَّة تُعَدُّ من تطورات التوليدية التحويلية، فهي تشترك معها في تركيز كل منهما على التوصيف المنهجيّ في تتبعهما للمبادئ الكونية، منطلقتين من أرضية بحث تجريبية تُعْنَى بالتصنيف اللغوي، واكتساب اللغة الأولى، ولكنَّنا مع ذلك لا نَعْدَمُ بعضَ الاختلافات الجذريَّة بينهما، فنظريَّة الأفضليَّة، وبهدف العمل على استيعاب التباينات العبر- لُغاتية من خلال نظرية النَّحو الكليّ، تفترض انتهاكيَّة القيود الكونيَّة الأمر الذي لن تستوعبه الأُطر النظرية المتقدِّمة لكونها تتبنى رؤية التنوُّع المقوماتيّ للمبادئ اللامنتهكة، كما أنَّ نظريَّة الأفضليَّة تُعَدُّ ذات ارتباط سطحي، حيثُ إنَّ القيود التي تُفرض على سلامة الصيغة لن تُعْنَى إلا بتقييم الصيغ السطحية، وذلك لأنَّ مثل هذه الأُطر لا تفرض أي شروط بنيويَّة على الصيغ المفرداتيَّة الكامنَة[2].

فلا يمكن أنْ نتعامل مع نظريَّة الأفضليَّة على أنَّها إطار للتمثيلات، ولكنَّها تُعَدُّ نظرية لتحليل التفاعلات بين المبادئ الفاعلة داخل النظام اللغويّ، فالطراز البنيويّ لهذه النظريَّة يرسم علاقات تعامد بين مسألة التمثيلات، وتلك المتعلقة بتفاعل القيود الأمر الذي يَعْنِي أنَّ التمايز بين هذه النظريَّة، والنماذج التوليدية التحويلية المقدمَّة ينحسر فيما يتعلق بهذه المسالة[3].

وتعد هذه النظرية إطاراً مستحدثاً يهدف لتفسير النظام اللغويّ، والفكرة الرئيسة لهذه النظرية تتلخص في أنَّ الصيغ السطحيَّة تمثل حلولاً مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها تلك المطالب المتضادَّة لعدد من القيود، فنجدُ أنّ تفضيلَ

([1]) انظر، عبابنة، يحيى، الوسائل التعليمية الحديثة وأهميتها في تطوير أساليب تدريس اللغة العربية، 249.

([2]) كاخر،رينيه،النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص: و، مقدمة المؤلف.

([3]) كاخر، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ص:ح، مقدمة المؤلف.

صيغة سطحية ما يعتمد بالأساس على كونها تتكبَّد الحد الأدنى من الانتهاك لمطالب قائمة محددة من القيود المنتهكة[1].

تقوم نظريَّة الأفضليّة على عرض المُدخَلات، أي الأنماط اللغوية على مجموعة من المعايير، أوالقيود وفقاً للمستوى اللغويّ، والمُدخَل الأقل انتهاكاً لهذه المعايير، والقيود يكون قد حقَّق المثاليَّة القواعديَّة، ويكون ذلك بناء على قياس معدل الانتهاكات لهذه المعايير، والقيود[2].

ومما تجدر الإشارة اليه أنَّ هذه المعايير، أوالقيود تختلف في أهمّيتها، وذلك حسب اللغة التي نريد أنْ نفاضل بين مُدخلاتها؛ لذلك يتمُّ ترتيب القيود حسب أهمّيتها وغلبتها من القيد الأهمّ إلى الأدنى أهميَّة منه، والخروقات التي تتم للقيود تُوَثَّق بعلامة (*)، وأمَّا الفراغ فيشير إلى تَغَلُّب كامل أو كُلّي على العائق[3].

9.1 عناصر نظرية الأفضلية اللغوية:

تتكون نظرية الأفضلية من مجموعة من المكونات الأساسية وهي:

1- **المُولِّد**: وهو من يقوم بوظيفة انتاج صيغ المخرج المرشحة لمدخل ما[4]، أي من يقوم بتوليد الصيغ المختلفة، بالإضافة الى ما ينتج في التراكيب اللغوية من تقديم، وتأخير، وحذف، ونحو ذلك، فهو الذي يتكفَّل بتوليد التراكيب الممكنة من النموذج الأصل.

2- **القيود**: وهي متطلب بنيويّ يمكن موافقته، أوانتهاكه من خلال الصيغة التي يولِّدها المُولِّد، فيمكن لصيغة ما أنْ توافق أحد القيود إذا توافقت تماماً مع المطلب البنيويّ بينما يمكن القول: بأنَّ الصيغة التي لا توافق هذا المُتطلب هي

([1])كاخر، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي ،ص:ز، مقدمة المؤلف.

([2]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ز، مقدمة المؤلف.

([3]) انظــر، Alan Prince and Paul Smolensky Optimality Theory Constraint Interaction in generative Grammar ROA Version August 2002 Page:19.

([4]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، 22.

الصيغة التي تنتهك ذلك القيد، وتُقسم هذه القيود في نظريَّة الأفضليَّة اللغويَّة إلى قسمين قيود المحافظة، والقيود الموسومة[1].

وقيود المحافظة من المفاهيم المركزية التي بلورت من خلال نظريَّة الأفضليَّة، وهي القوى التي تُناهض التغيير أي تلك التي تهدف إلى المحافظة على التباينات المفرداتية الكامنة ممّا يجعل هذه القيود تعمل على تأصيل المحافظة[2].

أمَّا القيود الموسومة، فهي من المفاهيم التقليدية المُعتمَدة في أُطر التحليل اللغويّ، وهي تقتضي جَذب التمثيلات اللغوية نحو التمام حسب مقتضيات الكونيَّة[3].

3- **المقيّم**: وهي قائمة القيود المرتبة التي تقوّم صيغ المخرج المرشَّحة بالنَّظر إلى قيمتها التلاؤمية، وتختار المرشَّح الأفضل[4].

وهذا يعني تقييم كل النماذج المُمكنة من التَّركيب في الأصل، إضافة إلى التَّركيب الأصل نفسه، وهو يختلف من لغة إلى أخرى، إستناداً إلى طبيعة كل لغة في الحكم، لاختيار التَّركيب الأفضل.

فالمقيّم هو من يعطي الحكم على أفضليَّة تركيب ما على غيره، وقبول تركيب آخر، و رفض تركيب ثالث من العملية اللغوية.

4- **تسلسل القيود**: تقوم آليات التقييم بتقدير علامات الانتهاك التي تتكبدها المخرجات المرشحة لكل قيد، وترتيب القائمة اللامحدودة للمخرجات المرشحة بناء على تلاؤمها، ويكون ذلك باعتبار تسلسلية القيود، ومن ثم تتم عملية اختيار المرشح الأكثر تلاؤما على أنه الأفضل، كما أن تسلسلية القيود تحتوي على كل القيود الكونية، التي تم ترتيبها بطريقة مخصصة [5].

([1]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، 10

([2]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، و، مقدمة المترجم.

([3]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، و، مقدمة المترجم.

([4]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي،22.

([5]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، 24

10.1 خصائص نظرية الأفضليَّة اللغويَّة:

1-الكونيَّة: وهي أن ترتكز القواعد على نظريَّة عامة، أي أنْ تكون النظريَّة غير مرتبطة بلغة معينة ذلك الارتباط الذي يجعلها غير صالحة للتطبيق على لغات أخرى، فإذا ارتبطت قواعد معينة بلغة ما، وعجزت تلك القواعد عن الاتصال، أو الاقتراب من اللغات الأخرى، فإنَّ هذا يحرم تلك القواعد الخاصَّة من العموميَّة، والعالميَّة، ولا شكَّ أنَّ عالميَّة القواعد تجعل القواعد أقدَر على كشف حقائق أيَّة لغة؛ لأنَّ القواعد العالميَّة تستفيد من التعامل مع عدّةِ لغات فتُضفِي على البحث اللغويّ أبعاداً جديدة، وطريفة أحياناً[1].

فالفكرة الرئيسة في هذه النظرية تكمن في ايجاد قواعد عالمية كبيرة شُيِّدَت من خلالها قواعد النحو الفردية[2]، ويمكن القول إن المفهوم الذي يسعى إليه أصحاب هذه النظرية في أنقى صوره، أن النحو العالمي يوفر مجموعة من القيود العامة للغاية وهذه القيود تكون متضاربة في اللغات الفردية، وتختلف اللغات في المقام الأول في حل النزاعات بين القيود من خلال ترتيب هذه القيود العالمية في التسلسلات الهرمية حسب السيطرة الصارمة للقيود، وتحدد الظروف التي يتم بموجبها انتهاك القيود[3].

الانتهاكية:

لا شكَّ أنَّ صناعة النَّحو تقومُ على استخرج القواعد من المَسموع، وهو بعضُ اللغة لا كلّها، ثمَّ يقومُ النُّحاة بتطبيق هذه القواعد على ما لم يُسمَع، وذلك بواسطة القياس[4].

وبما أنَّ استخراج القواعد من المَسموع، وهو لا يمثل جميع اللغة، ولا يشملها كاملة، فلا ريب أنَّ تُنتَهك، وتُخرق بعض القواعد عند تطبيقها على بعض النصوص

([1]) الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح، الأردن،،(1999م)، 30.

([2]) Alan Prince and Paul Smolensky Optimality Theory Constraint Interaction in generative Grammar ROA Version ;Page:2.

([3]) Alan Prince and Paul Smolensky Optimality Theory Constraint Interaction in generative Grammar ROA Version ;Page:3.

([4]) حسَّان، تمَّام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة،البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، (2000م)، 57

الصحيحة التي وردت ضمن عصر الاحتجاج؛ لأنَّ الاستقراء لم يشملها، وقصر عن استقصائها، والأسباب كثيرة منها الأسس التي اعتمدها النحاة في التقعيد، بالإضافة إلى الطريقة التي جُمعت بها اللغة.

وبذلك يمكن تطبيق نظريَّة الأفضليَّة على قواعد النَّحو العربيّ، فإذا كان الانتهاك في حدِّه الأدنى، بحيث لا يؤدِّي الى اختلال التركيب، ويُفْقِدَهُ الصحَّة فإنَّه يُقْبَل، ولا ترفضه الأفضليَّة، وأمَّا إذا كان هذا الانتهاك، أوالخرق يؤدِّي إلى اختلال التركيب، وفساد المعنى، فإنَّ الأفضليّة ترفضه، ولا تقبله.

ومن الجدير بالذكر أنَّ انتهاك بعض شروط القاعدة التي وضعها النحاة لا يعني فساد هذا التركيب، وخروجه من دائرة اللغة، كما أنَّ التركيب الذي يحقِّق الأفضليَّة اللغويَّة لا يعني أنَّه لم ينتهك، أويخرق بعض شروط القاعدة، ولكن يكون هذا الانتهاك، أوالخرق في حدِّه الأدنى على أنْ لا ينتهك الشروط المهمّة التي تؤدِّي إلى اختلال التركيب.

الترتيب: لا شكَّ أنَّه لا يمكن لأيّة صيغة أنْ توافق كل القيود في الوقت ذاته، فيجب أنْ تكون هناك آليَّة الانتقاء هذه على ترتيب تسلسليّ للقيود، بحيث تكون للقيود الأعلى ترتيباً الأولوية على تلك الأدنى ترتيباً، ولكن في الوقت الذي نجدُ فيه أنَّ القيود كونيَّة فإنَّ الترتيبات ليست كذلك، فالاختلافات في الترتيب هي مصدر التباين عبر - اللغات[1].

فالنحو الكليّ يوفر مجموعة من القيود، ولكن لكل لغة خصوصيتها في عملية ترتيب القيود من الأهمِّ إلى الأدنى أهميَّة.

مراعاة الضرورة و الإجراء:

إنَّ المفهوم العام لهذه النظريَّة يعتمدُ على أنَّ الضرورة تُسَوِّغ الإجراء، والإجراء هو التَّغيير الذي يطال البنية الأساسية السليمة المثاليَّة من حذف، وإضمار، وزيادة، وتغيير رتبة، ونحو ذلك، وإنَّ أي إجراء دون ضرورة ملحَّة سيُفضي إلى

([1])كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، 5.

إنكار هذا الإجراء، وبالتالي سيكون هذا الإجراء غير المُسوَّغ خرقاً في السلسلة التوافقيَّة، ممَّا يؤثر سلباً على مثالية الشاهد موطن الإجراء[1].

التوازي:

والمقصود به تفاعل كلّ القيود المتعلقة بأحد أصناف البناء داخل تسلسليَّة واحدة[2]، فنظريَّة الأفضليَّة استغنت عن عمليات الاشتقاق، واستعاضَت عنها بمبدأ التوازي الذي يقضِي بوجوب تقييم جميع القيود المتعلقة بتركيب بنيويّ ما، من خلال تسلسليَّة واحدة للقيود[3].

الإلغائية:

إنَّ عملية التقييم تُلغِي الشَّواهد المتساوية من المفاضلة، وكذلك رتبة القيود المتساوية تُلغَى أولويَّتُها، ويمكن أنْ تتبادل مواقعها[4].

فإذا ظهرت علامات انتهاك متطابقة، أومشتركة عند المفاضلة فإنَّه يجب أنْ نقوم بالغاء، أوشطب، هذه العلامات، فهي ليست لها قيمة معلوماتية، ففي منطق هذه النظريَّة أنَّ الانتهاكات المشتركة، لا يمكن أنْ تفرز أي اختلافات في التلاؤم بين مُرشَّحَين، مما يعني أنَّها لن تتمكن من تقديم أي معلومات حول ترتيب القيود[5].

([1]) انظر: القيسي، أحمد عبد المجيد، توجيه الشاهد القرآني في معاني القران وإعرابه للزَّجـــاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية(دراسة في ضوء علم اللغة المعاصر)،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن،(2015م)، 19-20.

([2]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي،29.

([3]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ح، مقدمة المؤلف.

([4]) القيسي، أحمد عبد المجيد، توجيه الشَّاهد القرآني في معاني القران وإعرابـــه للزَّجَّـــاج فـــي ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، (دراسة في ضوء علم اللغة المعاصر)، 23

([5]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، 385.

تفاعل القيود:

إنَّ تفاعل القيود، والقواعد قائم على الصراع بين القواعد المختلفة، والمتضاربة، بحيث تخضع في النهاية إلى الهيمنة من القيد الأقوى، وهنا يأخذ الأولوية في السلَّم التفاضليّ الهرميّ على جميع الشروط الأدنى رتبة[1].

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ اللغات لا تختلف إلا في طرائق الترتيب لهذه القيود، وتعطي الأولوية لبعضها على الأخرى، وتعتمد هذه التسلسليات الترتيبيَّة على مبدأ الهيمنة الصارمة، القاضي بأنْ تُعطَى الأولويَّة للقيد الأعلى ترتيباً بِغَضِّ النظر عن عدد، أو حدَّة الانتهاكات لأيِّ قيد يليه في الترتيب، على أنّ هذه النظريَّة اهتمت كثيراً بالخاصيَّة الإقتصاديَّة في العمليات اللغويَّة، التي تفرض بدورها أنْ تكون أي انتهاكات للقيود في حدِّها الأدنى[2].

معايير المفاضلة:

الأصلُ في المعايير أنْ تكون متغيرة غير ثابتة؛ لأنَّ الاستعمال اللغويّ في تطور مستمر، ولكن هذه المعايير وضعت بناء على نصوص تمثل مستوىً عالياً من الفصاحة ممَّا أدَّى إلى ثبات هذه المعايير، وجعل الاستعمال اللغوي فرعاً لها، وهذا ما جعل النُّحاة "ينظرون في المَسموع، وفي أيديهم أُصول ثابتة يقيسون عليها، ويَتَّخِذُونَها معايير حتى بالنسبة لما يقوله الفصحاء، ومعنى ذلك أنَّ الفصاحة لم تَعُد المعيار الوحيد للقبول في عرف النحاة، كما كانت قبل اكتمال النَّحو، وإنَّما أضاف النُّحاة اليها معياراً آخر للصواب، والخطأ استخرجوه هم من الكلام الفصيح، تلك هي القواعد النَّحويَّة التي رُبَّما رَفَضَت بعض الفصيح فدمَغتهُ بالشُّذوذ، إنْ لم تدمغه بالخطأ، وإذا كان الشُّذوذ ينافي الفصاحة في أصولهم، فلا شكَّ أنَّ الخطأ ينافِيها"[3].

([1]) انظر، القيسي، أحمد عبد المجيد، توجيه الشَّاهد القرآني في معاني القران وإعرابه للزَّجَّاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، (دراسة في ضوء علم اللغة المعاصر)، 24.

([2]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ز، مقدمة المؤلف.

([3]) حسَّان، تمَّام، الأصول، 96

"وفي ضوء نظرية الأفضليَّة تتركَّز المرونة في تطبيق المعايير اللازمة القواعدية للمفاضلة، وتعتمد هذه المعايير على تفاصيل كل لغة، وآلية ترتيب القيود، وخصوصية الأنماط المُرَشَّحة للتفاضل، ويكونُ القيد فَعّالاً إذا كان الأعلى رتبة، وقادراً على التمييز بين النَّمط الفائز والنَّمط الخاسر مع أنَّ كل قيد - بِغَضِّ النظر عن رتبته، أو أولويته - يُقَيِّم كل نمط مُرَشَّح، ومع هذا فليس كل قيد فعّالاً، و القيود قد تكون فعّالة أحياناً، وقد تكون غير فعّالة أحياناً أخرى اعتماداً على الأنماط المرشحة"[1].

الترتيب التفاضلي لخرق المعايير:

تُعَرِّفُ نظريَّة الأفضليَّة اللغويَّة النِّظام اللغويّ الكونيّ على أنّه قائمة القيود الكونيَّة، والقيود تُعَدُّ بطبيعتها متضادَّة، لذلك فإنَّنا سنجد أنَّ كلّ مُخرَج لأيّ نظام لغويّ حتماً سوف ينتهك بعض القيود على الأقل، وعليه فإنَّه يجب على الأنظمة اللغوية أنْ تُنَظِّم حالات التَّضاد بين القيود الكونية، بهدف اختيار صيغة المُخرَج الأفضل، وتتمثل هذه الآلية المُنَظَّمَة لعمليات التضادّ، وترتيب القيود الكونيَّة حيثُ إنَّ اللغات تختلف أساساً بترتيبها لهذه القيود، فنجد أنَّه لا يُحَبَّذ انتهاك أي قيد من هذه القيود، ولكن يتم تفادي انتهاك القيود الأعلى ترتيباً بحرص أكبر من تفادي انتهاك تلك الأدنى ترتيبا[2].

فالأنماط التركيبيَّة يتمُّ عرضها على هذه القيود المرتَّبَة من الأهم إلى الأدنى أهمية منه، والنمط الذي يحقِّق أقل انتهاكات للقيود، ولا ينتهك القيد الأهم يكون هو الأفضل.

([1]) القيسي، أحمد عبد المجيد، توجيه الشَّاهد القرآني في معاني القران وإعرابه للزَّجَّاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، (دراسة في ضوء علم اللغة المعاصر)، 27.

([2]) كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، 4. للمزيد انظر، القيسي، أحمد عبد المجيد، توجيه الشَّاهد القرآني في معاني القران وإعرابه للزَّجَّاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، (دراسة في ضوء علم اللغة المعاصر)، 27-29.

11.1 مستويات الأفضلية اللغوية:

إنَّ اللغة عبارة عن نظام لغوي ثابت تحكمه ضوابط، وقواعد معياريَّة صارمة، أَحْكَمَ النحاة بناءها، ولكنَّ هذه القواعد قد تتعرَّض لبعض المتغيرات ممَّا يؤدي إلى الإنزياح التركيبي، ومن هنا قَسَّم اللغويون التراكيب اللغويَّة من حيثُ انسجامها مع نظام اللغة، وقواعدها النحوية، أومخالفتها لها إلى ثلاثة أنماط[1]:

1- التراكيب الصحيحة: وهي الجمل الصحيحة من حيث النَّحو، والدَّلالة، فهي جمل مفيدة تؤدِّي معنى معيناً يَحْسُن السكوت عنده، ولا ينتظر المتلقي معه غيره، وهذه التراكيب تمثل المستوى المثالي، الذي يحقق الأفضليتين، القواعديَّة، الاستعماليَّة.

2- التراكيب الفاسدة: وهي الجمل غير الصحيحة نحويَّاً، والتي لا إفادة فيها؛ لفسادها على المستويين النَّحويّ والدَّلاليّ، وهذا النوع من التراكيب ترفُضه الأفضليَّة اللغويَّة ولا تقبله؛ لاختلال شرط حصول المعنى، ممَّا يؤدِّي إلى انعدام التواصل، فالهدف من العملية اللغوية برمَّتها هو حصول المعنى.

3- التراكيب المقارنة: ويطلق عليها أيضاً اسم (الجمل غير الصحيحة نحوياً)، وهي الجمل التي لا تتوافر فيها شروط الصحة الكاملة المتوفرة في التراكيب الصحيحة وليست أيضاً فاسدة فهي وإن تضمنت معنى وإفادة يحسن السكوت عندهما إلا أنها من حيث قواعد اللغة تعتبر غير صحيحة لعدول تركيبها عن المعيار الذي تخضع له التراكيب اللغوية، وهذا النوع من التراكيب تقبله الأفضليَّة اللغويَّة، ولا ترفضه، لأنَّه لم يخلَّ بالمعنى، بالإضافة إلى أنَّه حقَّق أفضليَّة استعماليَّة بانتمائه لعصر الاحتجاج، وبالتَّالي، فإنَّ فقدان شرط، أوأكثر من شروط القاعدة النحويَّة لا يُخرج التركيب اللغوي من دائرة المقبوليَّة اللغويَّة، إلا إذا كان هذا الشرط من الشروط المهيمنة الذي يؤدي فقدانه، إلى اختلال التركيب، فيفقد الصحة اللغويَّة.

([1]) هنداوي، عبد الحميد، الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم، الدار الثقافية، القاهرة، مصـــر، ط1، (2004م)، 145.

12.1 جذور النظرية في التراث النحوي العربي:

على الرغم من حداثة نظريَّة الأفضليَّة اللغويَّة، إلا أنَّنا نجد بعض التوافقات بين مبادئ هذه النَّظريَّة، وما جاء في مصنَّفات النَّحويين العرب القدامى، من أحكام أطلقوها على الكلام العربي، بالإضافة إلى تصنيفهم للأنماط الاستعماليَّة اللغويَّة من حيث المقبوليَّة اللغويَّة، والأفضليَّة، وكانت هذه الأحكام التي أطلقها النَّحويون على الاستعمالات اللغويَّة تأتي عند المقارنة بين استعمال لغوي بآخر.

والنَاظر في مصنَّفات النَّحويين يجد كثيراً من الأمثلة الدالة على المفاضلة بين الاستعمالات اللغويَّة، فسيبويه يعقد باباً يُفاضِل فيه بين التراكيب، فيقسِّم الكلام إلى مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم قبيح، وما هو مُحال كذِب، فيقول:" هذا باب الاستقامة من الكلام، والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأمَّا المُستقيم فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً، وأمَّا المحال، فأن تنقضَ أوَّل كلامك بآخره، فتقول: آتيتك غداً، وسآتيك أمس، وأمَّا المستقيم الكَذِب، فقولك: حملتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر، ونحوه، وأمَّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا، وأمَّا المُحال الكَذِب فأنْ تقول: سوف أشربُ ماء البحر أمس"[1].

فسيبويه يذكر في هذا الباب عدَّة مصطلحات معياريَّة، هي: (مستقيم، وحسن، ومُحال، وكَذِب قبيح، وقبيح)، والمصطلح (مستقيم) هو الأساس في إنتاج الأقسام الأخرى، وقد ضمَّه إلى بعض المصطلحات فأنتجَ المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، فالتركيب الذي تَتمُّ فيه مراعاة قواعد الجملة من حيث الأصوات، والتركيب، والدلالة، أطلق عليه مصطلح المستقيم الحَسَن، وأمَّا المستقيم الكذب، فهو يراعي قواعد الجملة، لكنَّه كذب دلالياً، فالمتكلم لا يستطيع حَمْلَ الجبل، أو أنْ

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1/25-26.

يشرب ماء البحر، وأمَّا المستقيم القبيح، فهو يخرق القاعدة، كما في قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، والقبيح يقترب من (الشَّاذ) عند المحدثين[1].

وممَّا جاء عند سيبويه في هذا الجانب قوله: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمــرو)، إذا أشرَكْتَ بين الآخر، والأول في الجار؛ لأنَّه ليس في العربية شيء يعمل في حــرف فيمتنع أن يُشْرَك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى، وتُضْمِر له ناصــباً فتقول:(هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً)، كأنه قال: (ويَضْرِبُ عمراً)، وممَّا جاء على المعنى قول جرير[2]:

جِئْني بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لقومِهِمِ أو مِثْلَ أُسْرَةِ منظورِ بنِ سَيَّارِ

والنَّصب في الأول أقوى، وأحسن؛ لأنَّك أدخَلتَ الجرّ على الحرف النَّاصب، ولم تجيء ههنا إلا بما أصله الجرّ، ولم تُدخِله على ناصبٍ، ولا رافعٍ، وهو على ذلك عربيٌّ جيّد، والجرّ أجود[3].

وقال في موضع آخر: "ومن قال: ما أنتَ وزيداً، قال: ما شأنُ عبدِالله وزيداً، كأنه قال: ما كان شأنُ عبدِالله وزيداً، وحَمَلَهُ على ما كان؛ لأنّ كان تقع ههنا، والرفع أجود، وأكثر في (ما أنتَ وزيد)، والجرّ في قولك:(ما شأنُ عبدِالله وزيدٍ) أحسن، وأجود"[4].

وأمّا إذا انتقلنا إلى الفرَّاء، وهو إمام من أئمة المدرسة الكوفيَّة، فإنَّنا نجده يُطلِقُ طائفة من الأحكام التي تَدُلّ على ترجيحه، ومفاضلته بين التراكيب القرآنية، منها: (فالرفع في قرائتنا أجود من النصب، ولو قُرِئ نصباً كان صواباً، إلا أنَّ القراءة الجيدة الرَّفع، ولست أشتهيها، ولست أشتهي ذلك، والتشديد أحبُّ إليَّ، وحذفها أحبُّ إليَّ) [5].

([1]) ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويَّاً في الكتاب لسيبويه دراسة لغويَّــة، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د:ت)،40-42 .

([2])الصاوي، محمد اسماعيل عبدالله، شرح ديوان جرير، ط1، مطبعة الصاوي، مصر،(312).

([3]) سيبويه، الكتاب، ج1/169-170

([4]) سيبويه، الكتاب، ج1/309.

([5]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1/276، ج2/364، 383، ج3/184، 256، 260.

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله بعد توجيهه عود الضمير على أحد المذكورين في قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾[1]، إذ قال" وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخر من الاسمين وما بعد ذلك جائز"[2].

ومن ذلك ما ذكره الزَّجَّاج أنّ موضع (كم) رفع بالابتداء، وخبرها (أَهْلَكْنَاهَا)، في قوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها﴾[3]، وهو أحسن من أن تكون في موضع نصب؛ لأنَّ قولك: زيدٌ ضربتُه، أجود من زيداً ضربتُه، والنصب جيّد عربيّ أيضاً" [4].

ومن ذلك أيضاً قول أبي حيَّان عندما ردَّ على من خطَّأ رواية الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ (السراط) بزاي خالصَة، بقوله: وهو إمام من أئمة الإمامية، الصراط بالصاد لغة قريش، وهي اللغة الجيّدة، وعامة العرب يجعلونها سيناً، والزاي لغة عذرة، وكعب، وبني القين[5].

وبذلك نجد أنَّ الدِّراسات اللغويَّة القديمة فيها إشارات واضحة إلى قضايا لغوية، لم يدركها الغربيون إلا منذ وقت قريب.

([1]) سورة الجمعة، [آية:11].

([2])الفرَّاء، معاني القرآن، ج157/3

([3]) سورة الأعراف، [آية:4].

([4]) الزّجَّاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السَّرِي، (ت:311ه)، معاني القرإن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1988م)،ج318/2.

([5]) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج143/1-144.

الفصل الثاني

المرفوعات

تُعدُّ قضية الإسناد من القضايا الرّئيسة في النّحو العربيّ، فقد شغلت التفكير النحوي منذ فجر الدراسات النحوية؛ لِمَا للإسناد من أهمّية كبيرة في سلامة التراكيب وضبطها، وتمام معناها، فعدّه النحاة الأساس الذي لا يمكن أنْ تنعقدَ الجملة من دونه، فاهتموا بعنصري الإسناد(المسند، والمسند إليه)، وأطلقوا عليهما اسم العُمَد؛ "لأنّها اللوازم للجملة، والعُمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداه فضلة يستقل الكلام دونها"[1]، وإنّ غياب أحدهما(المسند، والمسند إليه) يؤدي إلى اختلال التركيب ممّا يفضي إلى عدم تحقق الفائدة، وحصول المعنى، فيلجأ النحاة إلى التقدير، والتأويل للمحافظة على سلامة التركيب، وتمام المعنى.

والإسناد يتكون من عنصرين هما: المسند، والمسند إليه، ففي الجملة الاسمية يُسند الخبر إلى المبتدأ، أو ما كان أصله مبتدأ، وفي الجملة الفعلية يُسند الفعل إلى الفاعل، أو نائبه.

1.2 الإسناد لغةً واصطلاحاً:

والإسناد في اللغة من "السَنَدِ: وهو ما ارتفع من الأرض في قُبُل جبلٍ، أو وادٍ، وكلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَ إليه شيئاً فهو مُسْنَدٌ، والكلامُ سَنَدٌ، ومُسْنَدٌ كقولك: عبدُاللهِ رجلٌ صالحٌ، فعبدُالله سَنَدٌ، ورجلٌ صالحٌ مُسْنَدٌ إليه، وناقةٌ سنادٌ، أي: طويلةُ القوائمِ، مُسْنَدَةَ السّنامِ"[2]، ولو تتبّعنا المعنى اللغوي للإسناد في معاجم اللغة، فإننا نجده لا يكاد يَخرجُ في مُجمل دلالته عن معنى الضَمِّ، والإضافة[3].

([1])ابن يعيش، موفق الدين النحويّ، (ت:643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان،(د.ت)، ج74/1.

([2]) الفراهيدي، الخليل، العين، ج228/7-230.

([3]) انظر، الأزهري، تهذيب اللغة، ج363/12. و ابن فارس، مقاييس اللغة، ج105/3. وابن منظور، لسان العرب، ج220/3-221.

وأمّا إذا انتقلنا إلى دلالته الاصطلاحية، فإنّنا نجد الجرجاني قد عرّفهُ، بقوله: هو "عبارة عن ضَمِّ إحدى الكلمتين إلى الأُخرى على وجه الإفادة التامّة: أي على وجهٍ يَحسنُ السكوت عليه"[1].

ولأهميّة هذه القضية في النَّحو العربيّ، نجد إمام النحاة، يَعْقِدُ باباً للمسند، والمسند إليه، قال فيه:" وهذا ممّا لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلم منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولُك: عبدُاللهِ أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُاللهِ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء، وممّا يكونُ بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُاللهِ مُنطلقاً، وليتَ زيداً مُنطلقٌ، لا هذا يحتاجُ إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[2].

وقال الزَّمخشري:" الكلامُ هو المركَّبُ من كلمتين، أَسْنَدَتَ إحداهُما إلى الأخرى، وذلك لا يَتأتّى إلّا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبُك، أو في فعل، واسم، نحو قولك: ضَربَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ، وتسمّى الجملة"[3].

ولا أريدُ الإسهاب بالحديث عن قضايا الإسناد في الجملة العربية، ولكن ممّا يُمكنُ قوله: إنّ الإسناد من القضايا الكُبرى في النحو العربي، وهو الأصل الذي يَنْعَقِدُ به التركيب، وعند غيابِه يصبح التركيب مجموعة من الكلمات المرصوفة دون رابط لا يَتِمُّ المعنى بها.

وسوف يتناول هذا الفصل طائفة من الشواهد القرآنية، من كتاب معاني القرآن، لأبي زكريا الفرَّاء، القائمة على مبدأ الإسناد الذي يجمعُ بين طرفيَها، سواء في ذلك الجملة الإسمية، أوالفعلية، وتوجيه هذه الشواهد توجيهاً نحوياً يجمعُ بين النظرة اللغوية عند النحاة، والمفسّرين، والقرّاء القدماء، والنظرة اللغوية الحديثة، معتمداً في آلية التوجيه على نظريَّة الأفضليّة اللغويَّة

([1]) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (ت:816هـ)، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، (د.ت)، 29.

([2]) سيويه، الكتاب، ج23/1.

([3]) الزَّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت:538هـ)، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، الأردن، ط1، (2004م)، 32.

2.2 المبتدأ

1.2.2 الرفع على الابتداء:

قال تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[1].

قرأ الجمهور بضمِّ دال (الحمد)، وقرأ هارون العتكي، ورؤبة، وسفيان بن عيينة(الحمد) بالنّصب، وأتبع الحسن، وزيد بن علي كسرة الدَّال لكسرة اللّام[2]، وقرأ أهلُ البادية (الحمدُ لُله)، مضمومة الدّال، واللّام[3]، ونصبُ الدّال لغة قريش، والحارث بن أسامة بن لؤي، وكسرها لغة تميم، وغَطفان، وضمُّها لغة في ربيعة توهموا أنّه حرف واحد مثل الحُلُم[4].

ورجّحَ ابن خالويه قراءة الجمهور(الحمدُ لِله) فيقول:" وهذه الوجوه الأربعة في (الحمدِ) وإنْ كانت سائغةً في العربية، فإنِّي سمعتُ ابن مجاهد يقول: لا يُقْرَأُ بشيءٍ من ذلك إلّا بما عليه الناس في كلِّ مِصْرٍ(الحمدُ لِله)، بضمِّ الدّال، وكسر اللّام[5] .

([1]) سورة الفاتحة، [آية: 2].

([2]) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت:370ه)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: آثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر،(د.ت)، 10. والطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، (ت:460ه)، التبيان في تفسير القرآن تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج1/30-31، والقرطبيّ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر، (ت:671ه)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، (2006م)، ج1/208-211، وأبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج1/131،

([3])ابن جني، عثمان، (ت:392ه)، المحتسب في تبيين شواذ القرآن والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شبلي، وعبد الحليم النجار، القاهرة، مصر، ط2، (د.ت)، ج1/37 .

([4]) الطوسيّ، التبيان، ج1/30-31.

([5]) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت:370ه)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان،(1985م)،19.

كما أنَّ أبا حيّان رجّحَ قراءة الرّفع أي قراءة الجمهور؛ لأنّها أمْكَنُ في المعنى، ولهذا أجْمعَ عليها السبعة، فهي تدل على ثبوت الحمدِ، واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأنَّ الحمدَ مُستقرٌّ لله تعالى: أي حَمَدَهُ وحَمَدَ غيرُه، ومعنى اللّام في (لله) للاستحقاق، وأمّا من نصب(الحمدَ) فلا بُدَّ من عامل تقديرُه (أَحْمَدُ اللهَ)، أو(حَمَدْتُ اللهَ)، فيتخَصَّصُ الحمد بتَخصيِص فاعله، وأَشْعَرَ بالتَّجَدُّدِ، والحدوث، وقدّر بعضُهم العامل للنصب فعلاً غير مُشتق من الحَمْدِ، أي: أَقولُ الحمدَ لله، أو الزموا الحمدَ لله، كما حذفوه، نحو: اللّهم ضَبُعاً، وذئباً، وفي قراءة النّصب اللّام للتبيين[1].

ووجّه الأخفش هذا الشّاهد بالرَّفع على أنّه مبتدأ، وهو مرفوع بالابتداء، وأمّا من نصب (الحمدَ) فنصب على المصدر، وذلك أنْ أصل الكلام عنده على قوله: (حمداً لله) يجعله بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنّه قال: (أحمدُ حمداً)، ثمّ أدخلَ الألف، واللّام على هذه، وأمّا من كَسَرَ (الحمدُ) جعلَه بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة[2].

ورأى الزَّجَّاجُ أنّ الاختيار في الكلام الرَّفع، فالقرآن لا يُقْرَأُ فيه الحمدُ إلّا بالرّفع؛ لأنّ السُّنة تُتَّبع في القرآن، وأمّا ما رُوي عن قوم من العرب (الحمدَ لله)، و(الحمدِ لله)، فهذه لغة من لا يُلتَفَتُ إليه، ولا يُتَشَاغَلُ بالرواية عنه[3].

ويُرجّح النحَّاس أيضاً قراءة (الحمدُ لِله)، ويجعلها الأجود، من جهة اللفظ، والمعنى، فأمّا اللفظ ؛ فلأنّه اسم معرفة خبّرت عنه، وأمّا المعنى فإنّك إذا رفعتَ أَخبرتَ أنّ حَمْدك وحَمْد غيرِك لله جلّ وعزّ، وإذا نصبتَ لم يَعُد حَمْد نفسك، وأمّا قِراءتا (الحمدُ لُله) و(الحمدِ لِله) فهُما لغتان معروفتان، وقراءتان موجودتان، فقراءة (الحمدُ لُله) لغة بعض بني ربيعة، والكسر لغة تميم، فأمّا اللغة في الكسر، فإنّ هذه اللفظة تكثُر في كلام الناس، والضَمُّ ثقيل: ولا سيما إذا كانت بعد كسرةٍ فأَبدَلُوا من

([1]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج131/1.

([2]) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت:215ه)، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، (1990م)، ج9/1.

([3]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج45/1.

الضَّمة كسرة، وجَعلوها بمنزلة شيءٍ واحدٍ، والكسرة مع الكسرة أَخَف، وكذلك الضَّمة مع الضمة، فلهذا قيل: (الحمدُ لُله)، (لِله) خفض باللام الزائدة[1] .

وأمّا الفرّاء فوجّه هذا الشاهد بالرّفع، وذكر ثلاث حالات إعرابية، هي الرّفع، والنّصب، والجرّ، بقوله:" اجتمع القرّاء على رفع (الحمد)، وأمّا أهلُ البدو فمنهُم من يقول: (الحمدُ لُله)، ومنهم من يقول(الحمدِ لِله) [2].

وفسّر قراءة النّصب على المصدر، فالتقدير عندَه(أحمدُ الحمدَ) فأحمدُ فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر، و(الحمدُ) مفعول مطلق، وأمّا حالتا الجرّ والرّفع ففسّرهما بقوله:"وأمّا من خفض الدّال من (الحمدِ)، فإنّه قال: هذه كلمة كَثُرت على أَلْسُن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقُل عليهم أنْ يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمَّة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمَّة، ووجدوا أنّ الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: (إِبِل)، وأمّا الذين رفعوا اللام فإنّهم أرادوا المِثَال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمَّتان، مثل: (الحُلُم)، و(العُقُب) [3].

فالفرّاء فسّر حالتَي الجرّ والرّفع في ضَوء المستوى الصّوتي واللّهجي، فالدّال كُسِرت لتماثل اللّام، والدّال رُفِعَت لتماثل اللّام، ورأى أنَّ اجتماع الضَّمتين أَشْيَعُ في الاستعمال العربيّ، وهذا التماثل أَطلقَ عليه ابن جنِّي اسم التقريب بقوله:" ومن التقريب قولهم: الحمدُ لُله، والحمدِ لِله"[4]، والتقريب: هو جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين[5].

([1]) النحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت:338ه)، إعراب القرآن، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، (2008م)، ج1/169-170.

([2]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1/3.

([3]) الفرّاء، معاني القرآن،ج1/3.

([4]) ابن جنّي، عثمان، (ت:392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان،(د.ت)، ج2/144.

([5]) باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط8، (1988م)، 142.

وذكر ابن جنّي أنّ قراءتي: (الحمدُ لُله)، و(الحمدِ لِله) شاذّتان في القياس والاستعمال، ولكن عندما كَثُر هذا اللفظ في كلامِهم، وشَاعَ استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبّهُوهُما بالجزء الواحد، وإنْ كانا جملة من مبتدأ، وخبر، وبيّنَ أنَّ ضمَّ الحرفين أسهل من كسر الحرفين من موضعين:

1- أنّه إذا كان إتباعاً فإنّ أقْيسَ الإتباع أنْ يكون الثاني تابعاً للأول؛ وذلك لأنّه جارٍ مجرى السبب، والمسبب، وينبغي أنْ يكون السببُ أسْبقَ رتبة من المسبب... فهذا أقْيَس من إتباعك الأول للثاني.

2- أنَّ ضمة الدّال في (الحمدِ) إعراب، وكسرة اللّام في (لله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإنْ قلتَ: (الحمدُ لُله)، فإنّ الأقوى يغلب الأَضْعَف، وإذا قلتَ: (الحمدِ لِله) جَنَى البناءُ الأَضْعَف على الإعراب الأقوى، مضافاً ذلك إلى حكم تغيير الآخر الأول، وإلى كثرة باب(عُنُق، وطُنُب)، في قِلَّة باب (إِبِل، وإِطِل)[1].

جدول (1)

المفاضلة بين الشواهد

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	الحذف	الخفة	الاستعمال
الحمدُ لِله					
الحمدَ لِله	*		*		
الحمدُ لُله					*
الحمدِ لِله				*	*

وبالمفاضلة بين الشَّواهد، نجد أنَّ الشَّاهد الأول هو الأمثلُ لغوياً، وهو ما جاءت عليه قراءة الجمهور، فهي كما مرَّ في كلام أبي حيّان أمْكن في المعنى، وهذا سبب إجماع السبعة على القراءة بها؛ فهي تدلُّ على ثبوت الحَمْد واستقراره لله فتدلّ على أنّه حمَد وحمَد غيره، وأمّا الشاهد الثاني، فهو بحاجة إلى تقدير عامل، وأمّا

([1]) ابن جنّي، المحتسب، ج1/ 37.

الشاهدان الثالث، والرابع (الحمدُ لُله)، و(الحمدِ لِله)، فهما شاذَّان في القياس، والاستعمال، ورأى ابن جنّي أنّ ضمَّ الحرفين أسهْل، و أخَفّ من كسرهما، بالإضافة إلى كثرة باب ضم الحرفين، وقلة باب كسر الحرفين، ونشير هنا إلى أنّ المعنى لم يتأثر بالمماثلة بين الحركات، "لأنّ الإتباع جاء لتحقيق الانسجام الموسيقي بين الكلمات، والحركات، وحركات الإتباع لا تدلّ على معنى"[1]، وبذلك فنحن بحاجة إلى إعادة النظر في التدريج الاستعمالي للغة، فالنّحاة نظروا إلى باب الكسرتين، والضمتين أنّهما من باب القليل في اللغة، ولا تُقعَّد اللغة على أساسه، ولكنّنا عندما نجد ما وصفوه بالقليل موجود في القرآن الكريم، وقراءاته، فهنا يجب النظر فيما قاله النحاة؛ لأنّ التقعيد اللغوي يقوم على أساس الاستعمال اللغوي لا العكس.

2.2.2 حذف المبتدأ:

قال تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُون ﴾[2]

قرأ الجمهور (صُمٌّ بُكمٌ عُميٌ) بالرّفع، وقرأ عبدُالله بن مسعود، وحفصة أمّ المؤمنين (صُمّاً بُكماً عُمياً) بالنّصب.[3]

أمّا من رفع فرفع على إضمار مبتدأ تقديره (هم صُمٌّ)، وهي أخبار متباينة في اللفظ والدلالة الوضعية، لكنّها في موضع خبر واحد، إذ يؤول معناها كلّها إلى عدم قبولهم الحقّ، وأمّا قراءة النّصب ففيها عدّة وجوه:

1- أن يكون مفعولا ثانياً لترك، ويكون في ظلمات متعلقاً بتركهم، أو في موضع الحال، و(لا يبصرون) حال.

2- أنْ يكون منصوباً على الحال من المفعول في(تركهم)، على أنْ تكون لا تتعدى إلى مفعولين، أو تكون تعدَّت إليهما وقد أخذتهما.

([1]) السامرائي، فاضل، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، (2000م)، 44-45.

([2]) سورة البقرة، [آية: 18]

([3]) انظر، القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج214/1، وأبا حيّان، البحر المحيط، ج217/1.

3- أنْ يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره (أعني).

4- أنْ يكون منصوباً على الحال من الضمير في (يبصرون)، وفي ذلك نظر.

5- أنْ يكون منصوباً على الذمّ (صُمّاً بُكماً)، فيكون كقول النابغة:

أقارعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غَيْرَهَا وُجُوهَ قرودٍ تبتغي من تُجَادِعُ[1]

وذكر أبو حيّان أنّ بعض المفسّرين ضَعَّف النّصب على الذمّ، ولم يُبَيِّن جهة الضَّعف، ووجّهه هو أنّ النّصب على الذمّ إنما يكون حيثُ يذكر الاسم السابق فتعدل عن المطابقة في الاعراب إلى القطع، وها هنا لم يتقدم اسم سابق تكون هذه الأوصاف موافقة له في الإعراب فتقطع، فمن أجل هذا ضُعِّف النّصب على الذمّ[2].

ووجّه الزّجاج قراءة الرّفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وأجاز النّصب على (وتركهم صُمّاً بُكماً عُمياً)، ولكنّه رجّح الرّفع؛ لأنّ المُصحف لا يُخالف بقراءةٍ لا تُروى، بالإضافة إلى أنْ الرّفعَ أقوى في المعنى وأجزلُ في اللّفظ[3].

وأجاز النّحاسُ النّصب بتقدير الفعل(تركهم)، ويكون أيضاً بمعنى (أعني) [4]، ولم يُجِز العُكبري قراءة النّصب على أنّها حال من الضمير في(يبصرون)، ووصف هذه القرّاءة بأنّها شاذّة[5].

وأمّا القرطبيّ فأجاز النّصب على الذمّ، واستشهد على ذلك من القرآن الكريم، والشّعر العربيّ، قال تعالى: (ملعونين أينما ثقفوا) [6]، وقوله:(وامرأته حمَّالةَ

([1]) الذبياني، النابغة، (ت: 604م)، ديوانه، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، (2005م)، 77. ورواية الديوان:

أقارعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غَيْرَهَا وُجُوهُ قرودٍ تبتغي من تُجَادِعُ

([2]) انظر، أبا حيّان، البحر المحيط، ج1/216-217.

([3]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1/93-94.

([4]) النحَّاس، إعراب القرآن، ج1/194.

([5]) العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت:616ه)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر،(د.ت)، ج1/34.

([6]) سورة الأحزاب، [آية: 16].

الحطبِ)[1]

وقال الشاعر عروة بن الورد:

سَقوني الخمر ثُمَّ تكنفوني عُدَاةَ الله من كذبٍ وزورِ[2]

فنصب(عداة) على الذمّ، وأشار إلى أنّ الوقف على(يبصرون) على هذا المذهب صواب حسن، وأجاز النّصب كذلك بتقدير الفعل(تركهم)، ورأى أنّه على هذا المذهب لا يحسن الوقف على(يبصرون).[3]

ووجّه الطّبري الرّفع من جهتين، إمّا على الاستئناف، لِمَا فيه من الذمّ، وهذا وارد عند العرب في المدح، والذمّ، فتَنْصِب، وتَرْفَع، وإنْ كان خبراً عن معرفة، واستشهد بقول الشاعر[4]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ

النَّازليـــــن بكّل مُعْتَــركٍ والطّيبين مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فيُروى: (النّازلون، والنّازلين، والطّيبون، والطّيبين)، على ما وصفت من المدح، وأمّا الوجه الثاني فهو مرفوع على البدل من أولئك في الآية التي قبلها، ويَرى في النّصب أنّ أحد وجهَي النّصب أنْ يكون قطعاً في (مهتدين) من ذكر أولئك؛ لأنّ الذي فيه من ذكرهم معرفة، و(الصُمّ) نكرة، والآخر أنْ يكون قطعاً من (الذين)؛ لأنّ (الذين) معرفة، والصُمّ نكرة، وجوّز وجهاً ثالثاً للنصب، وهو النّصب على الذمّ، ويجوز فيه كذلك القطع من الهاء، والميم، اللتين في (تركهم)، أو من ذكرهم في (لا

([1]) سورة المسد، [آية: 4].

([2]) ابن الورد، عروة، (ت:616م)، ديوانه، تحقيق: أسماء أبو بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1998م)، 63، ورد في الديوان كلمة(النّسء) بدلا من كلمة(الخمر).

([3]) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج323/1.

([4]) الخِرْنَق، بنت بدر بن هفان، (ت:600م)، ديوانها، رواية أبي عمرو بن العــلاء، تحقيــق: يسري عبد الغني عبدالله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1990م)، 43.

يبصرون) [1]. وبعد ذلك يرجّح قراءة الرّفع على النّصب؛ لأنّ الأخيرة مخالفة لرسم المصحف.

وأمّا الفرّاء فقد ذكر القراءتين، فقال: "رُفِعْن، وأسماؤهن في أول الكلام منصوبة؛ لأنّ الكلام تمّ، وانقضت به آية ثُمَّ استؤنفت (صُمٌّ بُكمٌ عُميٌ) في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف، ولو تمّ الكلام ولم تكن آية لجاز أيضاً الاستئناف، وأمّا قراءة النّصب فيرى أنّ النّصب من جهتين: إنْ شئت على معنى (تركهم صُمَّاً بُكماً عُمياً) وإنْ شئت اكتفيت بأنْ تُوقِع التّرك عليهم في الظلمات ثُمّ تستأنف (صُمّاً) بالذمّ لهم، والعرب تنصب بالذمّ، والمدح؛ لأنّ منه مع الأسماء مثل معنى قولهم: ويلاً له، وثواباً له، وبعداً، وسقياً، ورعياً[2].

جدول (2)

شواهد حذف المبتدأ

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	الحذف الاستعمال
1- صُمّاً بُكماً عُمياً		*	
2- صُمٌّ بُكمٌ عُميٌ		*	

نجد أنّ الشّاهدين حقّقا حصول المعنى، وسلامة التركيب، والاستعمال، وأما قيد الحذف فيعد ملغياً؛ لتكراره في الشاهدين، وبالتّالي فإنّ الشاهدين يُحقّقان الأفضلية القواعدية والاستعمالية، ولكنّ الشاهد الأول يحقق أفضلية دلالية، فهو أقوى في المعنى منه، فكلاهما فيه ذمّ، ولكنّه في قراءة النّصب أبين وأوضح.

([1]) الطّبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت:310ه)، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، (د.ت)، ج1/345-347.

([2]) الفرّاء، معاني القرآن، ج16/1.

3.2 الخبر:

1.3.2 حذف الخبر:

قال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾[1]

قرأ الجمهور (شهرُ) بالرّفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وقرأ مجاهد، وشَهْر بن حَوْشَب، وهارون الأعور عن أبي عمرو، وأبي عمارة عن حفص عن عاصم (شهرَ) بالنّصب[2].

وجّه النحاة قراءة الرّفع على أنّ (شهرُ) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هو شهرُ رمضان)، أو (ذلك شهرُ رمضان) [3]، أو أنّه مرفوع على الإبتداء والخبر (الذي أنزل فيه القرآن)، أو يرتفع على إضمار مبتدأ؛ والمعنى: المفروضُ عليكم صومُه شهرُ رمضان، أو فيما كُتِبَ عليكم شهرُ رمضان، ويجوز أنْ يكون (شهرُ) مبتدأ، و(الذي أنزل فيه القرآن) صفة، والخبر(فمن شهد منكم الشهر) [4]، وذكروا قراءة النّصب، وأوردوا فيها عدَّة وجوه، فعند الأخفش أنّ النّصبَ جائز على الأمر، كأنّه قال: (شهرَ رمضان صوموا)، أو ظرفاً على (كتب عليكم الصيام شهرَ رمضان)، أي: في شهرِ رمضان[5]، وأمّا الزَّجَّاج، فأجاز النّصب، وبيّن إنّها ليست مشهورة، ورأى النّصب من وجهين: الأوّل أنْ يكون بدلاً من (أياماً معدودات)، والثاني النّصب على الإغراء[6]، وأمّا الزَّمخشري فرأى أنّه منصوب على(صوموا

([1]) سورة البقرة، [آية: 185].

([2]) انظر، الزَّمخشري، أبا القاسم محمود بن عمر، (ت:538ه)، الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية،(1998م)، ج383/1. والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج151/3، وأبا حيّان، تفسير البحر المحيط، ج45/2.

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج171/1، النحَّاس، إعراب القرآن، ج80/1، العُكبري، التبيان، ج151/1.

([4]) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج151/3.

([5])الأخفش، معاني القرآن، ج171/1.

([6]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج254/1.

شهرَ رمضان)، أوعلى الإبدال من (أياماً معدودات)، أو أنّه مفعول المصدر المؤوَّل (أن تصوموا) [1]، ومنع النحَّاس، وأبو حيّان، والسَّمِين الحَلَبيّ، نصبَ (شهرٍ) بتصوموا؛ لأنّه يدخل في الصّلة، ثُمّ يَفْرُق بين الصّلة، والموصول، وكذا إنْ نصبتَه بالصّيام[2]، وأورد النّحاس أنّه يجوز نصبه على الإغراء واستبعده؛ لأنّه لم يتقدم ذكر الشهر، فيغرى به[3]،وتابعه في ذلك القرطبيّ[4]، وبيَّن السَّمِين أنّ قراءة النصب غير مشهورة، وفيها عدّة وجوه، وأجودها النصب على إضمار فعل[5].

ويرى أبو حيّان أنّ إعراب(شهر) يتبيّن على المراد من قوله تعالى: (أياماً معدودات)، فإنْ كان المرادُ بها غير أيام رمضان فيكون رفع (شهرٍ) على أنّه مبتدأ، وخبره قوله تعالى: (الذي أنزل فيه القرآن) [6].

وذكر أبو حيّان رأي الكسائي أنّ (شهرَ) مرفوع على البدل من (الصّيام)، أي: (كتب عليكم شهرُ رمضان)، وردَّهُ لكثرة الفَصل بين البدل، والمبدل منه، وأنّه لا يكون إذ ذاك إلّا من بدل الاشتمال، وهو عكس بدل الاشتمال، لأنّ بدل الاشتمال يكون في الغالب بالمصادر، وبيّن أنّ التركيب لو كان: (كتب عليكم شهرُ رمضان صيامه) لكان البدل صحيحاً، ووجّهه على حذف مصدر مضاف تقديره: (صيام شهر رمضان)، ويكون بدل كل من كل، ولكنّه استبعد ذلك أيضاً لكثرة الفواصل[7]، وأجاز

([1]) الزَّمخشري، الكشَّاف، ج171/1.

([2]) النحّاس، إعراب القرآن، ج287/1، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط،ج45/2،السَّمِين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت:756ه)، الدُّرُّ المَصُون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق،(د.ت)، ج278/2.

([3]) النّحاس، إعراب القرآن، ج287/1.

([4]) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج151/3

([5]) السَّمِين، الدُّرُّ المَصُون، ج278/2.

([6]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج45/2.

([7]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج45/2.

أبو حيّان والسَّمين أنْ يكون بدلاً مرفوعاً من (أيام معدودات)،على قراءة عبدالله برفع (الأيام)، ولكنّ هذا التوجيه يُستبعد لكثرة الفواصل بينهما[1].

وأمّا الفرّاء فذكر القرائتين، ووجّه الرّفع على الاستئناف، فهو يرى أنّ فصلَ هذه الآية عن الآية التي تسبقها جعل (شهرَ) مبتدأً مؤخّراً، والخبرَ محذوفاً، تقديره (لكم)، و(الذي أنزل فيه القرآن) صفة له، ووجّه قراءة الحسن بنصب (شهر) بأكثر من توجيه، فهي إمّا منصوبة على البدل من(أيام معدودات)، أوعلى أنّها مفعول به للمصدر المؤوَّل، والتقدير(وأن تصوموا شهر رمضان)، ثُمَّ يرجّح قراءة الرّفع ويراها الأجود [2].

جدول (3)

شواهد حذف الخبر

الشاهد	حصول المعنى	الفصل بين المتلازمين	الحذف	الاستعمال	ملاحظات
شهرُ رمضان			*		الرفع على الاستئناف
شهرَ رمضان					النصب على البدل
		*	*	*	من (أيام معدودات)
شهرَ رمضان		*	*	*	مفعول به

وبالمفاضلة بين القراءات يتبيَّن أنّ القراءة الأولى برفع (شهر) على الاستئناف، وحذف الخبر يحقّق الأفضليّة القواعديّة، والاستعمالية، وأمَّا قيد الحذف فإنَّه لا يُعَدُّ خرقاً لأفضليّة الشاهد لأنه تكرَّر في جميع الشواهد، فيُلغَى، أمّا قراءة النّصب فقد خرقت القاعدة النّحوية، كما أنّ النّحويين أشاروا إلى قِلَّة النصب، فهي قراءة غير مشهورة، ونصب (شهر) على البدل من أيام معدودات مُستبعَد لكثرة

([1]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج2/45-46، السَّمِين، الدُّرُّ المَصُون، ج2/277 .

([2]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1/112-113.

الفصل بين البدل، والمبدل منه، وأنّه لا يكون إذ ذاك إلّا من بدل الاشتمال، وهو عكس بدل الاشتمال، وأمّا نصبُه على أنّه مفعول به فيخرق القاعدة لدخوله في الصّلة فيفْرق بين الصّلة، والموصول، وهذه الخروقات تجعلها أقلّ أفضلية من قراءة الرفع وهي تحقّق الأفضلية الاستعماليّة بورودها نمطاً مستعملا وإنْ قلَّ.

4.2 النواسخ :

1.4.2 حذف اسم كان:

قال تعالى: ﴿ يَابُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾[1]

قرأ نافع (مثقال) بالرفع، وقرأها الباقون بنصب اللام، والحجّة لنافع أنّه جعل كان ممّا حدث ووقع، ولا خبر لها إذا كانت كذلك[2]، وذكر أبو حيّان أنّها قراءة الأعرج، وأبي جعفر[3]، وذكر السَّمَرقَنديّ أنّ من قرأ (مثقال) بالضمّ جعله اسم(يك)، ومن قرأ بالنّصب جعله خبراً، والاسم فيه مضمر ومعناه(إنْ تكن صغيرة قدر مثقال حبة)، وإنما قال: إنْ تكن بلفظ التأنيث لأنّ المثقالَ أُضيف للحبّةِ فكان المعنى للحبّة[4]، أي اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، ويُورد الأخفش القرّاءتين

([1]) سورة لقمان، [آية: 16].

([2]) انظر، ابن مجاهد، (ت:324ه)، السبعة في القرّاءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ت)،513، وابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت:370ه)، الحجة في القرّاءات السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، (1979م)، 286، والبنّا، أحمد بن محمد، (ت:1117ه)، إتحاف فضلاء البشر بالقرّاءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1،(1987م)، ج362/2.

([3]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج182/7.

([4]) السّمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، (ت:375ه)، بحر العلوم، تحقيق: علي محمد معوّض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1993م)، ج22/3، الزمخشري، الكشاف، ج13/5، وابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت:546ه)،=

ويقدّر اسماً ظاهراً لكان في قراءة نصب (مثقال): (إنْ تكن خطيئةٌ مثقالَ حبة)، وأمّا في قراءة الرّفع يرى أنّ(تك) تامّة لا تحتاجُ إلى خبر كأنّه (بلغَ مثقالُ حبةٍ) [1].

ويرى النّحاس كذلك أنّ (مثقالَ) بالنّصب خبر(تك)، واسمها مضمر فيها، ويذكر أنّ أبا حاتم استبعد أنّ يُقرَأ (إن تك مثقالُ حبةٍ) بالرفع، لأنّ مثقالاً مذكّر، فلا يجوز عنده إلا بالياء، قال أبو جعفر: وهذا جائز صحيح، وهو محمول على المعنى، لأنّ المعنى واحد، وهو كثير في كلام العرب[2].

وأمّا الفرّاء[3] فأجاز الوجّهين النّصب، والرّفع في (مثقال)، فقال: فمن رفع رفعه بتكن، ومن نصب جعل في تكن اسماً مضمراً مجهولاً، مثل الهاء في قوله: (إنّها إنْ تكُ)، ومثل قوله: (فإنّها لا تَعْمَى الأبصارُ) [4]، وجاز التأنيث في تك، والمثقال ذكر لأنّه مضاف إلى الحبّة، والمعنى للحبّة فذهب التأنيث إليها كما قال:

وَتَشْرَقَ بِالقَولِ الذي قد أَذَعْتَهُ كَما شرِقَت صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[5]

ومن الباحثين من يرى أنّ تقدير الفرّاء لاسم مضمر مجهول غير دقيق؛ لأنّ لهذا المضمر مرجعيّة في المعنى يمكن لنا أنّ نقدره بما يتماشى مع السياق، فالضمير ليس مجهولاً وإنّما معلوم مقدر[6].

=المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (2001م)، ج350/4، البيضاوي، ناصر الدين أبي الخير عبدالله بن عمر بن محمد، (ت:691ه)، تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت)، ج214/4-215.

([1]) الأخفش، معاني القرآن، ج477/2.

([2]) النّحاس، إعراب القرآن، ج284/3.

([3]) الفرّاء، معاني القرآن، ج328/2 .

([4]) سورة الحجّ، [آية: 46].

([5]) الأعشى، ميمون بن قيس، (ت:629ه)، ديوانه، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر،(د.ت)، 123 .

([6]) عبيد، محمد، التوجيه النّحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفرّاء في ضوء منهج القرائن النّحوية، مركز حمد الجاسر الثقافي، ط1، (2008م)، 225.

جدول (4)

شواهد حذف اسم كان

الشاهد	حصول المعنى	الحذف	سلامة التركيب	الاستعمال
إنّها إن تكُ مثقالُ حبّةٍ من خردل				
إنّها إن تكُ مثقالَ حبّةٍ من خردل		*		

وبالمفاضلة بين القراءتين نجد أنّ قراءة الرَّفع تتحقَّق من خلالها الأفضلية القواعديَّة، والاستعماليَّة، فليس فيها حذف، وهي نمط مستعمل، وأمّا قراءة النَّصب، فقد خرقت قيداً من قيود الأفضليَّة، وهو الحذف، فيتوجب علينا تقدير المحذوف، وعلى هذا فإنَّ قراءة الرَّفع أمثل قواعديّاً؛ لأنّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إلى تقدير، والأصل في هذه الأفعال أن تكون تامَّة، يقول ابن أبي الربيع: " جميع ما يستعمل تامَّاً وناقصاً من هذه الأفعال، الأصل فيه أن يكون تامَّاً والناقصة منقولة منه، وجرّدت إلى الزمان"[1]، وعلى الرغم من الحذف في القراءة الثانية، فإن التركيب شائع في الاستعمال، وقرأ به ستة من القراء السبعة، ولكنَّ الشَّاهد الأول حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة من وجهة نظر النَّظريَّة.

2.4.2 تقديم خبر ليس على الاسم:

قال تعالى: ﴿ لَّيسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾[2]

قرأ حمزة وَحْدَهُ: (ليس البرَّ أنْ تُولُّوا)، وقرأ الباقون: (ليس البرُّ أنْ تُولُّوا)، وروى حفص عن عاصم (ليس البرَّ)، مثل حمزة، وروى هبيرة عن حفص عن

([1])ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبيد الله، (ت:688ه)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1986م)، ج752/2 .

([2]) سورة البقرة، [آية: 177].

عاصم: الوجهين بالرّفع والنّصب[1]، وقرأ أُبَيّ، وابن مسعود: (ليس البرُّ بأنْ تُولُّوا)[2].

ذكر معربو القرآن الكريم القرّاءتين[3]، وأجازوا الوجهين، يقول الزّجاج: " لك في البِرِّ وجهان، لك أنْ تقرأ (ليس البِرَّ أنْ تُولُّوا)، و(ليس البِرُّ أنْ تُولُّوا)، فمن نصب، جعل (أنْ) مع صلتها الاسم، فيكون المعنى ليس توليتُكم وجوهَكم البِرّ كلَّه، ومن رفع البِرّ فالمعنى ليس البِرُّ كلُّه توليتَكُم، فيكون(البِرُّ) اسم ليس وتكون (أنْ تُولُّوا) الخبر[4].

وأمّا قراءة أُبَيّ، وابن مسعود (ليس البِرُّ بأنْ تُولُّوا) فالنّحاس يرى أنّه لا يجوز في البِرِّ ها هنا إلّا الرّفع[5]، وهذا رأي ابن مجاهد كما نقله ابن جنّي، ولكنّ ابن جنّي يرى أنّه قد يجوز أنْ يُنصَب مع الباء، وهو أنْ تجعل الباء زائدة كقوله تعالى:(كفى بالله شهيداً) [6]، وكقوله تعالى: (كفى بنا حاسبين) [7]، أي كفينا، فكذلك (ليس البِرُّ بأنْ تُولُّوا) بنصب البِرِّ، كما في قراءة السبعة، فإنْ قلتَ: (كفى بالله)، شاذٌّ قليل، فكيف قِسْتَ عليه (ليس)؟ ولم نعلم الباء زيدت في اسم ليس، إنما زيدت في خبرها، نحو قوله: (ليس بأمانيّكم) [8]، قيل: أَوَلَم يكن شاذّاً لَمَّا جوّزنَا قياساً عليه ما جوَّزناه؟ ولكنّا نُوجِب فيه ألبتة واجباً فاعرفه[9].

([1]) ابن مجاهد، السبعة في القرّاءات، 175.

([2]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 18.

([3]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج246/1، والنحَّاس، إعراب القرآن، ج279/1، القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437ه)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السّواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (1974م)، ج81/1.

([4]) الزَّجَّاج،معاني القرآن وإعرابه، ج246/1.

([5]) النّحاس، إعراب القرآن، ج279/1.

([6]) سورة النساء، [آية: 79].

([7]) سورة الأنبياء، [آية: 47].

([8]) سورة النساء، [آية: 123].

([9]) ابن جنّي، المحتسب، ج117/1-118.

ومن النحويين من رجح قراءة النّصب؛ لأنّ المصدر من (أنْ والفعل)، أعرف ممّا فيه الألف واللام، والأعرف أولى أنْ يكون هو الاسم لكان وأخواتها؛ لأنّه هو المُخْبَرُ عنه، ولا يُخْبَرُ إلّا عن الأعرف دون الأنكر، والبِرُّ تعريفه ضعيف؛ لأنّه يدل على الجنس، وتعريف الجنس ضعيف؛ لأنّه كالنكرة، فلذلك صار المصدر من (أنْ والفعل) أقوى من البِرِّ في التّعريف، فوجَب أنْ يكون (أنْ والفعل) الاسم، و(البِرُّ) هو الخبر، ووجّهوا قراءة رفع البِرِّ بأنّ اسم ليس كالفعل، ورتبة الفاعل أنْ يلي الفعل فلمّا وَلِيَ البِرُّ ليس رُفِع، ولو نصب البِرُّ لوجَب أنْ يكون الكلامُ على غير رتبته، وأنْ يُنْوَى بالبِرِّ التأخير فيكون الكلام على غير رتبته التي أتت به التلاوة، أَوْلَى من أنْ يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التّقديم، والتّأخير، وممّا يُقوّي رفع (البِرِّ)، الثاني الذي معه الباء إجماعاً في قوله تعالى: (وليس البِرُّ بأنْ تَأتُوا' ولا يجوز فيه إلّا رَفْعُ البِرِّ، فَحَمْلُ الأوّل على الثاني أَوْلَى من مخالفته له، ويُقوّي رفعُ (البِرِّ) أيضاً أنّ في مصحف ابن مسعود، وأُبيّ (ليس البِرُّ بأن تُولُّوا)، بزيادة الباء، وهذا لا يكون معه إلّا رفعُ (البِرِّ)، وهو الاختيار؛ لإجماع القرّاء عليه؛ ولأنّه رتبة الكلام[1].

ولا نجد اختلافاً في كلام الفرّاء، فقد أجاز الوجهين، فقال: "إنْ شئتَ رفعتَ البِرَّ وجعلتَ (أنْ تُولُّوا) في موضع نصب، وإنْ شئتَ نصبته، وجعلتَ (أنْ تُولُّوا) في موضع رفع، أو كما قال:(فكانَ عَاقِبَتَهُما أَنَّهُمَا في النَّار) [2]، في كثير من القرآن، وفي إحدى القراءتين، مثل:(ليس البِرُّ بِأنْ)، فلذلك اخترنا الرفع في (البِرِّ)، والمعنى في قوله تعالى: (ليس البِرُّ بِأنْ تُولُّوا وجوهكم قِبَلَ المَشرِقِ والمَغرِبِ) أي: ليس البِرُّ كلُّه في توجّهكم إلى الصلاة، واختلاف القبلتين:(ولكنَّ البِرَّ من آمن بالله)[3]، ثم وَصَفَ ما وَصَفَ إلى آخر الآية، وهي من صفات الأنبياء لا لغيرهم"[4].

([1]) القيسي، الكشف، ج1/280-281، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج3/5-54.

([2]) سورة الحشر، [آية: 17].

([3]) سورة البقرة، [آية: 177].

([4]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1/103.

جدول (5)

شواهد تقديم خبر ليس على الاسم

الشاهد	حصول المعنى	الرتبة	الاستعمال	ملاحظات
ليسَ البِرُّ أنْ تُولُّوا				(البِرُّ) اسم ليس و(أنْ تُولُّوا) الخبر
ليسَ البِرَّ أنْ تُولُّوا		*		(أنْ تُولُّوا) اسم ليس مؤخر و(البِرَّ) خبر ليس مقَّدم

نجد أنّ الشَّاهدَ الأوّل قد حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة، والاستعماليّة، فجاء على حسب القاعدة المطردة في كان وأخواتها: اسم ليس (البرُّ)، و(أن والفعل) خبرها، فمجيء الكلام على رتبته الأصلية، أولى من التقديم، والتأخير، وأمّا الشَّاهد الثاني فقد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة، بوروده نمطاً استعماليّاً في كلام العرب، منظومه، ومنثوره، وعندما صادف النحاة هذه الشَّواهد التي لا يستطيعون ردَّها، فرَّعوا القواعد، ووضعوا قواعد فرعية لمحاولة ضمّ هذه الشواهد تحت لواء القاعدة النحويّة، فأجازوا تقديم خبر ليس على اسمها، ومنهم المبرّد إذ يقول: "أمّا قول الشاعر[1]:

فَليس بِمَعَرُوفٍ لنَا أنْ نرُدَّهَا صِحَاحاً ولا مُسْتَنْكِرٌ أنْ تُعَقِّرَا

فإنّ هذا البيت إنّما جاء في(ليس)، وليس تقديم الخبر، وتأخيره فيها سواء إنّما كان في ذِكْرِ الخَيْل فقال: (فليس بمعروفٍ لنا أنْ نرُدَّها)، أي: فليس بمعروفٍ لنا

(1) الجَعْدي، النابغة، (ت:50ه)، ديوانه، تحقيق: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (1998م)،70.

ردُّها، (فردُّها) اسم ليس، (وبمعروفٍ لنا) الخبر"[1]، وجوَّزَ ابن هشام[2] تقديم خبر ليس على اسمها قياساً على جواز تقدُّم المفعول به على الفاعل، واستشهد بقراءة حمزة، وحفص، بنصب (البرّ)، وبقول الشاعر:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ فليسَ سَواءً عَالِمٌ وجَهُولُ[3]

وهو بذلك يردّ على ابن درستويه الذي منع تقديم خبر ليس[4].

ومع جواز ذلك في اللغة فإنَّ تقديم خبر ليس على اسمها أقلّ أفضليَّة من مجيئها على الأصل، فالجملة العربية الأصليَّة تتكون من الناسخ، ثم اسمه، فخبره، ويحقق أفضلية استعمالية بوروده نمطاً مستعملاً، كماورد في الشواهد السابقة.

3.4.2 إنْ النافية العاملة عمل ليس:

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[5]

قرأ الجمهور (عبادٌ) بالرّفع، وقرأ ابن جبير بتخفيف (إنَّ)، وكسرها لالتقاء الساكنين، و(عباداً أمثالَكم) بنصب الدَّال، واللّام[6].

وذكر أبو حيّان أنّ المفسّرين اتفقوا على تخريج قراءة ابن جبير على أنّ (إنْ) هي النافية العاملة عمل (ما) الحجازية، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، والمعنى بهذه القرّاءة تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أقلّ، وأحقر، إذ هي

([1]) المبرِّد، أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت:285ه)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، ط3، (1994م)، ج194/4.

([2]) الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام، (ت:761ه)، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، (1994م)، 224-225 .

([3]) ابن الورد، عروة، (ت: 616م)، والسَّموأل، ابن غريض بن عاديا بن حبا، ديوانهما، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت، بيروت، لبنان،(1982م)، 92.

([4]) الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، 227.

([5]) سورة الأعراف، [آية: 194].

([6]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج440/4، النّحاس، إعراب القرآن، ج168/2.

جمادات لا تَفْهَم، ولا تعقل، وإعمال (إنْ) إعمال (ما) الحجازية فيه خلاف، أجاز ذلك الكسائي، وأكثر الكوفيين، ومن البصريين، ابن السراج، والفارسي، وابن جنّي، ومنع إعماله الفرّاء، وأكثر البصريين، ويرجّح أبو حيّان إعمالها بثبوت ذلك في النثر، والنَّظم[1].

وعلَّقَ ابن جنّي على قراءة ابن جبير بقوله:" ينبغي – والله أعلم – أنْ تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما)، فكأنّه قال: (ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)، فأعمل (إنْ) إعمال (ما) وفيه ضعف؛ لأنَّ (إنْ) لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إنّ هؤلاء الذين تدعون من دون الله، إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقلُّ منكم ؛ لأنَّكم أنتم عقلاء، ومخاطبون، فكيف تعبدون من دونكم"[2].

ورأى النّحاس[3] أن هذه القرّاءة لا ينبغي أنْ يُقرأ بها من ثلاث جهات: إحداها: أنّها مخالفة للسواد، أي رسم المصحف، والثانية: أنَّ سيبويه يختار الرّفع في خبر (إنْ)، إذا كانت بمعنى (ما)، فيقول: (إنْ زيدٌ منطلقٌ)؛ لأنّ عمل (ما) ضعيف، و(إنْ) بمعناها فهي أضعف منها، ومن الجهة الثالثة: أنَّ الكسائيّ زعم أنّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى(ما)، إلا أنْ يكون بعدها إيجاب كما قال جلَّ وعزَّ: { إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ } [4].

ورد أبو حيّان على النحَّاس فقال: إنّ الذي لا ينبغي هو كلام النحَّاس؛ لأنّ هذه القرّاءة مرويَّة عن تابعيّ جليل، ولها وجه في العربية، وأمّا الثلاث جهات التي ذكرها، فلا يقدَح شيء منها في هذه القراءة، أمّا كونها مخالفة للسواد، فهو خلاف يسير جدّاً لا يَضُرّ، ولعلَّه كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المُنوَّن المنصوب بغير ألف، فلا تكون فيها مخالفة للسواد، وأمّا ما حكى عن سيبويه، فقد

([1]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج440/4.

([2]) ابن جنِّي، المحتسب، ج270/1.

([3]) النّحاس، إعراب القرآن، ج168/2-169.

([4]) سورة الملك، [آية: 20].

اختلف الفَهْم في كلام سيبويه في(إنْ)، وأمّا ما حكاه عن الكسائي، فالنَّقل عن الكسائيّ أنّه حكى إعمالها، وليس إهمالها وليس بعدها ايجاب[1].

والفرّاء – كما ذُكر- يرى إهمال عمل (إنْ) المخففة عمل ليس، ويظهر ذلك في تقديره لقول شيخه الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: إنّ قائمٌ زيدٌ، يريد: إنْ أنا قائم، فترك الهمز، وأدغم فهي نظير (لكنّ) [2]. فهو يقدّر رفع الاسمين (أنا قائم) بعد إنْ النافية.

جدول (6)

شواهد إنْ النافية العاملة عمل ليس

الشاهد	حصول المعنى	التخفيف	الاستعمال	ملاحظات
إنَّ الذين تدعون من الله عبادٌ أمثالُكم				
إنْ الذين تدعون من الله عباداً أمثالكم		*		

نجد أنَّ الشَّاهد الأول قد حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة، بمجيئه حسب القاعدة في (إنّ)، وأخواتها، فاسمها الاسم الموصول (الذين)، و(عبادٌ) خبرها، وأمثالكم صفة لعباد، كما أنّه حقق الأفضليَّة الاستعماليَّة بوروده نمطاً استعمالياً، وأمّا الشَّاهد الثاني، فقد خرق شرطاً من شروط الأفضليَّة القواعديَّة، وهو تخفيف(إنَّ)، والأصل أنّها إذا خُفِّفَت لا تعمل، ولكنّنا وجدنا بعض النحاة لم يردَّ هذه القراءة، وإنّما وضع قاعدة فرعية أنّ (إنْ) نافية عملت عمل (ما) المشبّهة بليس، فهي نمط استعماليّ وَرِدَ في

(1) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج440/4.

(2) الفرّاء، معاني القرآن، ج144/2-145.

قراءة ابن جبير، وفي منثور العرب، ومنظومهم، ومن ذلك أنّه حكي عن أهل العالية:"إنْ ذلك نافعَك لا ضارَّك"، و"إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية"[1]، وقال الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين[2]

4.4.2 حذف خبر (إنّ):

قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾[3]

ذكر أبو حيّان أنَّ النحاة اختلفوا في خبر(إنّ) أمذكور هو، أم محذوف، وذكر أنّه مذكور، وهو قوله: (أولئك ينادون من مكان بعيد) وهذا قول أبي عمرو بن العلاء، وردّ الحوفي ذلك بقوله: ويُردُّ على هذا القول كثرة الفصل، وأنّه ذُكر هناك من تكون الإشارة إليهم وهو قوله: (والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون)[4]، وقيل محذوف، وخبر (إنّ) يُحذَف لفهم المعنى[5].

([1]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1998م)، ج394/1

([2]) البيت من المنسرح، وهو مجهول القائل، انظر، ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت:669ه)، المقرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط1، (1972م)، ج105/1، وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، (ت:769ه)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر،(1999م)، ج317/1، والأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (ت:900ه)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1955م)، ج126/1.

([3]) سورة فصّلت، [آية:41].

([4]) سورة فصّلت، [آية:44].

([5]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج478/7

وأجاز سيبويه حذف خبر(إنّ)، وذكر عدّة شواهد من النثر والشعر على جواز حذف الخبر ، فقال: ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ؟ إنّ الناس (إلبٌ) عليكم ، فيقول: إن زيداً ، وإن عمراً أي إن لنا ، وقال الاعشى:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ في السَّفْر مَا مَضَى مَهَلاً[1].

فَحَذَفَ خبر (إنَّ) لعلم السَّامع[2].

وتابع الأخفش سيبويه فقال: فزعم أحد المفسّرين أنّ خبره (أولئك ينادون من مكان بعيد)، وقد يجوز أنْ يكون على الأخبار التي في القرآن يستغى بها كما استغنت أشياء عن الخبر إذا طال الكلام، وعُرف المعنى نحو قوله: (ولو أنّ قرآناً سُيّرت به الجبال) [3]، وما أشبهه[4].

وذكر النّحاس عدّة أقوال في خبر إنّ:

1- من مذاهب الكسائي أنّه يقدم قبلها ما يدل على الخبر من قوله جلّ وعزّ(أفمن يُلقى في النَّار خير) [5].
2- وقيل الخبر(أولئك ينادون من مكان بعيد)، وقيل المعنى: إنَّ الذين كفروا بالذكر لما جاءهم قد كفروا بمعجز، ودلّ على هذا أنَّ بعده: (وإنّه لكتاب عزيز) وهذا مذهب الفرّاء.
3- وقيل الخبر محذوف فمعناه (اهلكوا) [6].

وقال الفرّاء: "إنْ شئتَ جعلته (أولئك ينادون من مكان بعيد)، وإنْ شئتَ كان في قوله: (وإنّه لكتاب عزيز) ،(لا يأتيه الباطل) ، فيكون جوابه معلوماً فيترك ، وكأنّه أعرب الوجهين ، وأشبهه بما جاء في القرآن"[7] .

([1]) الأعشى، ديوانه، 233.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج141/2.

([3]) سورة الرعد، [آية:31].

([4]) الأخفش، معاني القرآن، ج684/2.

([5]) سورة فصّلت، [آية:40].

([6]) النّحاس،ج64/4.

([7]) الفرَّاء، ج19/3.

جدول (7)

شواهد حذف خبر (إنّ)

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	الحذف الاستعمال	ملاحظات
إنّ الذين كفروا بالـذّكر لمّا جاءهم				خبر(إنّ) أولئـــك ينادون
	*			
إنّ الذين كفروا بالـذّكر لمّا جاءهم		*		خبـــر (إنّ) محذوف

نجد أنَّ الشَّاهد الثاني قد حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة، والاستعماليَّة، وذلك لأنَّ النَّحويين يُجمعون على جواز حذف الخبر عندما يدلُّ عليه السياق، وإنْ كان هذا الشّاهد قد خرق شرطاً من شروط الأفضليّة، فهو يُعدُّ شرطاً ثانوياً لا يؤثر على أفضليّة الشَّاهد القواعديّة، فهذا مذهب النحاة، وثبت في كلام العرب، أمّا الشَّاهد الأول فقد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة، ولم يحقّق الأفضليّة القواعديّة لخرقه شرطاً مهيمناً من شروط الأفضليّة القواعديّة، وهو سلامة التركيب فاعتبار أنَّ خبر (إنَّ) (أولئك ينادون) مستبعد لكثرة الفواصل.

5.2 (لا) النافية للجنس:

قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَاأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾[1]

قرأ أبو جعفر بالرَّفع والتَّنوين في الثلاثة (فلا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ ولا جِدَالٌ في الحَجِّ)، وقرأ أبو رجاء العطاردي بالنَّصب، والتَّنوين في الثلاثة (فلا رَفَثَاً ولا فُسُوقَاً ولا جِدَالاً في الحَجِّ)، وقرأ الكوفيون، ونافع بفتح الثلاثة من غير تنوين (فلا رَفَثَ

(1) سورة البقرة، [آية: 197].

ولا فُسُوقَ ولا جِدَالَ في الحَجِّ)، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو برفع (الرَّفَثِ و الفُسُوق) مع التنوين، وفتح (جِدَالَ) من غير تنوين[1].

وعَقَدَ سيبويه الكلام عليها في أكثر من باب[2]، ومن ذلك قوله: " هذا باب النفي بـــ(لا)، و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لِمَا بعدها كنصب(إنّ) لِمَا بعدها[3]"، وأطلق عليها المبرِّد[4]، وابن السَّراج[5] (لا) التي للنفي، وجاء في مَعْرِض حديثهما أنّها نافية للجنس.

أمّا الكوفيون فقد أطلقوا عليها مصطلح (لا) التبرئة[6]، واختلفوا مع البصريين في إعراب معمولها، فعند البصريين يكون المعمول مبنيّاً على الفتح إنْ كان مفرداً، بينما يرى الكوفيون أنّه معربٌ منصوب بها[7].

ويرى الزَّجَّاج أنَّ (لا) تنصب النكرات بغير تنوين، وزعم سيبويه أنّه يجوز أنْ ترفع النكرات بتنوين، وأنَّ قول العجاج[8]:

تالله لولا أن يحشن الطّبّخ بي الجحيم حين لا مستصرخُ

([1]) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القرّاءات، 175، والقيسي، الكشف عن وجوه القرّاءات السبع وعللها وحججها، ج1/285-286، وأبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج2/96.

([2]) انظر، سيبويه، الكتاب، ج2/274، 286، 295، 299، 300، 309.

([3]) انظر، سيبويه، الكتاب، ج2/274.

([4]) المبرِّد، أبو العباس، المقتضب، ج4/357.

([5]) ابن السَّراج، الأصول في النحو، ج1/379.

([6]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1/120، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت:291ه)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ت)، ج3/159.

([7]) الأنباري، أبو البركات، (ت:577ه)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، (2002م)، ج1/366.

([8]) العجاج، عبدالله بن رؤبة بن تميم، (ت:216ه)، ديوانه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان،(1995م)، 400 .

يجب أن يكون رفع مستصرخ بـــ(لا)، وأن قوله[1]:

من فرّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ

وحقيقة ما ارتفع بعدها عند بعض أصحابه على الابتداء؛ لأنّه إذا لم تنصب فإنّما يُجري ما بعدها كما يُجري ما بعد هل، أي لا تعملُ فيه شيئاً، فيجوز أنْ يكون (لا رَفَثٌ) على ما قاله سيبويه، ويجوز أنْ يكون على الابتداء كما وصفنا، ويكون (في الحج) هو الخبر إذا نَصَبْتَ ما قبل المرفوع بغير تنوين، وأتيت بما بعده مرفوعاً أنْ يكون عطفاً على الموضع، فإذا قلت: (لا رجلَ غلامٌ في الدارِ)، فكأنك قلت: ما رجل ولا غلام في الدار.[2]

ورأى النّحاس أنَّ فتح ما بعد (لا) على التبرئة، أو الرّفع على أنَّ (لا) بمعنى (ليس)، وأجاز الرّفع على الابتداء، وأجاز (فلا رفثَ ولا فسوقاً ولا جدالاً في الحج) عطفاً على اللفظ[3].

وأمّا الفرّاء فقال: " فالقرّاء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً فإنّه رفع (الرَّفَثَ، والفُسُوقَ)، ونصب (الجِدَالَ)، وكل ذلك جائز، فمن نصب أتبع آخر الكلام أوّله، ومن رفع بعضاً، ونصب بعضاً؛ فلأنَّ التبرئة فيها وجهان، الرّفع بالنُّون[4]، والنّصب بحذف النُّون، ولو نصب (الفُسُوقَ، والجِدَالَ) بالنُّون لجاز ذلك في غير القرآن؛ لأنَّ العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون، فإذا عطفوا عليها بـــ(لا) كان فيها وجهان، إنْ شئتَ جعلتَ (لا) معلَّقة يجوز حذفها فنصب على هذه

([1]) البيت لسعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، انظر سيبويه، الكتاب، ج58/1، ابن يعيش، شرح المفصل، ج108/1، الانباري، الإنصاف، 312، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093ه)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، (1997م)، ج467/1 .

([2]) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج270/1-271.

([3]) النّحاس، إعراب القرآن، ج294/1-295.

([4]) يعني نون التنوين، "والتنوين في الأصل، مصدر(نوَّنت) أي أدخلت نوناً". انظر، الرَّضيّ، محمد بن الحسن(ت:686ه)، شرح الرَّضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط2، (1996م)، ج482/4.

النية بالنُّون؛ لأنَّ (لا) في معنى صلة، وإنْ نويت بها الابتداء كانت لصاحبتها، ولم تكن معلّقة فتنصب بلا نون"[1].

فالفرّاء يذكر عدَّة وجوه من القراءات في هذا الشاهد، ويوجّهها كما يلي:

النّصب في (رَفَثَ، وفُسُوقَ، وجِدَالَ)، على أنّها اسم لا التبرئة، والفتحة فتحة إعراب، وهي منصوبة من غير تنوين.

رفع (رَفَث، وفُسُوق) مع التّنوين، وفتح (جِدَال) من غير تنوين، وهو يوجّه الرّفع على أن (لا) ملغاة، وما بعدها مرفوع بالابتداء، و(في الحَجِّ) خبر المبتدأ الثالث، وحُذِفَ خبر المبتدأ الأول، والثاني لدلالة خبر الثالث عليهما، ويجوز أنْ يكون (في الحَجِّ) خبراً للأول، وحُذِفَ الخبر الثاني، والثالث لدلالة الأول عليهما، ويجوز أنْ يكون (في الحَجِّ) خبراً للثلاثة، أو أنْ تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، و(رفث) اسمها، وما بعدها معطوف عليه، و(في الحَجِّ) خبراً لها.

جدول (8)

شواهد (لا) النافية للجنس

الشاهد	حصول المعنى	الزيادة	التعرية من العوامل	الاستعمال
فلا رَفَثَ ولا فُسُوقُ ولا جِدَالَ في الحَجِّ				
فلا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ ولا جِدَال في الحج	*		*	

وبالمفاضلة بين الشَّواهد نجد أنّ الشَّاهد الأوّل يحقّق الأفضليَّة القواعديَّة، والاستعماليَّة، فـــ(لا) نافية للجنس عاملة عمل (إنَّ) نَفَتْ أي نوع من أنواع الرَفَث، والفُسُوق، والجِدَال، وهذا لا يكون في الشَّاهد الآخر؛ لأنّ النفي فيها أعمُّ، وأشمل، وأمّا الشَّاهد الثاني الذي عُدَّت فيه (لا) ملغاة، وما بعدها مرفوع على الابتداء، وعَدُّ

([1]) الفرّاء، معاني القرآن، ج120/1.

(لا) عاملةً عملَ (ليس)، فهو رأي ضعيف؛" لأنَّ إعمال (لا) عمل(ليس) قليل جداً لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما بدّ له، وهو يحتمل التأويل، فلا تُبْنَى عليه القواعد، ولا ينبغي أنْ يُحْمَل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام، وأجلُّه، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح"[1].

ويرى ابن هشام أنّ الذي يقتضيه القياس منع إعمال (لا) عمل(ليس) [2].

6.2 الفاعل:

قال تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيم ﴾[3]

قرأ ابن كثير بنصب (آدمَ)، ورفع (كلماتٍ)، وقرأ الباقون برفع (آدمَ) ونصب (كلماتٍ) [4]، والقراءتان ترجعان إلى معنىً ؛ لأنّ (آدمَ) إذا تلقّى الكلمات فقد تَلَقَّتْه، وقيل: لمّا كانت الكلمات هي المُنقِذَةَ لآدم بتوفيق الله تعالى له لقبوله إياها، ودعائه بها كانت الكلماتُ فاعِلةً[5]، وعلّة من قرأ برفع (آدمَ)، ونصب (الكلماتِ)، أنّه جعل(آدم) هو الذي تَلقّى الكلمات؛ لأنّه هو الذي قَبِلَها، ودَعا بها، وعَمِل بها، فتابَ الله عليه، فهو الفاعلُ لقبول الكلماتِ ... وفي تقديم (آدم) على الكلمات تقوية أنّه فاعل، وقد قال أبوعبيدة في معنى: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾ معناه قَبِلَها ، فإذا كان (آدمُ) قَابِلاً فالكلام مَقْبُول، فهو المفعول، وآدم الفاعل، وعليها الجماعة.[6]

([1]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج97/2.

([2]) الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام، (ت:761ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدّة المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، لبنان، (د:ت)، ج284/1.

([3]) سورة البقرة، [آية:37].

([4]) ابن مجاهد، السبعة في القرّاءات، 153، وابن خالويه، الحجة في القرّاءات السبع، 75، والقيسي، الكشف، ج236/1-237، والعُكبري، التبيان، 54، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج484/1.

([5]) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج484/1-485.

([6]) القيسي، الكشف، ج237/1.

وعلى الرُّغم من ترجيح أبي عبيدة رفع (آدم)، فإنّه يقول: إنّ من الأفعال ما يكون إسنادُه إلى الفاعل في المعنى كإسناده إلى المفعول به، وذلك نحو: أَصَبْتُ ، ونِلْتُ، وتَلَقّيْتُ، تقول: نالني الخيرُ، ونِلْتُ خيراً، وأصابَني خيرٌ، وأصبت خيراً، ولَقِيَنِي زيدٌ، ولَقِيْتُ زيداً، وتَلَقَّانِي زيدٌ، وتَلَقَّيْتُهُ، وإذا كانت معاني هذه الأفعال (على ما ذكرنا فنصبُ ابن كثير لآدم، ورفعه للكلمات في المعنى كقوله: من رفع (آدم) ونصب (الكلمات). [1]

وذكر الأخفش القرّاءتين، وأجاز نصب (آدم) على أنّه مفعول به، ورفع الكلمات على أنّها فاعل[2].

وذهب الزَّجَّاج إلى أنّ (آدم) هو الفاعل؛ لأنّ المعنى معه أقوى من كونه مفعولاً، لأنّ آدم تَعلّم هذه الكلمات فقيل: تلقّى هذه الكلمات.[3]

وأجاز الطُّوسيّ رفع (آدم)، ونصبه، ولكنّ الاختيار قراءة الأكثر أي: رفع (آدم)، ونصب (الكلمات)؛ لأنّ معنى التَّلقّي هاهنا القبول[4].

وأمّا الفرّاء[5] فإنّه يذكُر القرّاءتين، ويرى أنّ المعنى واحد، لأنّ ما لَقِيَكَ فقد لَقِيْتَهُ، وما نَالَكَ فقد نِلْتَهُ، وفي قراءتنا ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِين﴾ [6]، وفي حرف عبدالله: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمون﴾ [7].

([1]) الفارسيّ، أبو علي الحسن ابن عبد الغفّار، (ت:377ه)، الحُجَّة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، وأحمد المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (2007م)، ج1/440-441 .

([2]) الأخفش، معاني القرآن، ج1/74.

([3]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1/116-117 .

([4]) الطوسي، التبيان، ج1/166-167.

([5]) الفرّاء، معاني القرآن، ج1/28.

([6]) سورة البقرة، [آية:124].

([7]) سورة البقرة، [آية:124].

جدول (9)

شواهد الفاعل

الشاهد	حصول المعنى	الرتبة	سلامة التركيب	الاستعمال	ملاحظات
فتلقَّى آدمُ من ربّه كلماتٍ					آدمُ فاعل، و كلماتٍ مفعول به
فتلقَّى آدمَ من ربّه كلماتٌ		*			آدمَ مفعول به و كلماتٌ فاعل

نجد أنّ الشَّاهد الأول برفع (آدم) على أنّه فاعل حقَّق الافضليّة القواعديّة والاستعماليّة ، فرتبة الفاعل الأصليَّة أنْ يَتقدّم على المفعول به، وبها يتحصّل المعنى الأقوى، فـ(آدم)هو الذي تَلَقَّى الكلمات أي: تعلّمَها، فالجملة العربية تتكون من الفعل، ثمَّ الفاعل، ثمّ المفعول به، وأمّا الشاهد الثاني، فهو أقلُّ أفضلية من الأول؛ وأما من جهة المعنى فإنّ القراءة برفع (آدم) أقوى في المعنى؛ لأنّ آدم هو من تعلَّم وتلقَّى الكلمات وقالها حتى يتوب الله عليه، ومما يدلّ على ذلك أنَّها قراءة الأكثر.

الفصل الثالث

المنصوبات

يتناول هذا الفصل طائفة من التراكيب القرآنية في أبواب المنصوبات، ويتضمن الحديث عن المفاعيل، وهي المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، و(ما حُمِل على المفعول به: مثل النداء، والاختصاص، والتحذير)، والاستثناء، والمشبَّه بالمفعول به الحال، والتمييز.

1.3 المفعول به:

قال تعالى: { وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ } [1].

قرأ الجمهور (الظالمينَ) بالنَّصبِ، وقرأ أبو رجاء، وقتادة، والأعمش، وابن مسعود، وطلحة بن مُصَرِّف (الظالمون) بالرفع[2].

وجّه الأخفش القراءتين موضِّحاً المعنى في قراءة النَّصب، أنَّ العهدَ هو الذي لا يَنالهم، وذكر أنَّ هذه القراءة هي التي عليها الكتاب، وأمَّا القراءة الثانية فتعني أنهم هم الذين لا ينالُون[3].

وذكر الزَّجَّاج القراءتين، وبيّن أنَّ المعنى واحد؛ لأنّ النّيل مُشتمل على العهدِ وعلى (الظالمين)، إلا أنَّه مَنفِيٌّ عنهم، ورجَّح قراءة النصب؛ لأنَّها موافقة لرسم المصحف، ويراها القراءة الجيدة، كما أنَّه يصفُ قراءة الرفع بالجيّدة البالغة، ولكنّه لا يَقْرأ بها، ولا ينبغي أنْ يُقرَأ بها؛ لأنَّها خلافٌ للمصحف، ولأنّ المعنى أنّ إبراهيم

([1]) [سورة البقرة، آية: 124].

([2]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 16، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج369/2، أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج548/1.

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج154/1.

u كأنّه قال: واجعل الإمامة تنالُ ذريتي، واجعل هذا العهد يَنَالُ ذريتي، قال الله: (لا ينال عهدي الظالمين)، فهو على هذا أقوى أيضاً[1].

وأمّا النّحاس فإنَّه ينقلُ رأي الفرَّاء أنَّ ما نَالَك فقد نِلتَه، كما تقول: نلتُ خيراً ونَالَنِي خيرٌ، ويَنقلُ كذلك ما حُكِي عن محمد بن يزيد أنَّه قال: المعنى يُوجِبُ نَصْبَ (الظالمين)، قال الله تعالى لإبراهيم: (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً)، فَعَهِدَ إليه بهذا، فسأل إبراهيم: فقال: ومن ذريتي؟، قال جلّ وعزّ (لا ينال عهدي الظالمين) لا أجعلُ إماماً ظالماً، ويَذكُر ما رُوي عن ابن عباس أنه قال: سأل إبراهيم أن يجعل من ذريته إماماً، فعلم الله أنَّ في ذريته من يَعْصِي فقال: (لا ينال عهدي الظالمين)[2].

ونجدُ العُكبري يرى أنَّ نصب (الظالمين) هو المشهور على جعل العهد هو الفاعل، ويذكر قراءة الرفع، ويرى أنَّ المعنيينِ متقاربان؛ لأنَّ كل ما نِلتَه فقد نَالَك[3].

وبيّن الفارسيّ أنَّ الأفعال المتعدية إلى المفعول به على ثلاثة أضرب: منها ما يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى، كإسناده إلى المفعول به، وذلك نحو: أَصَبْتُ، ونِلْتُ، وتَلَقَّيت، ولَقِيْتُ، فتقول: نَالَنِي خيرٌ، ونِلتُ خيراً، وذكر قراءة النَّصب، والرَّفع على أنَّ الفعل أُسنِدَ إلى العهد في قراءة النَّصب، وأُسنِدَ إلى (الظالمينَ) في قراءة الرفع فقال: وفي حرف عبد الله بن مسعود (لا ينالُ عهدي الظالمون) فلمن رفع أن يقول: {وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا}[4]، فأسنَد الفعل إليهم، ولم يقل:(ينالهم من عدوٍّ نيل)، والفعل يكون مصدراً كالبيع، ويكون الشيء الذي يُنَال مثل: الخلق، والصيد، وضرب الأمير[5].

([1]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج205/1.

([2]) النَّحاس، إعراب القرآن، ج1/ 259.

([3]) العُكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج112/1.

([4]) [سورة التوبة، آية: 120].

([5]) الفارسي، الحجَّة في علل القراءات السبع، ج1/ 441 – 442.

وأما الفرَّاء فعنده أنّ المعنيين متقاربان فقال: "وقد فُسِّر هذا؛ لأنَّ ما نَالَك فقد نِلْتَه، كما تقول: نِلتُ خيرَك، ونَالَنِي خيرُك"[1].

فهو لا يرى فرقاً بين قراءتي النَّصب، والرَّفع، فلا يرجِّح إحداهما على الأخرى.

جدول (10)

شواهد المفعول به

الشاهد	حصول الرتبة	سلامة التركيب	الاستعمال
	المعنى		
1. لا ينال عهدي الظالمين.			
2. لا ينال عهدي الظالمون	*		

وبالنَّظر إلى هذين الشَّاهدين بعد المفاضلة بينهما نجد أنَّ الشَّاهد الأول قد حقَّق الأفضليتين القواعديَّة، والاستعماليَّة، فالرتبة الأصليَّة للفاعل في الجملة العربية أنْ يتقدّم على المفعول به، وهذه هي القراءة المشهورة، وعليها المصحف، كما أنَّ المعنى يَتحصَّلُ بنصب (الظالمينَ)، لأنَّك إذا رَفعتَ (الظالمينَ) سيتغيّر المعنى إلى أنَّ (الظالمين) لا ينالون عهد الله بِمَحْضِ إرادتهم، والمعنى أنَّ الله هو الذي يعطي العهد فعهده يَنَال، ولا يُنَال، فقراءة الرَّفع أقلُّ أفضلية من قراءة النصب لمخالفتها شرطاً من شروط القاعدة النحوية، وتحقق الأفضليَّة الاستعماليَّة بورودها نمطاً مستعملاً في هذه القراءة.

2.3 المفعول المطلق:

قال تعالى: { إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى(3) تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى(4) }[2].

([1]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1 / 76.

([2]) [سورة طه، الآيات: 3 – 4].

قرأ الجمهور (تنزيلاً) بالنصب، وقرأ ابن أبي عبلة[1]، وأبو حيوة الشاميّ (تنزيلٌ) بالرفعِ[2].

وجّه أكثرُ النحاة، والمفسِّرين قراءة النصب على أنّ (تنزيلاً) مصدر لفعل محذوف[3]، وذكر الزَّمخشريّ عدّة وجوه في نصب (تنزيل)[4]:

1. أنْ يكون بدلاً من تذكرة، إذا جعل حالاً، لا إذا كان مفعولاً له؛ لأنَّ الشيءَ لا يعللُ بنفسه، وتبعه في ذلك القرطبيّ[5].
2. أنْ يُنْصب على المدح، والاختصاص.
3. أنْ يُنْصَبَ بيخشى مفعولاً به، أي: أنزله الله تذكرةً لمن يخشى تنزيل الله، وقد استحسن الزمخشري هذا الوجه، ورأى أنه معنًى حسن، وإعرابٌ بيّن.

وقد ردّ أبو حيان هذه الوجوه التي ذَكرها الزمخشريّ، فَجَعْلُ (تنزيلاً) حالاً، وهو مصدر، لا ينقاس، وإنّ مدلولَ تذكرة ليس مدلول (تنزيلاً)، ولا تنزيلاً بعضُ تذكرة، ورأى أبو حيان أنْ يكون بدل اشتمال؛ لأنّ التنزيل مُشتمل على التذكرة وغيرها، وأمَّا الوجه الثاني، وهو أنْ يُنصب بنزل مضمراً، وأنْ يُنصب بأنزلنا فمردود؛ لأنّ معنى الحَصر يفوّت في قوله أنزلناه تذكرة، وأمَّا أنَّه يُنصب على المدح، والاختصاص فهو بعيد، وأمَّا أنَّه يُنصب بيخشى مفعولاً به، فهو في غاية البُعدِ، ويرى أنَّ قول الزّمخشريّ: إنَّه معنىً بيّن، وإعراب حَسن، عُجْمَة، وبُعْد عن الفصاحة[6]، وقد ذكر السَّمِين الحلبيّ أنَّ أبا حيان لم يُنصف الزمخشريّ؛ لأنَّ أبا

([1]) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج213/6.

([2]) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج14/14.

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج442/2، الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج350/3؛ النحّاس، ج32/3، أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج213/6، القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج14/14.

([4]) الزَّمخشريّ، الكشاف، ج66/4 .

([5]) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج14/14.

([6]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج213/6.

حيان ذهب مَذهبَه في قوله: والأحسن ما قدَّمنَاه أولاً من أنه منصوب بنزل المضمرة[1].

وأمّا قراءة الرفع فالنحاة متفقون على أنّ (تنزيلاً) بالرفع خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير عندهم، إمّا (هو تنزيلٌ)، أو (هذا تنزيلٌ)[2]، وقد ذكر العُكبري في كتابه إعراب القراءات الشواذ أنَّه "يُقْرأُ بالرفع على أنَّ خبر المبتدأ محذوف أي (هو تنزيلٌ) أي ذو تنزيل، أو يكون المصدر بمعنى المفعول"[3]، فهو يرى أنَّ (تنزيلاً) مضاف إلى الخبر المحذوف المقدّر (بذي)، ويمكن الإخبار به بلا تقدير مضاف.

وأمّا الفرَّاء فذكر الوجهين، النَّصب، والرَّفع، فقالَ: "وقَولُه: تنزيلاً، ولو كانت (تنزيلٌ) على الاستئناف كان صواباً"[4].

جدول (11)

شواهد المفعول المطلق

الشاهد	حصول المعنى	الحذف	سلامة التركيب	الاستعمال
1. تنزيلاً ممــن خلــق الأرض والسماوات العلى		*		
2. تنزيلٌ ممــن خلــق الأرض والسماوات العلى		*		

(1) السَّمين، الدر المصون، ج11/8.

(2) الزَّمخشريّ، الكشاف، ج66/4، فخر الدين، محمد الــرازي، (ت:604ه)، تفســير الفخــر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفــاتيح الغيــب، دار الفكــر، ط1، (1981م) ج5/22، القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج14/14، العُكبري، إعراب القراءات الشــواذ، ج65/2، أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج213/6.

(3) العُكبري، إعراب القراءات الشواذ،ج65/2

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج174/2 .

بالمفاضلة بين الشَّاهدين، نرى أنَّ الشَّاهدَين قد حقَّقا الأفضـــليَّة القواعديَّـــة، والاستعماليَّة، وإنْ كانا قد خرقا شرطاً من شروط الأفضلية القواعدية، وهو الحذف، ولكنّه يُلغى؛ لتكراره فيهما.

3.3 المفعول معه:

قال تعالى:﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللّهِ فَعَلَى اللّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ﴾[1]

قرأ أبو عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي اسحاق، وعيسى الثقفي، وسلّام، ويعقوب، ورويت عن أبي عمرو:(فأجْمِعوا أمرَكم وشركاؤكم)، مكسورة الميم، ورفع الشركاء، وقرأ الأعرج وأبو رجاء العطاردي، وعاصم الجحدري، والزهري، وروي عن الأعمش (فاجمعوا أمركم وشركاءكم) بغير همز، وفتح الميم، ونصب الشركاء، وفي قراءة أبيّ (وادعوا شركاءكم ثمّ اجمعوا أمركم) [2]، وقرأت فرقة (وشركائكم) بالخفض عطفاً على الضمير في (أمركم)، أي: (وأمر شركائكم)، فحذف المضاف (أمركم) [3]

إنّ مسألة العطف على الضَّمير المتَّصل دون توكيده مسألة خلافية بين النحويين، بالإضافة إلى اختلاف الفعل (أجمعوا) هل هو ثلاثي من الفعل (جمع)، أم رباعي من الفعل (أجمع)، فسيبويه يرى أنّ العطف على الضمير المتصل دون توكيده قبيح، ومثّل ذلك بـــ(اقعد وأخوك)، فإذا قلت: ما صنعت أنت، ولو تركت هي، فأنت

([1]) سورة يونس، [آية: 71].

([2]) انظر، ابن جنّي، المحتسب، ج314/1، وأبا حيّان، تفســير البحــر المحــيط، ج177/5، و الجزري، أبا الخير محمد بن محمد الدمشقي، (ت:833ه)، النشر فــي القــرّاءات العشــر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(د.ت)، ج286/2، والبنّـــا، إتحاف فضلاء البشر بالقرّاءات الأربعة عشر، ج117/2-118.

([3]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج177/5.

بالخيار، إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأوّل، وإن شئت حملته على المعنى الأوّل"[1].

وضَعّف ابن الخَبَّاز العطف على الضمير المرفوع دون توكيده، إذ قال" ومنها: لو خُلِّيْتَ والأسد لأكلك، والرّفع ها هنا قبيح من جهة العربية؛ لأنّك تعطف على الضمير المرفوع من غير توكيد، وضعيف من جهة المعنى؛ لأنّ المعنى لو خُلِّيْت مع الأسد لأكلك، ولو رفعت لكان المعنى: لو خُلِّيْت أنت وخُلِّي الأسد، ويجوز أنْ يُخَلَّى كلّ واحد منهما وحده، ويرى أنَّ (شركاءكم) محمولة على المفعول معه؛ لأنّه لا يصح عطفه على (أمركم)، ويذكر أنّه يقال: إنّه معطوف عليه؛ لأنّ (أجمعت) قد استُعمل في الأشخاص، قال أبو ذؤيب[2]:

فَكَأَنَّهَا بِالجَزْعِ جَزْعُ يُنَابِعٍ وَأُولاَتُ ذِي العَرْجَاءِ نَهْبٌ يُجْمَعُ

والأكثر استعماله في المعاني[3].

وذكر الأخفش القرّاءتين، ووجّه قراءة الرّفع، مع رفضه تقدير ضمير مرفوع، فهو لا يجيز عطف الظاهر على الضمير المرفوع إلا إذا تمّ الفصل بينهما، وتبعه في ذلك الزَّجَّاج[4]، والنّحاس[5]، والطّبريّ[6]، واستحسن قراءة النّصب، دون تعليل، فيقول:" وقال بعضهم: (وشركاؤكم)، والنّصب أحسن؛ لأنَّك لا تجري الظاهر

([1]) سيبويه، الكتاب، ج298/1.

([2]) الهذلي، أبو ذؤيب،(27ه)، ديوانه، تحقيق: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1، (2014م)، 52، ووردت رواية البيت في الديوان:

فَكَأَنَّهَا بِالجِزْعِ بَيْنَ نُبَايعٍ وأُولاَتِ ذِي العَرْجَاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ

([3]) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، (ت:637ه)، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط2، (2007م)، 199-200.

([4]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه،ج28/3

([5]) النّحاس، إعراب القرآن، ج262/2

([6]) الطّبريّ، جامع البيان عن تفسير آي القرآن، ج149/15.

المرفوع على المضمر المرفوع، إلا أنّه قد حَسُن في هذا الفصل، والذي بينهما كما قال: (أئذا كنا ترابا وآباؤنا) [1] فحَسُنَ لأنّه فَصَل بينهما"[2].

وأمّا الفرّاء فقد ذكر القرّاءتين، ورجّح رواية النّصب على الرّفع، فَوَجّه نصب (شركاءكم) بفعل مضمر، كأنَّك قلت: (فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم) [3]، وقد ردّ الزَّجَّاج قول الفراء وَعَدَّه غَلَطاً لأنّه لا فائدة من تقدير الفعل (ادعوا)، لأنّهم إنْ كانوا يدعُون شركاءهم لأنْ يجمعوا أمرهم، فالمعنى فأجمِعُوا أمركم مع شركائكم، فَحَمْلُه على المفعول معه أولى في الدلالة على المعنى[4]، "وكذلك هي قراءة عبدالله، والضمير ها هنا يصلح إلقاؤه؛ لأنَّ معناه يُشاكل كلّ ما أظهرت، كما قال الشاعر[5]:

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً

فنصبت الرمح بضمير الحَمْل، غير أنَّ الضمير صَلُحَ حذفه؛ لأنّهما سلاح يعرف ذا بذا، وفعل هذا مع فعل هذا، وقد قرأها الحسن (وشركاؤكم) بالرّفع، وإنَّما الشركاء ها هنا آلهتهم، كأنّه أراد (أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم)، ولست أشتهيه، لخلافه للكتاب، و لأنَّ المعنى فيه ضعيف؛ لأنَّ الآلهة لا تعمل، ولا تُجْمع".[6]

([1]) سورة النمل، [آية:67].

([2]) الأخفش، معاني القرآن، ج1، 375-376.

([3]) الفراء، معاني القرآن، ج473/1.

([4]) انظر، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج27/3-28.

([5]) البيت لعبدالله بن الزبعرى، انظر، المبـرّد، المقتضـب، ج50/2، والبغـدادي، الخزانـة، ج231/2.

([6]) الفرّاء، معاني القرآن، ج473/1.

جدول (12)

شواهد المفعول معه

الشاهد	حصول المعنى	التوكيد	الاستعمال	ملاحظات
فأجمعوا أمركم وشركاءكم				النصب على أنه مفعول معه
فأجمعوا أمركم وشركاؤكم	*	*		العطف على الضمير المرفوع دون توكيده

يُعَدُّ الشَّاهد الأول الأفضل لغوياً؛ فهو يحقق الأفضليّة القواعديّة، والاستعماليّة، وبه يتحصَّلُ المعنى، وأمّا الشَّاهد الثاني فإنّه خرق قيود الأفضليّة القواعديّة، فعطفُ الشركاء على الضمير المرفوع دون توكيده، أفضى إلى خلل في المعنى، لأنَّ الشركاء آلهة لا تعمل، ولا تُجْمع، وأمّا الشرط المهيمن الذي خرقه، فهو شرط التوكيد، وبذلك فهو لا يحقق الأفضليّة القواعديّة، ولكنه حقق الأفضليّة الاستعمالية.

4.3 النـــِّـــداء:

قال تعالى: {يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} [1]

قرأ الجمهور(ياحسرةً على العباد)، وقرأ أُبيّ، وابن عباس، وعلي بن الحسين، والضَّحاك، ومجاهد، والحسن، (ياحسرةَ العباد) على الإضافة، وقرأ أُبيّ، وقتادة (يا حسرةٌ) بتنوين الضم، وقرأ ابن هرمز، ومسلم بن جندب، وعكرمة (ياحسرةْ على العباد) بالهاء إجراء للوصل مجرى الوقف بغير تنوين على الإضافة، وقُرِئَ (ياحسرتا على العباد) [2].

([1]) [سورة يس، الآية: 30].

([2]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 125، الزَّمخشريّ، الكشاف، ج175/5، أبو حيَّـــان، تفسير البحر المحيط، ج318/7، السَّمِين، الدر المصون، ج259/9-260.

النكرة غير المقصودة لا يجوز فيها إلا النصب عند جمهور النحويين، ذكر ذلك المبرِّد، ومثَّل عليه بقوله تعالى: (ياحسرةً على العباد)، واستشهد بقول الشاعر[1]:

فيا راكباً إمّا عرضت فبلِّغن ندامايَ من نجران أن لا تلاقيا

فنصب راكباً لأنها نكرة غير مقصودة[2].

وذكر النَّحاس أنَّ (حسرةً) منصوب؛ لأنَّه نداء نكرة، ولا يجوز فيه إلا النصب عند البصريين[3].

وبيّن أبو حيان أنّ الوجه فيه النَّصب فقط، فقال: نداء للحسرةِ على معنى هذا وقت حضورك، وظهورك هذا تقدير نداء مِثْلُ هذا عند سيبويه، وهو منادى مَنْكُور على قراءة الجمهور، وذكر قراءة (ياحسرةَ العباد) على الإضافة، وقال: قيل المنادى محذوف، وانتصب (حسرة) على المصدر أي (يا هؤلاء تحسّروا حسرة) [4].

وذكر العُكبري ذلك فقال: فيه وجهان أحدهما أنّ (حسرةً) منادى أي: (يا حسرة احضري فهذا وقتك)، و(على) تتعلق بحسرة فذلك نصب، كقولك: ياضارباً رجلاً، والثاني منادى محذوف، و(حسرة) مصدر أي: اتحسّرُ حسرةً، ويقرأ في الشَّاذ (ياحسرةَ العباد)، أي يا تحسيرهم فالمصدر مضاف إلى الفاعل، ويجوز أنْ يكون مضافاً إلى المفعول، أي: (اتحسَّرُ على العباد)[5]، وقال مثل قولهم: السَّمين الحلبيّ[6]، والقرطبيّ[7].

([1]) البيت لعبد يغوث الحارثي. المبرد، المقتضب، ج204/4، البغدادي، خزانة الأدب، ج194/2.

([2]) المبرِّد، المقتضب، ج203/4-204.

([3]) النَّحاس، إعراب القرآن، ج391/3-392.

([4]) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج318/7.

([5]) العُكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج202/2.

([6]) السَّمين، الدر المصون، ج259/9.

([7]) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج435/17.

وبيَّن مكِّي أنّ (حسرةً) نداء مَنْكُور، وأنَّه نادى الحسرةَ ليتحسّرَ بها من خالف الرُّسل، وكَفَرَ بهم، والمراد بندائها تحسُّر المُرسَل إليهم بها، فمعناها تعالي يا حسرةً فإنَّ هذا أوانك وإبّانك الذي يجب أنْ تحضري فيه ليتحسَّر بك من كفر بالرسل[1].

وتعرض ابن جني لهذه الآية فقال: أمَّا (ياحسرةَ العباد) مضافاً، فإنَّ لك فيه ضربين من التأويل: إنْ شئتَ كان العباد فاعلين في المعنى، كقولك: يا قيام زيد، وإنْ شئتَ كان العباد مفعولين في المعنى، وشاهد القراءة الظاهرة (يا حسرة على العباد) أي: يتحسّرُ عليهم من يعنيه أمرهم، ويهمّه ما يمسّهم فهذا ظاهر[2].

وأمَّا الفرَّاء[3] فقد وجَّه (حسرة) بالنصب، على أنَّها مُنادى مُنكَّر، وأجازَ رفع (حسرة) على النداء أيضاً، وعلَّل ذلك أنَّها نكرة موصوفة، واحتجَّ بقول العرب:(يا مُهتمٌّ لا تهتم)، واستشهد بقول الشاعر[4]:

يا دارُ غيرها البِلَى تغييرا وسَفَت عليها الريحُ بعدك مُورًا

جدول (13)

شواهد النِّـــداء

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	القياس	الاستعمال
يا حسرةً على العباد				
يا حسرةٌ على العباد	*	*		*

(1) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج224/2.

(2) ابن جنِّي، المحتسب، ج211/2.

(3) الفراء، معاني القرآن، ج375/2-376.

(4) الأنصاري، الأحوص، (ت:105ه)، ديوانه، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخـــانجي، القاهرة، مصر، ط2،(1990م)، 164. والبيت في الديوان:

يا دارُ حسَّرها البِلَى تحسيرا وسَفَت عليها الريحُ بعدك مُورًا

بالمفاضلة بين الشَّاهدين نجدُ أنَّ الشَّاهد الأول، قد حقَّق الأفضليّة القواعديّة، والاستعماليّة، بمجيئه وفق القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، فالنكرة غير المقصودة لا يجوز فيها إلا النصب.

أمَّا الشاهد الثاني فقد خرق قيود الأفضليّة القواعديّة، وهو غير جائز عند النحويين، وهو بحاجة إلى التقدير والتأويل، وفي ذلك بُطلان باب النداء، أو أكثره؛ لأنّه يرفعُ النَّكرة المحضة، ويرفعُ ما هو بمنزلة المضاف في طوله، ويحذف التنوين متوسطاً، ويرفع ما هو في المعنى مفعول به بغير علَة مُوجِبة، وما استشهد به الفرّاء لا يشبه ما أجازه، والمعنى: يا أيّها الدّار، ثم حوَّل المخاطبة أي: يا هؤلاء غير هذه الدّار البِلَى،[1] وبذلك فهذا الشَّاهد لا يحقِّق الأفضليَّة القواعديَّة، ولكنَّه يحقق الأفضليَّة الاستعماليَّة بوروده نمطاً استعمالياً.

5.3 الاختصاص:

قال تعالى: { وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ } [2].

قرأ عاصم وحده (حمّالة) بالنصب، وقرأ الباقون (حمّالةُ) بالرفع[3].

ذكر سيبويه قراءة النَّصب في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم، وما أشبهه، فقال: "وبَلَغَنَا أنّ بعضَهم قرأ هذا الحرف نصباً: (وامرأته حمّالةَ الحطب)، لم يجعل الحمّالة خبراً للمرأة، ولكنَّه كأنَّه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطبِ شتماً لها، وإنْ كان فعلاً لا يُستَعمَلُ إظهاره، وقال عروة من الصعاليك[4]:

سقوني الخَمْرَ ثُمَّ تكنفوني عداةَ الله من كَذِبٍ وزورِ

([1]) انظر، النحَّاس، إعراب القران، ج3/391-392

([2]) [سورة المسد، الآية: 4].

([3]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص700، ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت:403ه)، حُجَّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، (1997م)، ص776-777، ابن الجزري، النشر، ج2/404.

([4]) ابن الورد، عروة، ديوانه، 63 .

إنْ شتمهم بشيء قد استقرّ عند المخاطبين"[1].

ومن النحاة من تَبِع سيبويه في توجيه قراءة النصب على الـذَّم مثـل: ابـن خالويه[2]، والأخفش[3]، والنَّحّاس[4]، ومكّي ابن أبي طالـب[5]، وابـن الأنبـاري[6]، وغيرهم.

وقد بيّن مكي أنَّ قراءة عاصم، جاءت بالنَّصب على الـذَّم للمـرأة؛ لأنَّهـا اشتهرت بالنميمة، فجَرت صفتها على الذّم لها لا للتخصيص، وذكر قـراءة الرَّفـع وبيّن أنّ في الرَّفع ذمّاً لكنّه في النَّصب أَبْيَن، وأوضح؛ لأنَّك إذا نصبت لم تقصد إلى أنْ تزيدها تعريفاً، وتبييناً، إذ لم تُجْرِ الإعراب على مثل إعرابِها، إنّما قَصَدْتَ إلـى ذَمِّها، لا لتخصِيصِهَا من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها، وعلى هذا المعنى يقعُ النصب في غير هذا على المدح"[7].

وفضَّل العُكبري النَّصب على الذَّم وقال: إنَّ الجيِّدَ، هو النصب على الـذَّم[8]، وذَكَر الزَّمخشريّ أنَّه يَسْتَحِبّ هذه القراءة، أي النَّصب على الذَّم[9].

وأمّا قراءة الرفع فَفِيها عدَّة وجوه: أنْ تكون (حمالة) صفة (لامرأته)، وذهب إلى هذا التوجيه أغلب المعربين للقرآن والمفسرين[10]، وذهـب بعضـهم إلـى أنَّ

([1]) سيبويه، الكتاب، ج70/2.

([2]) ابن خالويه، الحُجَّة في القراءات السبع، 377.

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج588/2.

([4]) النَّحاس، إعراب القرآن، ج306/5.

([5]) القيسي، الكشف، ج390/2.

([6]) الأنباري، البيان، ج544/2.

([7]) القيسي، الكشف، ج390/2.

([8]) العُكبري، إملاء منّ به الرحمن، ج296/2.

([9]) الزَّمخشريّ، الكشاف، ج458/6.

([10]) الأخفش، معاني القرآن، ج588/2، النحَّاس، إعراب القرآن، ج306/5، الطبـريّ، جـامع البيان، ج718/24، أبو حيَّان، البحر المحيط، ج527/8.

(حمّالة) مرفوعة على البدل من (امرأته)[1]، وذكروا كذلك أنْ تكون (حمّالة) مرفوعة على أنَّها خبر لـ (امرأته)[2]، أو أنْ تكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه (هي)[3]، أو عطفُ بيان من كلمة (امرأته)[4].

أمّا الفرَّاء فقد ذكر القراءتين، ووجَّه قراءة الرفع أنْ تكون (حمالة) نعتاً لـ (امرأته)، أو أنْ تكون (حمالة) خبراً، و(امرأته) مبتدأ، وأمَّا النَّصبُ فعلى جهتين: إحداهما: أنْ تجعلَ الحمّالةَ قطعاً[5]؛ لأنَّها نكرة؛ ألا ترى أنَّك تقولُ: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقَيْتَ الألف، واللام كانت نكرة، ولم يَسْتَقِمْ أنْ تنْعتَ معرفة بنكرة، والوجه الآخر: أنْ تشتمَها بحملِها الحطب، فيكون نصبها على الذَّم، كما قال: سيد المرسلين r، سَمِعَهَا الكسائيّ مِن العرب، وفي قراءة عبد الله: "وامرأته حمالةً للحطب"، نكرة منصوبة وكانت تَنُمُّ بين الناس[6].

([1]) القيسي، الكشف، ج390/2، أبو حيَّان، البحر المحيط، ج527/8، السَّمِين، الدر المصون، ج145/11 .

([2]) النحَّاس، إعراب القرآن، ج306/5، النَّسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود، (ت:710ه)، تفسير النَّسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب،بيروت، لبنان، ط1، (1998م)، ج692/3، العُكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ج296/2، أبو حيان، البحر المحيط، ج527/8

([3]) القيسي، الكشف، ج390/2، أبو حيان، البحر المحيط، ج527/8، السَّمِين، الدر المصون، ج144/11

([4]) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج527/8، السَّمِين، الدر المصون، ج144/11.

([5]) (القطع) مصطلح كوفيّ، يدلُّ على المنصوب بفعل محذوف، وقد ورد أنّ الفرّاء استعمله للدلالة على الحال، انظر، الخثران، عبدالله بن حمد، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر، ط1، (1990م)، 57-58.

([6]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج298/3 - 299.

جدول (14)

شواهد الاختصاص

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	الحذف	المطابقة	الاستعمال	ملاحظات
1. حمالــةُ الحطب		*		*		نعت من امرأته
2. حمّالــةُ الحطب		*		*		خبــر والمبتــدأ امرأته
3. حمّالــةَ الحطب		*				حال من امرأته
4. حمّالــةَ الحطب			*			منصوبة على الذّم

بالمفاضلة بين الشَّواهد نجد أنَّ نصب (حمالة) بإضمار فعــل لإرادة الــذَّم، أوالشتم أوفق للسياق، لأنَّ هذه المرأة "قد اشتهرت بالنميمة فجَرَت صفتُها على الــذَّم لها لا للتخصيص، وإنْ كان في الرَّفع أيضاً ذمّ، لكن هو في النَّصب أبيَن؛ لأنَّك إنْ نصبتَ لم تقصد إلى أنْ تزيدهَا تعريفاً، وتبييناً، إذ لم تُجرِ الإعــراب علــى مثــل إعرابها، إنّما قصدتَ إلى ذمّها لا لتخصيصها مــن غيرهــا بهــذه الصــفة التــي اختصصتها بها، وعلى هذا يقع النَّصب في غير هذا على المدح"[1].

وهذا ما جعل سيبويه يَسْتَبعِدُ أنْ تكون الحمّالة خبراً للمرأة، ولكنَّه كأنّه قــال: أذكُر حمالةَ الحطبِ شتماً لها، وإنْ كان فعلاً لا يُستعمَلُ إظهاره[2]، وهذا ما يجعــل خرق الشاهد لقيدٍ من قيود الأفضلية القواعدية، وهو الحذف لا يؤثرُ فــي أفضــليَّة الشَّاهد؛ لأنَّ حذف الفعل في هذا الأسلوب واجب. وأمّــا إعــراب (حمّالــة) حــالاً فضعيف [3]، كما أنَّ الإضافة هنا تدلُّ على المضي، لأنَّ هذه المرأة كانــت تحمــل

([1]) القيسي، الكشف، ج390/2.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج70/2.

([3]) السَّمين، الدر المصون، ج145/11.

الحطبَ، والشَّوكَ، وتَطرحُه على طريق النبي – صلى الله عليه وسلم -[1]، وبنـــاءً على ذلك، فإنَّ نصب (حمالة) على الشتم يحقق الأفضليَّة القواعديَّة، والاستعماليَّة.

6.3 التحذير:

قال تعالى: { فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا } [2].

قرأ الجمهور (ناقةَ) بالنَّصب[3]، ولم يذكر العلماء قراءةً أخرى غيـــر قـــراءة النَّصب، إلّا ما جاء في كتاب معاني القرآن للفرَّاء حيثُ قالَ: "فإنَّ العربَ قد ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا تَرى أنّ العربَ تقولُ: هذا العدوُّ هذا العدوُّ، فاهربوا، وفيـــه تحذير، وهذا الليلُ فارتحلوا، فلو قرأ قارئٌ بالرَّفع كان مُصِيباً"[4].

فالفرّاءُ يُجيزُ رفعَ (الناقةِ) وفيه معنى التَّحذير، والتقدير: هذه ناقةُ اللهِ، واعتمد في هذا الرأي على ما قاله العرب، وذَكَر النَّحاس هذا الرأي للفراء، ولكنّه ردَّهُ، وعدّ قولَه من الابتداع في القراءات[5].

وقد وجّه النحويون والمفسَّرون قراءة النّصب على أنّ (ناقةَ) منصوبة علـــى الإغراء والتحذير، فالأخفش يَذكُر أنَّها منصوبة على التحذير، والتقـــدير (ناقـــةَ اللهِ فاحذروا أذاها)[6]، وذَكَرَ الزَّجَّاج أنَّ (ناقةَ) منصوبة على معنى (ذَروا ناقةَ اللهِ)، كما قال ســـبحانه: { هَـٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ } [7]، أي: ذروا سُقيَاها، وكان للناقةِ يوم، ولهم يوم في الشِرب[8].

([1]) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت:1250ه)، فتح القدير، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، (د.ت)، ج691/5.

([2]) [سورة الشمس، الآية: 13].

([3]) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج476/8، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج477/2.

([4]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج268/3-269.

([5]) النَّحاس، إعراب القرآن، ج238/5.

([6]) الأخفش، معاني القرآن،ج580/2.

([7]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج333/5.

([8]) سورة الأعراف، آية: 73.

وبيّن ابن جني أنّ (الناقةَ) منصوبة على الإغراء، والتقدير (احفظوا ناقةَ اللهِ)، فهو يُغرِيهم لِحِفظ هذه الناقة، وعَدَم المساس بها[1].

وذكر الثَعلبيَّ أنَّ (الناقةَ) منصوبة على الإغراء والتحذير، أي احذروا عقر ناقةَ اللهِ، كقولك: الأسدَ الأسدَ[2].

وقد نصَّ الفرَّاء على أنّ (الناقةَ) نُصِبَت على التحذير، وكلٌّ تحذير فهو نصب، وأجاز الرفع – كما مر معنا – بقوله: "ولو رفعُ على ضمير: هذه ناقةُ الله فإنَّ العربَ قد ترفعُه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أنّ العربَ تقولُ هذا العدوُّ فاهربوا، وفيه تحذير، وهذا الليلُ فارتحلوا، فلو قرأ قارئٌ بالرَّفع كان مُصيباً أنشدني بعضُهم:

إنَّ قوماً منهم عميرٌ وأشباهُ عُمَيْر ومنهُم السَّفَّاحُ

لجديرون بالوفاءِ إذا قا ل أخو النجدةِ: السلاحُ السلاحُ[3]

فَرَفَعَ، وفيه الأمر بلباس السلاح[4].

جدول (15)

شواهد التحذير

الشاهد	حصول المعنى	الحذف	سلامة التركيب	الاستعمال
ناقةَ اللهِ		*		
ناقةُ اللهِ		*		*

([1]) ابن جنِّي، المحتسب، ج100/2.

([2]) الثعلبي، الكشف والبيان، ج215/10.

([3]) البيتان بلا نسبة، الفرَّاء، معاني القرآن، ج269/3، السيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، (1998م)، ج21/2، الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت:1331ه)، الدُّرَر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1999م)، ج369/1،.

([4]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج268/3 - 269.

بالنَّظر إلى الشَّاهدين وفق جدول المفاضلة نجدُ أنَّ الشَّاهدَ الأول بنصبِ (الناقة)، قد حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة، والاستعماليَّة، وإنْ كان قد خرق شرطاً من شروط الأفضليَّة القواعديَّة، وهو الحذف، وهذا الشرط يُلغى لتكراره في الشاهدين، ونجد أنَّ الكلامَ بحذف الفعل (احذروا) أدَّى إلى الاختصار، فهو يتوافق مع السياق العام للآيات، فهو يحقق أفضلية دلالية، ويدُلُنا على ذلك انبعاث الأشقى من قوم صالح لعقر هذه الناقة، فلا وقت لذكر (الفعل)، كما أنّ السياق يؤكدُ التحذير، وليس الإخبارُ كما في قراءة الرَّفع التي لم يتحصَّل المعنى بها؛ لأنَّها لا تعدُو عن جملة خبرية، كما أنَّ هذا الشكل التركيبيّ منصوبٌ على التحذير، ممَّا يجب إضمار عامله؛ لأنَّه قد عُطِفَ عليه فصار حكمه بالعطف، حكم المكرَّر كقولك: الأسدَ الأسدَ"[1]. أمّا قراءة الرَّفعِ، فهي قراءة افتراضية، افترضها الفرَّاء باعتماده على السَّماع القليل عن العرب، وإنْ كان قد سَمِع مِنَ العرب، وثابتٌ عند بعضِهم، وتجيزها الصنعة النَّحوية، لكنَّها لا تُمثِّلُ أفضليّة قواعديّة بناءً على رأي النحاة الذي قَعَّدوا اللغة على الأكثر، والأشيع، أمَّا ما قَلّ استعمالُه، فلم يلتفتُوا له، فهذا الشَّاهد إنَّما يُحَقِّقُ أفضليّة استعماليّة، بوروده نمطاً استعمالياً عند بعض العرب المحتج بكلامهم، وهنا نحن بحاجةٍ إلى مراجعة ما قاله النحاة عن القليل، والكثير، والنَّادر، وغيرها من المصطلحات التي تَصُبُّ في هذا الاتجاه.

7.3 الاستثناء

قال تعالى: {فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ} [2].

قرأ الجمهور(قليلاً) بالنَّصب، وقرأ عبد الله بن مسعود، وأُبيّ، والأعمش (قليلٌ) بالرَّفع[3]، وجّه النحويون قراءةَ النَّصب على أنَّ (قليلاً) مستثنى منصوب، ولا إشكالَ في هذا بينهم؛ لأنَّ الاستثناء هنا تامٌّ مُوجَب، فكان من حَقّه وجوب النَّصب،

([1]) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج476/8.

([2]) [سورة البقرة، الآية: 249].

([3]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 23؛ أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج275/2.

فالمستثنى منه مذكُور، وهو الواو في (شَرِبُوا)، ومُوجَب؛ لأنَّه لم يتقدَّم عليه نفي، ولا شبهه، وما بعد (إلّا)، وهو (قليلٌ) واجبُ النصبِ على الاستثناء، ولا يجوز رفعه إلا بتأويل[1].

وقال سيبويه في ذلك: "هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنّه مُخْرَجٌ ممَّا أَدخلت فيه غيره، فَعَمِل فيه ما قَبْلَه، كما عَمِلَ العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل – رحمه الله -، وذلك قولك: أتاني القومُ إلّا أباك، ومررت بالقومِ إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وبيّن أنَّ رفعَ (أباك) على البدل مُحَال؛ لأنَّ المُبْدل إنَّما يجيء أبداً كأنه لم يُذْكَر قبله شيء؛ لأنَّك تُخَلِّي له الفعل، وتجعله مكان الأول، فإذا قلت: ما أتاني القوم إلا أبوك، فكأنَّك قلت: ما أتاني إلا أبوك"[2].

وأمَّا قراءةُ الرفعِ فوجَّهها الأخفش على أنَّ (قليلاً) صفة[3]، وتبعه في ذلك العُكبري[4]، وأنكر الزَّجَّاج هذه القراءة؛ لأنَّها تُخالِف المصحف، والنحو؛ فالمصحفُ على النصب، والنحوُ يُوجِبُ أنْ تكون (قليلٌ) منصوبة؛ لأنّ الاستثناء مُوجَب، نحو قولك: (جاءني القوم إلا زيداً)، فليس في زيدٍ المستثنى إلا النَّصب، وقراءة الرفع ليس لها وجه عنده، وذكرها لأنَّ بعضَهم روى: (فَشَرِبُوا منه إلا قليلٌ)[5].

وأجاز أبو حيان الوجهين، فقالَ[6]: "ونقول إذا تقدَّم مُوجبٌ: جاز في الذي بعد إلّا وجهانِ، أحدهما النصب على الاستثناء، وهو الأفصح، والثاني أنْ يكون ما بعد إلّا تابعاً لإعراب المستثنى منه إنْ رفعاً فرفع، وإنْ نصباً فنصب، أو جرّاً فجر،

([1]) الأزهري، خالد بن عبدالله، (ت:905ه)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (2000م)، ج540/1.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج330/2 - 331.

([3]) الأخفش، معاني القرآن، ج439/1.

([4]) العُكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج263/1.

([5]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج327/1.

([6]) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج275/2-276.

فتقول: قام القومُ إلا زيدٌ، ورأيتُ القومَ إلا زيداً، ومررت بالقومِ إلا زيدٍ... ومن الإتباع بعد الموجب، قول الشاعر[1]:

وكلّ أخٍ مفارقه أخوه لعمرُ أبيك إلا الفرقدانِ

ومن الذين أجازوا الوجهينِ ابن الأنباري عند توجيهه قوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}[2]، فقال: وجهُهُ منصوبٌ على الاستثناء، ويجوزُ فيه الرَّفع على الصفة[3].

ومن النُّحاة من حَمَل قراءة الرَّفع على شِبْه النفي؛ لأنّ في تقديم (فمن شرب منه فليس منّي) ما يقتَضِي تَأوُّل (فشَربُوا منه) بـ (فلم يكونوا منه)، وعلى مِثل ذا يُحمل قولُ الشاعر[4]:

وبالصّريمةِ منهُم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّر إلا النُّؤْيُ والوَتَرِ

لأنّ معنى (تَغَيّر) لم يبقَ على حاله[5].

فما فيه رائحةُ النفي يقع بعده البدل، والبدلُ في غير الموجب أرجَح من النَّصب[6].

([1]) الزبيدي، عمرو بن معدي كرب، ديوانه، تحقيق: مطاع الطرابيشي، ط2، (1985م) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 178.

([2]) [سورة القصص، الآية: 88].

([3]) الأنباري، كمال الدين أبو البركات، (ت:577ه)، البيان في غريب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1980م)، ج239/2.

([4]) الأخطل، غياث بن غوث، (ت:110ه)، ديوانه، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2(1994م)، 86.

([5]) ابن مالك، جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله، (ت:672ه)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هديري، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، (1982م)، ج708/2-709.

([6]) الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام،(ت:761ه)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، (2000م) ج461/3-462.

وأمَّا الفرَّاء فذكر القراءتين، وأوجَب النَّصب فقالَ: "والوجهُ في إلّا أنْ يُنصَبَ ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جُحْد [1] فيه"[2]، ولم يُعَلِّق على قراءة الرَّفع، ولكنَّنا نَجِدُ ابن الناظم يَنْسِبُ إليه أنَّه رفع (قليلاً) على أنَّها مبتدأ، والتَّقديرُ (إلا قليلٌ منهم لم يشرب)[3].

جدول (16)

شواهد الاستثناء

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال
1. فشربوا منه إلا قليلاً منهم				
2. فشربوا منه إلا قليل منهم.	*	*	*	

إنَّ الشَّاهد الأول قد جاء وفقاً للقاعدة النَّحويَّة التي وضعها النحويون للاستثناء التَّام المُوجَب؛ إذ إنَّ حُكمَه النَّصب، ولا يجوز فيه غيره، فهذه القراءة قد حقَّقت الأفضليّة القواعديّة والاستعماليّة، وأمَّا القراءة الثانية برفع (قليل)، فهي قراءة تُنَافي الأفضليَّة القواعديَّة لكثرة الخروقات الحاصلة في هذه القراءة للقاعدة النَّحويّة، ونجدُ أنَّ النحاة قد تأوَّلُوا فيها تأوَّلاً غريباً، فالشَّاهد واضح أنَّه تامٌّ مُوجَبٌ، وقاعدتهم التي وضعوها تُوجِبُ النَّصبَ، ولكنَّهم أَبَوْا إلا أنْ يَرُدُّوا هذا الشَّاهد إلى قاعدتهم النَّحويّة فأصرُّوا أنْ يكون من الاستثناء التامّ المنفيّ، واعتمدوا في تأويلهم على رائحة النفي التي اشتمّها النحاة في هذا الشاهد، ولا شك أن كلامهم مردود وبعيد من جهتين، أولهما: أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت، ويستحيل الحكم على شيء بالاثبات دون أن يتصور العقل له ضدَّاً منفيّاً، وثانيهما: أنَّ هذه الآية وغيرها مما

([1]) الجُحْد، مصطلح كوفيّ يقابله عند البصريين النفي. مفتي، خديجة أحمد، نحو القرّاء الكوفيين، المكتبة الفيصلية، مكّة المكرمة، ط1، (1985)، 345.

([2]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج166/1.

([3]) ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن محمد، (ت: 686هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (2000م)، 213.

وقع فيه المستثنى غير منصوب في الكلام التام الموجب، إنما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية التي تجعل الكلام التام الموجب والتام غير الموجب متماثلين في الحكم، فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها[1]، وبذلك فإنَّ قراءة الرفع لا تحقِّقُ أفضليّة قواعديّة، ولكنَّها من الأنماط الاستعمالية عند العرب، ويُؤكِّدُ ذلك، ورودها في أفصح نصٍ، وهو القرآن الكريم، فلا يَجُوزُ ردّها، ولكن يمكن تفريع القاعدة ليتمَّ توجيه هذا الشَّاهد، وما يماثله من شواهد، وعدم إطلاق الأحكام الذوقية عليها كما عند الفرَّاء.

8.3 الحال:

قال تعالى: {فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ} [2].

قرأ الجمهور (خالدين) بالياء، وقرأ عبد الله بن مسعود، وزيد بن علي، والأعمش وابن أبي عبلة (خالدان) بالألف[3].

وجّه النحويون قراءة النصب على أنَّ (خالدين) حال، وفي النّار خبر إنّ، ولكنهم اختلفوا في جواز النَّصب، ووجوبه بناءً على الظرف، وتكراره، ولكنّ الخليل يرى أنَّ النصب واجب، ويذهب إلى أن من أجاز الرفع أنَّه وقع في اللحن[4]، أما جمهور البصريين فذهبوا إلى أنّ النّصب لا يجب إذا كُرِّر الظرف (الجار

([1]) حسن، عباس، النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، (د،ت) ج332/2.

([2]) [سورة الحشر، آية: 17].

([3]) الزَّمخشريّ، الكشاف، ج83/6، البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج202/5، أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج248/8.

([4]) انظر، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت:175ه)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1985م)، 115.

والمجرور)، بل يجوز فيه الرَّفع، كما يجوز فيه النَّصب[1]، وقد أجَازَ سيبويه الوجهين في باب ما يُثنَّى فيه المستقر توكيداً بقوله: "وليست تثنية بالتي تمنع الرَّفع حاله قبل التثنية، ولا النَّصب ما كان عليه قبل أن يُثنَّى، وذلك قولك: "فيها زيدٌ قائماً فيها"، فإنَّما انتصَب (قائم) باستغناء زيدٍ بـ (فيها)، وإن زعمت أنَّه انتصب بالآخر فكأنَّك قلت: زيدٌ قائماً فيها، فإنَّما هذا كقولك: (قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت)، فأعدت قد ثبت توكيداً، وقد عمل الأوّل في (زيدٍ)، وفي (الأميرِ)، ومثله في التوكيد، والتثنية: (لقيتُ عمْراً عمْراً)، فإنْ أردتَ أن تُلْغِيَ (فيها)، قلت: (فيها زيدٌ قائمٌ فيها)، كأنه قال: زيدٌ قائمٌ فيها فيها، فيصير بمنزلةِ قولك: فيك زيدٌ راغبٌ فيك"[2].

وتبع المبرد سيبويه في ذلك، حيثُ يقول: "وإنْ كرَّرت الظرف تقول: (إنّ زيداً في الدّار قائمٌ فيها)، و(كان زيدٌ في الدار قائماً فيها)، وإنْ شئتَ قلتَ: (إنَّ زيداً في الدار قائماً فيها، يجري مجراه قبل التثنية)[3].

ووجّه الأخفش القراءتين بقوله: "فنصبُ الخالدين على الحال، وفي النّار خبر، ولو كان في الكلام (أنَّهُمَا في النار) لكان الرفعُ جائزاً في (خالدين)، وليس قولهم: إذا جئت بـ (فيها) مرّتين فهو نصبٌ بشيءٍ إنّما فيها توكيدٌ جئت بها، أو لم تجيء بها فهو سواء، ألا ترى أنّ العرب كثيراً ما تجعله حالاً إذا كان فيها التوكيد وما أشبهه، وهو في القرآن منصوب في غير مكان قال تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا } [4][5].

وذكر الزَّجّاج القراءتين، وأجاز النَّصب، والرَّفع، ولكنَّه يرى أنَّ قراءة عبدالله ابن مسعود خلاف المصحف[6].

([1]) الأنباري، الإنصاف، ج218/1.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج125/2.

([3]) المبرِّد، المقتضب،ج4، 317.

([4]) [سورة البيّنة، الآية: 6].

([5]) الأخفش، معاني القرآن، ج540/2.

([6]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج149/5.

وأورد النحّاس القراءتين، ورأى أنَّ قَوْلَ سيبويه من أحسن ما قيل في هـذا وأبينه؛ لأنَّه بيّن أنَّ التكرير لا يعملُ شيئاً[1].

وذكر العُكبري القراءتين، واستحسن قراءة النصب لتكرار الظرف[2].

وأمّا الكوفيون، فذهبوا إلى وجوب النصب[3]، واعتمدوا في ذلك على النقـل والقياس، أمّا النقل فقد قال الله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا }[4]، فقوله تعالى: (خالدين) منصوب بالحال؛ ولا يجوز غيره، وقال تعـالى: {فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا }[5]، والدليل عندهم في هاتين الآيتين أنَّ القـرّاء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يُروَ عن أحدٍ منهم أنه قرأ في واحدة منها بالرفع[6]، أمّا القياس فإن الظرف الثاني إنما تحصل الفائدة فيه مع النصب؛ لأن (فـي) الأول يكون خبراً للمبتدأ، ويكون الظرف الثاني ظرفاً للحال فيكون كلاماً مستقيماً لم يُلـغَ منه شيء، ومع الرفع تبطل فائدة الظرف الثاني، وحَمْلُ الكلام على ما فيـه فائـدة أوْلى، وأن جواز الرفع فيه يؤدي إلى أن يتقدّم المضمر على المظهر؛ لأنه يصـير التقدير (فكان عاقبتهما أنهما خالدان فيها في النار)[7].

وذكر الفراء القراءتينِ، وأجاز الرفع ولكنه لا يشتهيه "وذلك أن الصـفة قـد عادت على النّار مرتين، والمعنى للخلود، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قـد عـادت

([1]) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج401/4 – 402.

([2]) العُكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1216.

([3]) الطبريّ، جامع البيان، ج545/22 – 546؛ العُكبري، (ت:616ه)،التبيـين عـن مـذاهب النحويين البصريين والكوفيين،تحقيق: عبد الرحمن بـن سـليمان العثيمـين، دار الغـرب الإسلامي، ط1، (1986م)، 391، الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، (ت:802ه)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتـب، بيـروت، لبنان، ط1، (1987م)، 32.

([4]) [سورة هود، الآية: 108].

([5]) [سورة الحشر، الآية: 17].

([6]) الأنباري، الإنصاف، 217.

([7]) الأنباري، الإنصاف، 217-218، الأنباري، البيان، ج429/2.

إحداهما على موضع الأخرى نصبت الفعل فهذا من ذلك، ومثله في الكلام قولك: مررت برجلٍ على بابه محتملاً به ومثله قول الشاعر:

والزعفرانُ على ترائبها شَرقاً به اللباتُ والنَحْرُ[1]

لأنَّ الترائب هي اللبات هاهنا، فعادت الصفة باسمها الذي وقعت عليها أولاً، فإذا اختلفت الصفتان: جاز الرَّفع، والنَّصب على حسن، من ذلك قولك: عبد الله في الدار راغبٌ فيك، ألا ترى أنَّ (في) التي في الدار مخالفة (لفي) التي تكون في الرغبة؛ والحجة ما يعرف به النَّصب من الرَّفع، ألا ترى الصفة الآخرة تتقدَّم قبل الأولى، إلا أنَّك تقول: هذا أخوك في يده درهم قابضاً عليه، فلو قلت: هذا أخوك قابضاً عليه في يده درهم لم يجز، وأنت تقول: هذا رجل في يده درهم قائمٌ إلى زيد، ألا ترى أنَّك تقول: هذا رجلٌ قائم إلى زيد في يده درهم، فهذا يدلّ على المنصوب إذا امتنع تقديم الآخر، ويدل على الرفع إذا سَهُل تقديم الآخر"[2].

فالفرَّاء يؤكد أنَّ امتناع تقديم الظرف على سابقه يُوجبُ النصبَ، وأما إذا سَهُل التقديم فإنَّه يجيز الرفع.

وقد ردّ الأنباري حِجَجَ الكوفيين، فقولهم: إنه لم يُرْوَ عن أحدٍ من القُرَّاء أنّه قرأ بالرَّفع، فإنَّه روي عن الأعمش، أنَّه قرأ بالرَّفع، وقولهم: إنَّ التكرار فيه لا يفيد؛ لإفادة الأول معناه قولٌ لا يصح، وذلك أنَّ العرب تحمل التكرار على التوكيد، وذلك وارد في القرآن الكريم، ومستعملٌ عند العرب[3].

جدول (17)

شواهد الحال

الشاهد	حصول المعنى	تكرار الظرف	سلامة التركيب	الاستعمال	ملاحظات
1. أنهما في النّار خالدين فيها.				(خالدين) حال	
2. أنهما في النار خالدان فيها	*		*	(خالدان) خبر إنّ	

(1) السَّعدي، المخبل، ديوانه، تحقيق ودراسة: محمد الطريفي، دار صادر، ط1، 1997، 72.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج146/3 - 147.

(3) الأنباري، الإنصاف، 218-219.

من خلال المفاضلة بين الشَّاهدين، نجــدُ أنَّ الشَّــاهد الأول، وهــو نصــب (خالدين) على أنَّه حال يحقِّق الأفضليَّة القواعديَّة، والاستعماليَّة، فمن خلاله يتحصَّل المعنى، ولم يخرق أي شرط من شروط القاعدة النّحويَّة، أمَّا الشَّاهد الثاني على أنّ (خالدان) خبر (إنّ) فإنَّه يخرق القاعدة النّحويَّة، لأنّ النَّصب واجب إذا كُرِّرَ الظرف، والرَّفعُ إبطال لقاعدة الظرف الثاني، وفي النَّصب حمل على الفائدة، وهــو أولــى، ونجد أن الشاهد الثاني يحقِّق أفضليَّة استعماليَّة بوروده نمطاً استعمالياً في القــرآن الكريم وعند العرب .

9.3 التمييز:

قال تعالى: { وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا } [1]

قرأ الجمهور (مائةٍ) بالتنوين، وقرأ حمزة، والكسائي، والأخوان، وآخرون (مائةِ سنين) بغير تنوين، مضافاً إلى سنين، وقرأ أُبيّ (ثلاثمائة سنة)، ووردت في مصحف عبدالله بن مسعود كذلك، وقرأ الضَّحاك (سنون) بالواو على إضمار هي.[2]

ذكر ابن خالويه وجهين لمن أثبت التنوين في (مائة)، الأول: أنَّه نصب سنين بقوله: لبثوا ثم أبدل ثلاثمائة، فكأنَّه قال: فلبثوا سنين ثلاثمائة، وأمَّا الوجه الثاني: أنْ يُنصَب ثلاثمائة بــ (لبثوا)، ويجعل سنين بدلاً منها، أومفسِّرة عنها، ووجه إضافة (مائةٍ) إلى (سنين)، أنَّه أتى بالعدد على وجهه، وأضافه على خفّة بالمفسِّر مجموعاً على أصله؛ لأنَّ إجماع النحويين على أنَّ الواحد المفسّر عن العدد معناه الجمع، أمَّا سنون، فهي مجموعة جمع سلامة؛ فلذلك فتحت نونها[3]

([1]) [سورة الكهف، الآية: 25].

([2]) القيسي، الكشف، ج58/2، الزَّمخشريّ، الكشَّاف، ج579/3، أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج112/6، ابن عطية، المُحَرَّر الوجيز، ج510/3، السَّمين، الدر المصون، ج470/7.

([3]) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 223.

ووجَّه الأخفش (سنين) على البدل من ثلاث، ومن المائة أي: لبثوا ثلاثمائة، فإنْ كانت السنون تفسيراً لـــ (المائة)، فهي جر، وإنْ كانت تفسيراً لـــ (الثلاث)، فهي نصب[1] .

وأمَّا الزَّجَّاج، فأجاز في (سنين) النَّصب على وجهين: الأول أنْ تكون (سنين) تمييزاً منصوباً، والثاني أنْ تكون عطف بيان، أوتوكيداً، وأجاز الجر على أنْ تكون (سنين) نعتاً من المائة، وهو راجع في المعنى إلى ثلاث[2].

وذكر ابن عطية أنَّ (سنين) بتنوين المائة منصوب على البدل من ثلاثمائة، وعطف البيان، وقيل على التفسير، أمّا إضافة المائة إلى (سنين)

وتَرْك التنوين كأنهم جعلوا (سنين) بمنزلة سنة، إذ المعنى بهما واحد قال ابن عليّ: إذ هي الأعداد التي تضاف في المشهور إلى الآحاد، نحو: ثلاثمائة رجلٍ، وثوبٍ، قد تضاف إلى الجموع.[3]

ووجَّهها النحَّاس على البدل كذلك،[4] وقال عنها الزَّمخشريّ إنها عطف بيان لـــثلاثمائة، وذكر قراءة الإضافة، ورأى أنَّها على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز كقوله تعالى: (بالأخسرين أعمالاً).[5][6]

وقد بيّن أبو حيَّان أنَّ عطف البيان لا يجوز على مذهب البصريين، وأمّا نصبه على التمييز، فالمحفوظ من لسان العرب المشهور، أنَّ مائة لا يفسر إلا بمفردٍ مجرور[7] .

([1]) الأخفش، معاني القرآن، ج436/2.

([2]) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج278/3.

([3]) ابن عطية، المُحرَّر الوجيز، ج510/3.

([4]) النَّحاس، إعراب القرآن، ج453/2.

([5]) [سورة الكهف، الآية: 103].

([6]) الزّمخشريّ، الكشاف، ج579/3.

([7]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج112/6.

أمَّا قراءة الإضافة، فقد استبعدها النحاس[1]، ورأى مكي أنَّ القياس هو التنوين[2]، وذكر العُكبري أنَّها حسنة في القياس، ولكنها ضعيفة في الاستعمال،[3] وأَنْحَى أبو حاتم هذه القراءة، وقال السَّمِين إنّه لايُلتَفَتُ إليه[4]، وذكر الباقولي أن هذا هذا الأصل أصبح مرفوضاً لأجل الخِّفَةِ[5].

وذكر ابن زَنْجَلة أنَّ هذه القراءة مختارة؛ لمجيء الجمع على الأصل، وهذا مذهب قطرب، وقال الكسائيّ العرب تقول: أقمتُ عنده مئة سنةٍ، ومئة سنين[6].

أمَّا الفرَّاء فقال: وقوله: ثلاثمائة سنين، مضافة، وقد قرأ كثير من القُرَّاء ثلاثمائةٍ سنين، يريدون ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة فينصُبونها بالفعل، ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف، ومن نوّن على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين، بالتفسير للعدد، كقول عنترة[7]:

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبةً سُوداً كخافية الغراب الأسحم

فجعل سوداً، وهي جمع مفسِّرة، كما يُفسِّر الواحد[8].

يرى الفرَّاء أنَّ الأصل في تمييز(مائة)، أنْ يكون مفرداً، ولكنَّه يجيز أنْ يأتي مجموعاً، كما مر في الآية الكريمة، والبيت الذي استشهد به على ذلك.

([1]) النّحاس، إعراب القرآن، ج453/2.

([2]) القيسي، الكشف، ج58/2.

([3]) العُكبري، التبيان، ج844/2.

([4]) السَّمِين، الدر المصون، ج470/7 .

([5]) الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني، (ت:543ه)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: أحمد الدَّالي، مطبعة الصباح، دمشق، (1994م)، ج753/2.

([6]) ابن زنجلة، حُجَّة القراءات،414.

([7]) العبسيّ، عنترة بن شدَّاد، ديوانه، قدم له: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1(1993م)، 154.

([8]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج138/2.

جدول (18)

شواهد التمييز

الشاهد	حصول المعنى	الخفّة	القياس	سلامة التركيب	الاستعمال	ملاحظات
ثلاثمائةٍ سنين						سنين بدل منصوب
ثلاثمائةِ سنين		*			*	سنين تمييز مجرور لـــ(مائة)

القراءتان متواترتان، ولكن بناء على جدول المفاضلة بين القراءتين، نجد أنَّ القراءة الأولى على أن (سنين) بدل قد حقَّقت الأفضليَّة القواعديَّة، والاستعماليَّة، أما القراءة الثانية أن تكون (سنين) تمييزا، فالقاعدة المُطَّردة تمنع ذلك؛ لأن تمييز (مائة) يأتي مفردا، ولا يكون مجموعا إلا في القليل، ولكنه حمل على الأصل الذي أصبح مرفوضا لأجل الخفة، لكنَّه يحقِّق أفضليَّة استعماليَّة بوروده نمطاً مستعملاً في هذه القراءة، وفي أقوال من يحتج بكلامهم من العرب.

الفصل الرابع

المجرورات

سأتناول في هذا الفصل توجيه بعض التراكيب القرآنية في باب المجرورات، ويتضمَّن العطف على المجرور بحرف الجر دون إعادة الجار، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزيادة حرف الجر(الباء).

1.4 العطف على المجرور بحرف الجر دون إعادة الجار:

قال تعالى: { وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً }[1].

قرأ الجمهور (الأرحامَ) بالنَّصب، وقرأها حمزة بالجرِّ[2]، وذكر أبو حيان في تفسيره أنَّ قراءة الجرِّ هي قراءة النخعي، والأعمش، وذكر أنَّ عبد الله بن يزيد قرأ بضمِّها[3].

وقد ذكر النحاة عدَّة وجوه في تفسير قراءة النَّصب؛ أمَّا التوجيه الأول أنْ تكون (الأرحام) معطوفة على لفظ الجلالة، والتقدير (واتقوا الأرحامَ أنْ تقطعوها)[4]، وأمَّا التوجيه الثاني أنْ تكون (الأرحام) معطوفة على موضع الجار والمجرور، إذ هو في موضع نصب كما تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمراً)[5]، وأمَّا الثالث أنْ تكون

([1]) [سورة النساء، الآية: 1].

([2]) ابن خالويه، الحُجَّة في القراءات السبع، ص118، ابن مجاهد، السَّبعة في القراءات، 226؛ البنّا، الاتحاف، ج1/501-502، الباقولي، كشف المشكلات، ج2/285؛ الزَّمخشريّ، الكشاف، ج2/6، ابن زنجلة، حُجَّة القراءات، 188.

([3]) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج3/165.

([4]) الأخفش، معاني القرآن، ج1/224، الفرَّاء معاني القرآن، ج2/252، ابن خالويه، 118، النَّحاس، إعراب القرآن، ج1/431.

([5]) القيسي، الكشف، ج1 /376، ابن خالويه، الحُجَّة، 118، الزَّمخشريّ، الكشَّاف، ج2/6.

(الأرحام) منصوبة على الإغراء، والتقدير: (الزموا صلة الأرحامَ)[1]، وأمَّا التوجيه الرابع: أنْ تكون (الأرحام) منصوبة بفعل مضمر، والتقدير: (واتقوا الأرحامَ)[2].

وأمَّا قراءة الجرِّ، فهي موضع خلاف بين النحويين، فالبصريون لا يُجيزون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض[3]، وقد وصف سيبويه هذه القاعدة بالقبح، فقال: "وممّا يقبح أنْ يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: (مررتُ بك وزيدٍ) و(هذا أبوك وعمروٍ)، كرهوا أنْ يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الدَّاخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يُتكلّم بها إلّا معتمدة على ما قبلها، وأنَّها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضَعفت عندهم، كرهوا أنْ يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضاً أنْ يتبعوها إيّاه، وإنْ وصفوا؛ لا يحسن لك أنْ تقول: (مررتُ بك أنت وزيدٍ)، كما أجاز فيما أضمَرت في الفعل؛ لأنَّ ذلك، وإنْ كان قد أُنزلَ منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل، ولا من تمامه"[4].

تبع سيبويه في ذلك أكثر النحويين، ومنهم المازني[5]، والمبرِّد، الذي قال: "لو صلّيت خلف إمام يقرأُ (وما أنتم بمصرخِيِّ)، و(اتقوا الله الذي تساؤلون به والأرحامِ) لأَخذتُ نَعْلي، ومضيت"[6]، ورمى الزَّجَّاج هذه القراءة بالخطأ، والقُبح حيثُ يقول: "خطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم؛ لأنّ النبيّ **r** قال: (لا تحلفوا بآبائكم)، فكيف تتساءلون به، وبالرحم على

([1]) الرازي، مفاتيح الغيب، ج171/9، الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، (ت:1270ه)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، عُنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيريَّة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج184/4.

([2]) ابن عطية، المُحرَّر الوجيز، ج8/4.

([3]) الأنباري، الإنصاف، 371.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج381/2.

([5]) الزَّجَّاجيّ، شرح الزَّجَّاجيّ، ج202/1.

([6]) المبرِّد، المقتضب، ج120/1.

ذا.... وقال: إنّ إجماع النحويين أنَّه يقبح أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجرّ، إلا بإظهار الجار، مثل: (مررتُ بهِ وزيدٍ)، و(بك وزيدٍ) إلا مع إظهار الخافض، وبيَّن أنَّ القراءة الجيّدة هي قراءة النصب[1].

وعلّة منع العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض عندهم أنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كالشيء الواحد، فكانا (في قولك: مررت به وزيدٍ)، و(هذا غلامه وزيدٍ) شديدي الاتصال، فلمّا اشتدّ الاتصال لتكرّره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز، ووجب تكرير العامل كقولك: (مررت به وبزيد)، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر[2]. ورأوا أنْ ذلك ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، فالمضمر المخفوض بمنزلة التنوين[3].

ووجهت قراءة الجر على إضمار حرف الجر (الباء)، وحذفه لتقدُّمِ ذكره يقول ابن جني: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد، والفحش، والشَّناعة، والضَّعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس... وذلك أنَّ لحمزة أنْ يقول لأبي العبّاس: إنَّني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمرة، بل اعتقدتُ أنْ تكون فيه باءٌ ثانية حتى كأنّي قلتُ: وبالأرحام"[4].

وذكر الزَّجَّاجيّ أنَّه يمكن تخريج هذه القراءة على القسم[5]، ولكنّ النَّحاس خطّأ هذا التخريج، فقالَ: وقال بعضهم والأرحامِ: قسم، وهذا خطأ من المعنى والإعراب، فلو كان قسماً كان قد حُذفَ منه؛ لأنَّ المعنى، ويقولون بالأرحام أي وربِّ الأرحام، ولا يجوز الحذف، إلا أنْ لا يصح الكلام إلا عليه... فلا يجوز أنْ تحلف إلا بالله[6].

([1]) المبرِّد، المقتضب، ج6/2.

([2]) الزَّمخشريّ، الكشاف، ج6/2، ابن عطية، المُحرَّر الوجيز، ج4/2.

([3]) الفارسي، الحجة، ج336/2.

([4]) ابن جنّي، الخصائص، ج385/1-386.

([5]) الزَّجَّاجي، شرح الزَّجَّاجي، ج204/1.

([6]) النحَّاس، إعراب القرآن، ج432/1؛ وانظر الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج6/2؛ رفيدة، إبراهيم، النحو وكتب التفسير، ج394/1.

وأمَّا الكوفيون، فأجازوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ودون كراهيةٍ، أو تقبيح[1]، واعتمدوا في ذلك على ما جاء في القرآن الكريم، وكلام وكلام العرب نثره، ونظمه، قال تعالى: {وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ} ، بالخفض، وقوله تعالى: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ} [2]، وغيرها من الآيات الكريمة، وأما كلامُ العرب فمنه قول الشاعر[3]:

فاليومَ قَرَّبتَ تَجهونا وتشتِمُنَا فاذهب فما بِكَ والأيامِ من عجبِ

والشَّواهد على ذلك كثيرة.

وأمَّا الفرَّاء فقد ذكر القراءتين، ووجّه قراءة النَّصب على إضمار فعلٍ، والتقدير عنده (واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها)، وأمَّا قراءة الجرِّ فقال عنها: "حدّثني شريك ابن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم، أنَّه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحمِ، وفيه قُبح؛ لأنَّ العربَ لا تردّ مخفوضًا على مخفوض، وقد كُنِي عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نُعَلِّقُ في مثلِ السَّواري سيوفَنا وما بينها والكَعْبِ غَوْط نَفَانِف[4]

وإنما يجوزُ هذا في الشعر لضيقه"[5].

فالفرَّاء يتبع جمهور البصريين في تقبيح وردّ قراءة الخفض، ولا يُجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر.

([1]) الأنباري، الإنصاف، 347.

([2]) [سورة النساء، الآية: 127].

([3]) البيت غير منسوب، سيبويه، الكتاب،ج383/2.

([4]) الدارمي، مسكين، (ت:89ه)، ديوانه، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1(2000م)، 75. ورواية الديوان:

نَعْلَقُ في مِثْلِ السَّواري سُيوفُنا وما بينها والكعبِ منَّا تنائِفُ

([5]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج252/1-253.

جدول (19)

العطف على المجرور بحرف الجر دون إعادة الجار

الشاهد	حصول المعنى	الحذف	القياس	الاستعمال	سلامة التركيب
1. بهِ والأرحامَ		*			
2. بهِ والأرحامِ	*	*	*		*

بعد المفاضلة بين الشَّاهدين نجدُ أنَّ الشَّاهد الأول قد حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة، والاستعمالية، وأمَّا الخرق الوحيد، وهو إضمار الفعل، فلا يؤثر في أفضليَّة الشَّاهد القواعديَّة لكثرته في كلام العرب.

أضف إلى ذلك أنَّ الشَّاهد الأمثل، يُمكن أنْ يخرق قيداً، أو أكثر من قيود الأفضليَّة القواعديَّة، دون أنْ يخرجه من الأفضليَّة القواعديَّة، أمَّا الشَّاهد الثاني، وهو العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، فقد خرق القاعدة من جوانب كثيرة، فهو يخالف القاعدة الموضوعة من قبل النحاة، والتي تنصُّ على أنَّ العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة الخافض[1]، وبذلك فهذا الشَّاهد لا يحقِّق أفضليَّة قواعديَّة، وإنما يحقِّق أفضليَّة استعماليَّة، فهو وإنْ خرج عن قيود القاعدة لا يخرج من دائرة الاستعمال اللغوي، والدليل على ذلك هذه القراءة، وشواهد شعرية، ونثرية كثيرة.

وفي الحقيقة أن قراءة الجرّ قد تعرَّضت لهجوم النحويين من تضعيف، وتقبيح – كما مرّ معنا سابقاً- ولكننا في المقابل نرى من دافع عنها من القدامى، والمحدثين، وردّوا على من ضعَّفها، ومنهم الشَّاطبي حيث قال: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمة القُرَّاء، وثبتت عن النبي – صلى الله عليه وسلم-، تواتراً يعرفه أهل الصنعة... فمن ردّ ذلك فقد ردَّ على النبي – صلى الله عليه وسلم- واستقبح ما قرأ به[2] .

([1]) الأنباري، الإنصاف، 371.

([2]) الشاطبي،(ت:590ه)، إبراز المعاني من حرز الأماني، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي،(ت:665ه) تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، (د.ت) 412، مفتي، خديجة، نحو القرّاء الكوفيين، 105

ودافع الرازي كذلك عن هذه القراءة، إذ بيّنَ أنَّ هذه الوجوه التي قالها النحاة ليست قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، فحمزة لم يأتِ بهذه القراءة من عنده، والقياس يتضاءل عند السّماع لا سيّما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، ويعجب من النحاة الذين يستحسنون هذه اللغة في الشعر، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة، ومجاهد، مع أنَّهما من أكابر علماء السَّلف في علم القرآن[1].

وقال أبو حيان: "وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور، إلا بإعادة الجارِّ ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنَّه يجوز... وأمّا قول ابن عطية ويَرِد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عَمَد إلى قراءة متواترة من رسول الله r، قرأ بها سلف الأمة، واتَّصلت بأكابر قرَّاء الصحابة الذين تلقَّوا القرآنَ من فِيّ رسول الله r بغير واسطة... ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممّا خالفهم[2].

ودعا أحمد مكّي الأنصاري إلى تعديل القاعدة لتشمل جميع النصوص الواردة، وجعلها في قسمين، كثيرة، وأكثر، أو كثيرة، وقليلة، ممّا يتيح للوارد من الشواهد أن يدخل في القاعدة، ويندرج تحتها ويستظل بلوائها، وسمائها، دون أن يجرِّحوا هذه القراءة السبعيَّة، وغيرها من القراءات[3].

2.4 زيادة حرف الجر (الباء):

قال تعالى: { وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا } [4]

([1]) الرازي، مفاتيح الغيب، ج170/9.

([2]) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج167/3

([3]) الأنصاري، أحمد مكِّي، الدِّفَاع عن القرآن ضدّ النحويين والمستشرقين، دار المعارف بمصر، (1973م) ج30/1.

([4]) [سورة مريم، الآية: 25].

يذكر ابن جني أن القياس هو عدم حذف حروف الجر فقال:" أخبرنا أبو علي - رحمه الله - قال: قال أبو بكر: حذف حروف الجر ليس بالقياس، قال: وذلك أنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضا، واختصار المختصر إجحاف به"[1]، وابن جني يقرّ ذلك أنَّ القياس هو ألّا تحذف، أو تزاد، ولكنه مع قوله هذا يرى أنها حذفت تارة، وزيدت تارة أخرى، واعتمد في ذلك على ما ورد في القران الكريم والشعر العربي[2].

ويرى السيوطي أن حذف الحرف إجحاف به، ومن ثمّ لم يجز حذف الحرف قياسا، فالقياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني، وعدم زيادتها؛ لأنَّها وضعت للدلالة على المعاني فإذا حُذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وضعت له، وإذا حُكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى؛ ولأنَّهم جاؤوا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يُسوغ حذفه ولا يُحكم بزيادته[3].

وجه أغلب النحويين، والمفسرين الباء في هذه الآية الكريمة، على أنها زائدة، فالأخفش يقول: "الباء زائدة؛ لأن الباء تزاد في كثير من الكلام نحو قوله تعالى: (تَنبُتُ بِالدُّهْنِ) [4]، أي: تنبت الدهن، ويجوز أن يكون على معنى: هزي رطبا بجذع النخلة"[5].

فالأخفش يجيز زيادتها كما أنه يجيز إثباتها وفي حالة الاثبات يقدر محذوفا وهو(رطبا) .

([1]) ابن جني، الخصائص، ج273/2..

([2]) ابن جني، الخصائص، ج280/2.

([3]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:911ه)، الأشباه والنظائر في النَّحو تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د.ت)، ج74/1-75، ابن يعيش، شرح المفصل، ج128/8.

([4]) سورة المؤمنون، آية:20.

([5]) الأخفش، معاني القرآن، ج439/2-440.

وقال الطبري: وأدخلت الباء في قوله: (وهزي إليك بجذع النخلة)، كما يقال: زوجتك فلانة، وزوجتك بفلانة، وكما قال تعالى:(تنبت بالدهن)، وإنما تفعل العرب ذلك؛ لأنّ الأفعال يكنى عنها بالباء، فيقال: إذا كنيت عن: ضربت عمرا، فعلت به، وكذلك كلُّ فعلٍ؛ فلذلك تدخل الباء في الأفعال فيكون دخولها وخروجها بمعنى، فمعنى الكلام: (وهزّي إليك جذع النخلة)، وقد كان لو أن المفسرين كانوا فسروه كذلك: وهزي إليك رطبا بجذع النخلة، بمعنى على جذع النخلة وجها صحيحا ولكن لست أحفظ عن أحد أنه فسره كذلك[1].

وقال بزيادتها ابن قتيبة[2]، وأبوعبيدة[3]، والزمخشري[4]، والقرطبي[5]، والرازي[6]، وغيرهم، فالباء عندهم زائدة للتأكيد واستدلوا على ذلك بمجيء زيادتها في القرآن الكريم وكلام العرب.

وأجاز السَّمِين أن تكون الباء في (بجذع)، زائدة، أي هُزِّي جذع النخلة، وأجاز كذلك أن تكون غير زائدة، ويكون المفعول به محذوفاً، والجار حال من ذلك المحذوف تقديره: وهزي إليك رطبا كائنا بجذع النخلة ويجوز أن يكون هذا محمولا على المعنى، إذ التقدير: هزّي الثمرة بسبب هزّ الجذع، أي انفضي الجذع، وإليه نحا الزمخشري[7].

أما الفراء فقال: "العرب تقول: هَزّ به، وهَزَّه، وخُذ الخِطام، وخُذ بالخِطام، وتَعلَّق زيداً، وتَعلّق بزيدٍ، وخذ برأسه، وخذ رأسه... وقال تعالى:(فليمدد بسبب إلى

([1]) الطبري، جامع البيان،ج512/15.

([2]) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 345.

([3]) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج5/2.

([4]) الزمخشري، الكشاف، ج16/4.

([5]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج434/5 .

([6]) الرازي، مفاتيح الغيب، ج206/21.

([7]) السَّمِين،الدر المصون، ج585/7.

السماء) [1]، معناه: فليمدد سبباً إلى السماء، وكذلك في قوله:(وهزّي إليك بجذع النخلة)، لو كانت (وهزّي جذع النخلة) كان صواباً"[2].

جدول (20)

زيادة حرف الجر (الباء)

	الشاهد	حصول المعنى	القياس	الاختصار	الاستعمال
1-	وهزّي إليك بجذع النخلة				
2-	وهزّي جذع النخلة	*	*		

نلاحظ من خلال المفاضلة بين الشاهدين أن الشاهد الأول الذي تثبت فيه (الباء)، قد حقق الأفضلية القواعدية، والاستعمالية، فالقياس عند النحاة ألّا تحذف هذه الحروف، وهذا أصل القاعدة النحوية.

وأما حذفها في الشاهد الثاني والقول بزيادتها فإنه يؤدي إلى الاختصار واختصار المختصر إجحاف بحقه، أضف إلى ذلك مارأيناه من تردد في موقف النحاة والمفسرين كونها زائدة، أو أصليَّة، "فالنظام اللغوي يبيح في بعض المواضع أن تزاد لأغراض كالتوكيد وقد يحصل تباين في الفهم مرده إلى التردد بين كونها زائدة أو أصلية ويظهر أن هذا التردد موضع من المواضع المرشِّحة، لإفراز اللبس والاحتمال"[3].، فالقول بزيادتها سيفتح باب التأويل، كما مرّ من اختلاف النحويين والمفسرين حول المعنى في هذا الشاهد، ولكن يبقى كلام العرب الذي بنيت من خلاله القواعد هو الأساس الذي لا يجوز ردّه بناء على قواعد معيارية لم تصدق على كل ما جاء عن العرب.

([1]) [سورة الحج، الآية:15].

([2]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج165/2.

([3]) عرار، مهدي أسعد، ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل، 157-158.

3.4 الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه:

قال تعالى: { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ } [1].

قرأ الجمهور (زَيَّن) مبنيّاً للفاعل ونصب (قتل) مضافاً إلى (أولادهم) ورفع (شركائهم) فاعلاً لـ (زَيَّنَ)، وقرأت فرقة منهم: السُّلَميّ، والحسن، وأبو عبد الملك صاحب ابن عامر (زُيِّنَ) مبنياً للمفعول، و(قتل) مرفوعاً مضافاً إلى (أولادهم) و(شركائهم) مرفوعاً على إضمار فعل، وقرأ ابن عامر كذلك، إلا أنَّه نصب (أولادهم)، وجرَّ (شركاءهم)، ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول به[2].

اختلف النَّحويون، والمفسرون في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فجمهور البصريين يمنعون الفصل بينهما إلا بالظرف، أو الجار المجرور في ضرورة الشعر. وقراءة ابن عامر بنصب (أولادهم)، وجرّ (شركائهم) فيها فصل بين المضاف والمضاف إليه، بالمفعول به، ممَّا أدَّى إلى اعتراض النَّحويين على هذه القراءة السبعية، يقول ابن خالويه[3]: "وهو قبيح في القرآن، وإنَّما يجوز في الشعر كقول ذي الرّمة[4]:

كأنَّ أصواتَ من إيغَالهنَّ بنا أواخرِ الميس إنقاضُ الفراريج

وقال الطَّبريّ عن هذه القراءة: "ففرّقوا بين الخافضِ، والمخفوض بما عَمِل فيه الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح[5]، وهو لا يُجيز إلا قراءة

([1]) [سورة الأنعام، الآية: 137].

([2]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 270، القيسي، الكشف، ج1/453-454، أبو حيَّان، البحر المحيط، ج4/237، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود،(ت:516ه)، تفسير البغوي معالم التنزيل، تحقيق: محمد النمر، عثمان جمعة، سليمان مسلم، دار طيبة، الرياض، ط1(1989م)، ج3/193، ابن الجزري، النشر، ج2/263، البنّا، الإتحاف، ج2/32.

([3]) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 150-151.

([4]) ذو الرّمة، غيلان بن عقبة بن مسعود، (ت:110ه)، ديوانه، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2(1995م)، 42.

([5]) الطبري، جامع البيان، ج9/577.

الجمهور لإجماع الحجة من القُرَّاء عليها، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة[1].

وعدَّ الفارسي الفصل بين المتضايفين بالمفعول به قبيحاً، وقليلاً في الاستعمال[2].

وأنكر مكّي هذه القراءة، ورأى أنَّها بعيدة، وقال: إنَّ الإضافة بمنزلة الصِّلة، وذلك إنّما يجوز في الشِّعر، وأكثر ما يأتي في الظروف[3].

وقال بذلكَ النحاس[4]، والعكبري[5]، وابن عطية[6]، وابن يعيش[7].

ورفض الزّمخشريّ قراءة ابن عامر رفضاً واضحاً، بقوله: إنَّ الفصل بين المتضايفين بغير الظرف لو كان في مكان الضرورات، وهو الشِّعر لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في القرآن المعجز بحُسن نظمه، وجزالته، وذكر أنَّ الذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء[8].

وذكر القرطبيّ قولاً لأبي غانم أحمد بن حمدان النحوي، يتَّهم فيه ابن عامر بالسهو، والزَّلل، فيقول: قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلَّة عالِم، وإذا زلَّ العالِم، لم يجُز اتباعه، ورُدَّ قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أنْ يُرَدَّ مَن زلّ منهم، أو سها إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب، إنّما أجازوا في الضرورة للشاعر أنْ يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأنَّه لا يَفْصِل[9].

([1]) الطبري، جامع البيان، ج577/9.

([2]) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج548/2.

([3]) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج291/1.

([4]) النَّحاس، إعراب القرآن، ج98/2.

([5]) العُكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج262/1.

([6]) ابن عطية، المُحرَّر الوجيز، ج349/2-350.

([7]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج22/3.

([8]) الزَّمخشريّ، الكشاف، ج401/2.

([9]) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج42/9.

أمَّا الكوفيون، فأجازوا الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، أو الجار والمجرور؛ لضرورة الشعر، واعتمدوا في ذلكَ على ما ورد في القرآن الكريم ومنه قراءة ابن عامر هذه، وما ورد في كلام العرب[1]، والشواهدُ على ذلك كثيرة أذكر منها قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زجَّ القُلُوصَ أبي مَزَادَة[2]

والتقدير زج أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف، ولا حرف خفض[3].

وما يهمنا هنا هو قول الفرَّاء حيثُ ذكر القراءتين (زَيَّنَ) بالبناء للمعلوم، و(زُيِّنَ) بالبناء للمجهول، وبيَّن أنَّ قراءة المبني للمعلوم يكون فيها الشركاء هم الأولاد؛ لأنَّهم منهم في النسب، والميراث، ويذكر أنَّه لا يعرف جهة القراءة بالمبني للمعلوم، ويحيلها إلى لغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ثم يقولون في تثنية الحمراء: حمرايان، فهذا وجه أن يكونوا، قالوا: "زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائُهم"، وإنْ شئت جعلت (زَيَّنَ) إذا فتحته فعلاً لإبليس، ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد، وليس قول من قال: إنما أرادوا قول الشاعر:

فزججتُها متمكناً زَجّ القلُوصَ أبي مزادة

بشيءٍ، وهذا مما كان يقوله نحويّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية[4].

([1]) أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج231/4، الأنباري، الإنصاف، 347.

([2]) البيت غير منسوب، البغدادي، الخزانة، ج415/4، الأنباري، الإنصاف، 347.

([3]) الأنباري، الإنصاف، 347.

([4]) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1/ 357 – 358.

جدول (21)

الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه

الشاهد	حصول المعنى	القياس التركيب	سلامة	الاستعمال
زَيَّنَ لكثير من المشـــركين قتـــلَ أولادِهـــم شركاؤُهم				
زُيِّنَ لكثير من المشـــركين قتـــلُ أولادَهـــم شركاؤِهم	*		*	

بالمفاضلة بين الشَّاهدين نجد أنَّ الشَّاهد الأول قد حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة والاستعماليَّة، أمَّا الشَّاهد الثاني، فقد خرق القاعدة النَّحويَّة، لأنّ القاعدة النحوية المشهورة تمنع الفصل بين المتضايفين، إلا بالظرف، أو الجار والمجرور، وفي ضرورة الشعر فقط، فهذا الشاهد يتفلَّت من القاعدة النَّحويَّة، لكنَّه لا يخرج من دائرة الاستعمال اللغوي، فهو يحقق أفضلية استعمالية بوروده في القرآن الكريم، وكلام العرب شعره، ونثره.

ومن الجدير بالذكر أنّ بعض النحويين أجاز هذه القراءة؛ لأنَّها منسوبة إلى ابن عامر العربي الصريح المحض، ولوجودها في اللسان العربي[1].

وذكر ابن هشام أنّ بعض النحويين زعم أنّه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والحق أنّ مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة، إحداها أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، وإما ظرفه[2].

([1]) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج231/4، الجزريّ، النشر، ج264/2.

([2]) الأنصاري، أوضح المسالك، ج177/3-180.

الخاتمة

تتضمَّن أبرز النتائج التي توصَّلت إليها هذه الدِّراسة، وهي على النَّحو الآتي:

1- تُعَدُّ نظرية الأفضليّة اللغوية نظريةً حديثةً، وهي من أهمِّ تطورات النظرية التوليديّة التحويليّة، وجاءت هذه النظرية لتتَّجه بالبحث اللغوي إلى عدم إهمال الاستعمال اللغوي، وتَنوُّع الأداءات اللغوية.

4- يذكر الفراء قراءات تجيزها الصنعة النحوية، ولكن لم يقرأ بها أحد من القراء، ويظهر ذلك في قوله:" فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيبا".

5- يبيِّن الفراء اختياره في بعض القراءات عند توجيهه لها، ويظهر ذلك في قوله:" والرفع أجود"، و" لست أشتهيه".

6- إنَّ تحكيم النحويين لقواعدهم المعيارية، التي وضعوها، واعتمادهم على ما شاع، وكثر، أفضى بهم إلى تخطئة، وتقبيح بعض القراءات القرآنية التي اصطدمت بقواعدهم وأقيستهم، ويظهر هذا في ردِّهم قراءة ابن عامر التي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وقراءة حمزة التي أجاز فيها العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ.

7- بعض التَّراكيب القرآنية يمكن أنْ تنتهك القاعدة النَّحويَّة، أو بعض شروطها، فَتَفْقِدُ الأفضليَّة القواعديَّة، وعن طريق ذلك نستطيع أن نحدد مدى قرب التراكيب وبعدها عن القاعدة النحوية، وسواء اقتربت من القاعدة، أم ابتعدت فهي تُحقِّقُ الأفضليَّة الاستعماليَّة؛ لأنّها وردت ضمن القيود الزمنية، والمكانية، فحقَّقَت هذه الأفضليَّة بانتمائها لعصر الاحتجاج، وكل التراكيب والأنماط الاستعمالية الواردة ضمن عصر الاحتجاج ليس بينها تفاضل من الناحية الاستعمالية، وبالتالي فإنَّ تقسيم التراكيب، والأنماط اللغوية إلى قسمين، قسم حقَّق الأفضليَّة الاستعماليَّة، وآخر حقَّق الأفضليَّة القواعديَّة، سيُخَلِّص النحو العربي من تأويلات النحاة، وتمحُّلاتهم، وكثرة تفريعات القواعد، وتَعدّد احتمالات الإعراب، وتخطئة ما خالف القواعد، ومنها مثلاً نسبة الكثير من الاستعمالات العربية إلى اللحن، أوالضرورة، أوالشذوذ، وغيرها، فينبغي إعادة

النظر في بعض القواعد النحوية؛ لأنَّ الاستعمال هو الأساس الذي استُنْبطت منه القاعدة النَّحويَّة.

8- لا بد من الاشارة إلى أهمية الجانب الدلالي عند المفاضلة بين التراكيب اللغوية؛ لأنَّ منها ما يحقق الأفضليتين القواعدية والاستعمالية مع تحقيقها للسلامة الدلالية، ومع ذلك نجد منها ما يتفوق على الآخر بتحقيقة أفضلية دلالية تكمن في الوضوح والإبانة، والمناسبة للسياق أكثر من التركيب الآخر.

9- على الرغم من حداثة نظرية الأفضلية اللغوية، إلا أننا نجد بعض التوافقات بين مبادئ هذه النظرية، وما جاء في مصنفات النحويين العرب القدامى، من أحكام أطلقوها على الكلام العربي، بالإضافة إلى تصنيفهم للأنماط الاستعمالية اللغوية من حيث المقبولية اللغوية، والأفضلية، وكانت هذه الأحكام التي أطلقها النحويون على الاستعمالات اللغوية تأتي عند المقارنة بين استعمال لغوي بآخر.

10- خالف الفراء المنهج الكوفيّ، باتِّباعه المنهج البصري، عند توجيهه بعض القراءات المخالفة للقواعد النحوية، وهذا خلاف لما قيل بأن الكوفيين يقبلون جميع القراءات.

11- انقسمت معايير النظرية إلى قسمين، قسم مهيمن، وآخر غير مهيمن، وقد جاء ترتيبها في جدول المفاضلة وفقا لهيمنة القيد، فوضعت القيود المهيمنة في بداية الجدول؛ لأهميتها، وجاءت القيود غير المهيمنة تبعا لها.

المصادر والمراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

أبا الخير، محمد بن محمد الدمشقي، (ت:833هـ)،(د.ت)، **النشر في القرّاءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبيد الله، (ت:688هـ) ، (1986م)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين، (ت:637هـ)، (2007م)، **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع**، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، مصر، ط2، 199-200.

ابن العماد، شهاب الدين أبي فلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الحنبلي الدمشقي، (ت: 1089هـ)، (1988م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، حقَّقَهُ وعلّق عليه: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن محمد، (ت: 686هـ)، (2000م)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، (ت: 438هـ) ، (د.ت)، **الفهرست**، اعتنى به وعلق عليه: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ابن الورد، عروة، (ت: 616م)،والسَّموأل، ابن غريض بن عاديا بن حبا،(1982م)، **ديوانهما**، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت، بيروت، لبنان.

ابن الورد، عروة، (ت:616م)، (1998م)، **ديوانه**، تحقيق: أسماء أبو بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جنّي، عثمان، (ت:392هـ)، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، عثمان، (ت:392هـ)، (د.ت)، **المحتسب في تبيين شواذ القرآن والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شبلي، وعبد الحليم النجار، القاهرة، مصر، ط2.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت:370هـ)، (1979م)، **الحجة في القرّاءات السبع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت:370هـ)، (1985م)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت:370هـ)،(د.ت)، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، تحقيق: آثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر.

ابن خلِّكَان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ت:681هـ) ، (1977م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت:395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د.ت)، ج221/3.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت:403هـ)، (1997م)، **حُجَّة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت:669هـ)، (1972م)، **المقرَّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط1.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، (ت:546هـ)، (2001م)، **المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، (ت:769هـ)، (1999م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل**. بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر.

ابن مالك، جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله، (ت:672هـ)، (1982م)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هديري، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1.

ابن مجاهد، (ت:324هـ)، (د.ت)، **السبعة في القرّاءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت: 711هـ)، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين النحويّ، (ت:643هـ)،(د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبيّ، (ت: 351هـ) ، (د.ت)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة.

أبو المكارم، علي، (2006)، **أصول في التفكير النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط1.

أبو حيَّان، محمد بن يوسف،(ت:745ه)، (1993م)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

أحمد، خديجة، (1985)، **نحو القرّاء الكوفيين**، المكتبة الفيصلية، مكّة المكرمة، ط1.

الأخطل، غياث بن غوث، (ت:110هـ)، (1994م)، **ديوانه**، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت:215هـ)، (1990م)، **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1.

الأزهري، خالد بن عبدالله، (ت:905هـ)، (2000م)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت:370هـ)، (د.ت)،**تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (ت:900هـ)، (1955م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1.

الأعشى، ميمون بن قيس، (ت:629هـ)،(د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

الأفغاني، سعيد، (1987م)، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

آل ياسين، محمد حسين، (1980م)، **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، دار مكتبة الحياة، ط1.

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، (ت:1270هـ)، (د.ت)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، عُنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيريَّة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت: 577هـ)، (1998م)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت: 577هـ)، (2002م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت: 577هـ)، (1980م)، **البيان في غريب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأنباري، محمد بن القاسم، (ت: 328هـ) ، (1987م)، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الأنصاري، أحمد مكّي، (1964م)،**أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة،** مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، مصر.

الأنصاري، أحمد مكِّي، (1973م)، **الدِّفَاع عن القرآن ضدّ النحويين والمستشرقين،** دار المعارف بمصر.

الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام، (ت:761هـ)، (د:ت)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدّة المسالك،** تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، لبنان.

الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام،(ت:761هـ)، (2000م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط1.

الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام، (ت:761هـ)، (1994م)، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى.** بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1.

الأنصاري، الأحوص، (ت:105هـ)،(1990م)، **ديوانه،** تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2.

الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني، (ت:543هـ)، (1994م)، **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات،** تحقيق: أحمد الدَّالي، مطبعة الصباح، دمشق.

باي، ماريو،(1988م)، **أسس علم اللغة،** ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط8.

بروكلمان، كارل، **تاريخ الأدب العربي،** ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط4.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ)، (1997م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود،(ت:516هـ)، (1989م)، **تفسير البغوي معالم التنزيل**، تحقيق: محمد النمر، عثمان جمعة، سليمان مسلم، دار طيبة، الرياض، ط1.

البنّا، أحمد بن محمد، (ت:1117هـ)، (1987م)، **إتحاف فضلاء البشر بالقرّاءات الأربعة عشر**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1.

البيضاوي، ناصر الدين أبي الخير عبدالله بن عمر بن محمد، (ت:691هـ)، (د.ت)، **تفسير البيضاوي**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت:291هـ)، (د.ت)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (ت:816هـ)، (د.ت)، **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

الجَعْدي، النابغة، (ت:50هـ)، (1998م)، **ديوانه**، تحقيق: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.

الحديثي، خديجة، **المدارس النحوية**، دار الأمل، الأردن، ط3.

حسَّان، تمّام، (1994م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسَّان، تمّام، (2001م)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، ط4.

حسَّان، تمَّام، (2000م)، **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة،البلاغة**، عالم الكتب، القاهرة.

حسن، عبَّاس، (1966م)، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف بمصر.

حسن، عباس، (د،ت)، **النحو الوافي**، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة.

الحلواني، محمد خير، (2011م)، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب.

الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ، (ت: 626هـ)، **معجم الأدباء**، مطبوعات دار المأمون مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر.

الخثران، عبدالله بن حمد، (1990م)، **مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها**، هجر للطباعة والنشر، ط1.

خرما، نايف، (1978م)، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الآداب، الكويت.

الخِرْنَق، بنت بدر بن هفان، (ت:600م)، (1990م)، **ديوانها**، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق: يسري عبد الغني عبدالله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الخولي، محمد علي، (1999م)، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح، الأردن.

الدارمي، مسكين، (ت:89هـ)، (2000م)، **ديوانه**، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.

الذبياني، النابغة، (ت: 604م)، (2005م)، **ديوانه**، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2.

ذو الرّمة، غيلان بن عقبة بن مسعود، (ت:110هـ)، (1995م)، **ديوانه**، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.

الراجحي، عبده، (1979م)، **النحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة، بيروت.

الراجحي، عبده، (1980)،**دروس في المذاهب النحوية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الرَّضيّ، محمد بن الحسن(ت:686هـ)، (1996م)، **شرح الرَّضيّ على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط2.

رفيدة، إبراهيم، (1990م)، **كتب النحو والتفسير**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط3.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسيّ، (ت: 379هـ) ، (د.ت)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، مصر، ط2.

الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، (ت:802هـ)، (1987م)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1.

الزبيدي، عمرو بن معدي كرب، (1985م)، **ديوانه**، تحقيق: مطاع الطرابيشي، ط2مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الزّجَّاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السَّرِي، (ت:311هـ)، (1988م)، **معاني القرإن وإعرابه**، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

الزِرِكْليّ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي فارس (ت: 1396هـ)، (2002م)، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت، ط15.

زكريا، ميشال،(1986م)، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2.

الزَّمخشري، أبا القاسم محمود بن عمر، (ت:538هـ)، (1998م)، **الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

الزَّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت:538هـ)، (2004م)، **المفصل في علم العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، الأردن، ط1.

السامرائي، فاضل، (2000م)، **الجملة العربية والمعنى**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1.

السَّعدي، المخبل، (1997)، **ديوانه**، تحقيق ودراسة: محمد الطريفي، دار صادر، ط1.

السّمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، (ت:375هـ)، (1993م)، **بحر العلوم**، تحقيق: علي محمد معوّض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السَّمِين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت:756هـ)،(د.ت)، **الدُّرُّ المَصُون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ)، (1988م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ)، (1965م)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ)، (2006م)، **الاقتراح في أصول النحو**، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط2.

السيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:911هـ)، (1998م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:911هـ)، (د.ت)، **الأشباه والنظائر في النَّحو** تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

الشاطبي،(ت:590هـ)، **إبراز المعاني من حِرز الأماني**، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي،(ت:665هـ) تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، (د.ت).

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت:1331هـ)، (1999م)، **الدُّرَر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت:1250هـ)، (د.ت)، **فتح القدير**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء.

الصاوي، محمد اسماعيل عبدالله، **شرح ديوان جرير**، ط1، مطبعة الصاوي، مصر.

الصغير، محمود أحمد، (1999م)، **القراءات الشّاذة وتوجيهها النحوي**، دار الفكر، ط1.

الطّبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت:310هـ)، (د.ت)، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر.

الطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، (ت:460هـ)، (د.ت)، **التبيان في تفسير القرآن**. تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

عبابنة، يحيى، المتبقي والأفضلية اللغوية، طرق جديدة في النظر اللغوي، ورقة بحثية ألقاها في جامعة جدارا، إربد، تاريخ (2014/3/31)، 9.

عبابنة، يحيى، **الوسائل التعليمية الحديثة وأهميتها في تطوير أساليب تدريس اللغة**، 249.

عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، (2005)،**علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات**. دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ط1.

العبسيّ، عنترة بن شدَّاد، (1993م)، **ديوانه**، قدم له: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1.

عبيد، محمد، (2008م)، **التوجيه النّحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفرّاء في ضوء منهج القرائن النّحوية**، مركز حمد الجاسر الثقافي، ط1.

العجاج، عبدالله بن رؤبة بن تميم، (ت:216هـ)،(1995م)، **ديوانه**، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

عرار، مهدي أسعد، (2003)، **ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل**، دار وائل للنشر، ط3.

العُكبري، (ت:616هـ)، (1986م)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1.

العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت:616هـ)،(د.ت)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.

عمايرة، خليل أحمد، (1984م)،**في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، عالم المعرفة، جدّة، ط1.

عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط6، (1988م)، 80-81.

الفارسيّ، أبو علي الحسن ابن عبد الغفّار، (ت:377هـ)، (2007م)، الحُجَّة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، وأحمد المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

فخر الدين، محمد الرازي، (ت:604هـ)، (1981م)، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، ط1.

الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، (207هـ)، (1983م)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجّار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت: 175هـ)،(د.ت): **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت:175هـ)، (1985م)،**الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

الفرزدق، همام بن غالب،(د.ت)، **ديوانه**، دار صادر، مطبعة الصاوي، بيروت، لبنان.

القرطبيّ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر، (ت:671هـ)، (2006م)، **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1.

القِفْطِيّ، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، (ت:624هـ)، (1986م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط 1.

القيسي، أحمد عبد المجيد،(2015م)، **توجيه الشاهد القرآني في معاني القران وإعرابه للزَّجاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية(دراسة في ضوء علم اللغة المعاصر)**،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)، (1974م)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: ياسين محمد السّواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

كاخر، رينيه،(2004م)، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، ترجمة فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، مقدمة المؤلف، ز، ح.

اللبدي، محمد سمير نجيب، (1985م)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، ط1، 119-120.

لوسركل، جان جاك، (2005م)، **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم والمركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1.

ليونز، جون، (1985)، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1

المبرِّد، أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت:285هـ)، (1994م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، ط3.

المخزومي، مهدي، (1958م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2.

النايلة، عبد الجبار علوان، (1976)، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، 21.

النحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت:338هـ)، (2008م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2.

النَّسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود، (ت:710هـ)، (1998م)، **تفسير النَّسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب،بيروت، لبنان، ط1.

الهذلي، أبو ذؤيب،(27هـ)، (2014م)، **ديوانه**، تحقيق: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1.

هنداوي، عبد الحميد،(2004م)، **الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم**، الدار الثقافية، القاهرة، مصر، ط1.

ياقوت، محمود سليمان، (د:ت)، **التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه دراسة لغويَّة**، دار المعرفة الجامعية، مصر.

ب. المراجع الأجنبية:

Alan, Prince and Paul, Smolensky, (2002). **Optimality Theory Constraint Interaction in generative Grammar ROA Version** ; August .

McCarthy, John J., (2007); "**What is Optimality Theory**?" 1.

المعلومات الشخصية

الاسم: سالم عايد العمامرة

التخصص: دكتوراه اللغة العربية وآدابها

الكلية: الآداب

السنة: 2016

هاتف رقم: 0772119653

البريد الإلكتروني: salemamamreh@yahoo.com